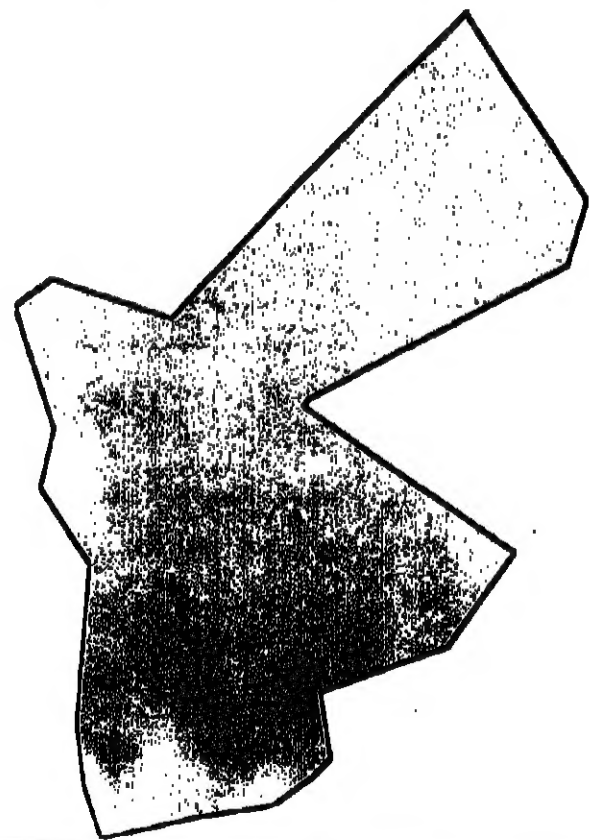


الجريدة الرسمية
للمملكة الأردنية الهاشمية



عنان: الأحد ١٩ ذو الحجة سنة ١٤٢٢ هـ. الموافق ٣ آذار سنة ٢٠٠٢ م.

العدد: ٤٥٣٤

تصدر من رئاسة الوزراء - مديرية الجريدة الرسمية

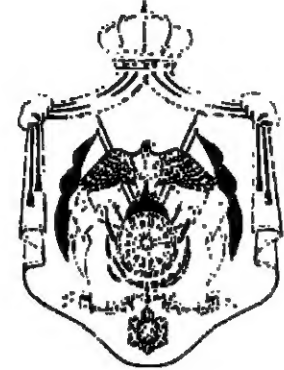
الاشتراك السنوي

داخل المملكة : ٣٠ ديناراً أردنياً

خارج المملكة : ٧٠ ديناراً أردنياً

ثمن النسخة الواحدة - دينار أردني

طبع في المطابع العسكرية ***** البيع والتوزيع - وزارة المالية - الجريدة الرسمية ص.ب ٨٥



الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

تصدر عن رئاسة الوزراء/ مديرية الجريدة الرسمية

فهرس العدد ٤٥٣٤ ***** الصادر بتاريخ ٢٠٠٢/٣/٣

القسم الأول

رقم الصفحة	المحتويات
٦٧٤	- قانون مؤقت رقم (٩) لسنة ٢٠٠٢ - قانون معدل لقانون رخص المهن
٦٧٦	- قانون مؤقت رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٢ - قانون معدل لقانون رخص المهن
٦٧٨	لمدينة عمان
٦٨٩	- قانون مؤقت رقم (١١) لسنة ٢٠٠٢ - قانون معدل لقانون الأحداث
٦٩١	- نظام رقم (٧) لسنة ٢٠٠٢ - نظام تشكيل محكمة بداية شمال عمان
٦٩٣	- نظام رقم (٨) لسنة ٢٠٠٢ - نظام تشكيل محكمة بداية جنوب عمان
٦٩٥	- نظام رقم (٩) لسنة ٢٠٠٢ - نظام تشكيل محكمة بداية شرق عمان
٦٩٧	- نظام رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٢ - نظام تشكيل محكمة بداية غرب عمان
٦٩٨	- نظام رقم (١١) لسنة ٢٠٠٢ - نظام إنشاء محكمة بلدية الرمثا الجديدة
٦٩٩	- نظام رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٢ - نظام إنشاء محكمة بلدية الأرق
٧٠١	- نظام رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٢ - نظام الاختصاص المكالي لمحكمة
٧٠٤	بداية عمان
٧٠٦	- نظام رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٢ - نظام معدل لنظام الشركات
٧٠٨	- نظام رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٢ - نظام معدل لنظام المكافأة والتعويض
٧١٠	وصندوق الاخبار لموظفي الجامعة الأردنية
٧١٢	- نظام رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٢ - نظام عمل المهلبس التطبيقي في
٧١٤	التصميم الهندسي

مكتبة العدل

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٢/٢/٥
نصادق بمقتضى المادة (٣١) من الدستور على القانون المؤقت الآتي
ونأمر باصداره ووضع التنفيذ المؤقت
واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في
اول اجتماع يعقده:-

قانون مؤقت رقم (٩) لسنة ٢٠٠٢

قانون معدل لقانون رخص المهن

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون رخص المهن لسنة ٢٠٠٢) ويقرأ مع
القانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٩٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي قانونا
واحدا ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل المادة (٧) من القانون الاصلي على النحو التالي :-

اولا : بالغاء نص الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-

ب- رسم الفئة الثانية يستوفى من المكلفين في مناطق البلديات الاخرى
والاماكن الواقعة خارجها .

ثانيا : باضافة الفقرتين (ج) و (د) التاليتين اليها :-

ج- للوزير نقل أي بلدية او منطقة بلدية أو أي اماكن واقعة خارجها من
فئة الى اخرى .

د- على الرغم مما ورد في الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة للوزير
تقسيم البلدية الواحدة الى مناطق يحددها ويحدد فئة أي منها
لغايات استيفاء الرسوم المنصوص عليها في هاتين الفقرتين .

رقم الصفحة	المحتويات
٧٠٩	- نظام رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٢ - نظام معدل للنظام الداخلي لنقابة المهندسين
٧٣١	- نظام رقم (١٨) لسنة ٢٠٠٢ - النظام المالي لمؤسسة المواصفات والمقاييس
٧٥٥	- نظام رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٢ - نظام اللوازم لمؤسسة المواصفات والمقاييس
٧٧٣	- تعليمات رقم (٣) لسنة ٢٠٠٢ - تعليمات معدلة لتعليمات امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة رقم (٥) لسنة ١٩٩٨
٧٧٤	- تعليمات رقم (١) لسنة ٢٠٠٢ - تعليمات إدارة وتطبيق إجراءات اعتماد مختبرات فحص واختبار أو المعايرة والجهات المانحة لشهادات المطابقة
٧٩٠	- تعليمات رقم (٢) لسنة ٢٠٠٢ - تعليمات تنظيم أعمال القياس والمعايرة في المملكة
٧٩٩	- قرار بتعديل حدود منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة
٧٩٩	- منح الاعتماد لمختبر فحص المواد الإنشائية في المركز العربي للدراسات الهندسية

القسم الثاني

رقم الصفحة	المحتويات
٨٠٢	- الأسماء
٨٠٢	- وكالات الوزراء
٨٠٣	- التمثيل الدبلوماسي
٨٠٤	- الموظفين
٨٠٩	- الجامعات
٨٠٩	- مجالس الطوائف الدينية
٨٠٩	- الجنسية الأردنية
٨١٠	- الاستملاك
٨١١	- الشؤون البلدية والقروية والبيئة
٨٥٤	- البنك المركزي الأردني
٨٥٥	- الإعانات
٨٦٨	- التعليمات

المادة ٣- يعدل الجدول رقم (١) الملحق بالقانون الاصيلي باضافة ما يلي الى الفقرة (١) (الخدمات العامة) من البند (٩) منه تحت رقم (هـ) و (و) :-

الفئة الاولى	الفئة الثانية
هـ- سائقو المركبات واصحاب المركبات	٢٠
المعدة للايجار	١٥
و- كتاب الاستدعاءات	١٠
	٥

المادة ٤- يعدل الجدول رقم (٢) الملحق بالقانون الاصيلي بالغاء نص الفقرة (ج) منه والاستعاضة عنه بالنص التالي :-

ج- الشركات المبتدئة التي تقوم بتدريب كوادرها لدى شركة تطوير اعمال (الشركة الحاضنة) الى ان تبدأ فعلياً ببيع منتجاتها او بتقديم خدماتها حسب مقتضى الحال .

ولهذه الغاية يقصد بشركة تطوير الاعمال الشركة المسجلة وفقاً لقانون الشركات المعمول به التي يكون من غاياتها تقديم خدمات التدريب الفنية والتقنية أو أي منها للشركات المبتدئة لمساعدتها على ادارة مكاتب تعود لشركات تطوير الاعمال بموجب الاتفاق المبرم بينها .

٢٠٠٢/٢/٥

عبد الله الثاني ابن الحسين

وزير دولة للشؤون السياسية ووزير الاعلام الدكتور محمد علي الطوان	وزير دولة للشؤون رئيس الوزراء مستطى القيسي	وزير الاقتصاد الوطني وزير العدل ووزير دولة للشؤون القانونية الدكتور محمد الحلايقة	وزير الاشغال المسكنة والاسكان المهندس حسني ابو خديا	وزير الزراعة والثروة السمكية وزير الصناعة والتجارة بالوكالة الدكتور طلال الرفاعي	وزير السياحة والآثار ووزير الزراعة والاصالات بالوكالة الدكتور طلال الرفاعي	وزير المالية والاقتصاد وزير الدولة للشؤون المالية بالوكالة الدكتور محمد حبيب	وزير الاشغال المسكنة والاسكان المهندس حسني ابو خديا	وزير الاشغال المسكنة والاسكان المهندس حسني ابو خديا	وزير الاشغال المسكنة والاسكان المهندس حسني ابو خديا
وزير الاشغال المسكنة والاسكان المهندس حسني ابو خديا	وزير الاشغال المسكنة والاسكان المهندس حسني ابو خديا	وزير الاشغال المسكنة والاسكان المهندس حسني ابو خديا	وزير الاشغال المسكنة والاسكان المهندس حسني ابو خديا	وزير الاشغال المسكنة والاسكان المهندس حسني ابو خديا	وزير الاشغال المسكنة والاسكان المهندس حسني ابو خديا	وزير الاشغال المسكنة والاسكان المهندس حسني ابو خديا	وزير الاشغال المسكنة والاسكان المهندس حسني ابو خديا	وزير الاشغال المسكنة والاسكان المهندس حسني ابو خديا	وزير الاشغال المسكنة والاسكان المهندس حسني ابو خديا

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور ونصاً على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٢/٢/٥ ونصادق بمقتضى المادة (٣١) من الدستور على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضع موضح التنفيذ المؤقت واصافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده:-

قانون مؤقت رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٢

قانون معدل لقانون رخص المهن لمدينة عمان

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون رخص المهن لمدينة عمان لسنة ٢٠٠٢) ويقرأ مع القانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٨٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيلي وما طرأ عليه من تعديل قانوناً واحداً ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يعدل الجدول رقم (١) الملحق بالقانون الاصيلي باضافة الفقرتين التاليتين الى البند (٩) (الخدمات العامة) الوارد فيه :-

الرقم	الوصف
١٦- سائقو المركبات واصحاب المركبات المعدة للايجار	٣٠ ديناراً
١٧- كتاب الاستدعاءات	١٥ ديناراً

المادة ٣- يعدل الجدول رقم (٢) الملحق بالقانون الاصيلي بالغاء نص الفقرة (٢) منه والاستعاضة عنه بالنص التالي :-

٢- الشركات المبتدئة التي تقوم بتدريب كوادرها لدى شركة تطوير اعمال (الشركة الحاضنة) الى ان تبدأ فعلياً ببيع منتجاتها او بتقديم خدماتها حسب مقتضى الحال .
ولهذه الغاية يقصد بشركة تطوير الاعمال الشركة المسجلة وفقاً لقانون الشركات المعمول به التي يكون من غاياتها تقديم خدمات التدريب الفنية والتقنية أو أي منها للشركات المبتدئة لمساعدتها على ادارة مكاتب تعود لشركات تطوير الاعمال بموجب الاتفاق المبرم بينها .

٢٠٠٢/٢/٥

عبد الله الثاني ابن الحسين

وزير دولة للشؤون المالية ووزير الاعلام الدكتور محمد علال الطوان	وزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء مصطفى القيس	وزير الاقتصاد الوطني وزير دولة الدكتور محمد الحلايقة	رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة وزير العدل ووزير دولة للشؤون القانونية فارس النابلسي
وزير التربية والتعليم الدكتور خالد طوفان	وزير السياحة والآثار ووزير البريد والاتصالات بالوكالة الدكتور طالب الرفاعي	وزير الاغذية الحامة والاسكان المهندس حسني ابو غيدا	وزير التنمية الادارية الدكتور محمد اللانبيات
وزير المياه والري وزير التخطيط بالوكالة الدكتور حازم قنابز	وزير الطاقة والثروة المعدنية وزير الصناعة والتجارة بالوكالة المهندس " محمد علي " البطاينة	وزير الأوقاف والشؤون والمؤسسات الإسلامية الدكتور احمد هليل	وزير التنمية الاجتماعية تمام الغول
وزير المسكن المهندس مزاحم المحسن	وزير الزراعة ووزير للشؤون البلدية والقروية والبيئة بالوكالة الدكتور محمود خالد الفوري	وزير النقل ووزير المالية بالوكالة لندر لذهبي	وزير الصحة الدكتور فلاح الناصر
وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور وليد العمري	وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور وليد العمري	وزير دولة للشؤون الخارجية وزير الخارجية بالوكالة شاهر بك	وزير الدخيلة لطلان المجالي

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٢/١/١٦
نصادق بمقتضى المادة (٣١) من الدستور على القانون المؤقت الآتي
ونامر باصداره ووضع التنفيذ المؤقت
واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (١١) لسنة ٢٠٠٢

قانون معدل لقانون الاحداث

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الاحداث لسنة ٢٠٠٢) ويقرأ مع القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل قانونا واحدا ويعمل به بعد اربعة اشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل المادة (٢) من القانون الاصلي على النحو التالي :-
اولا: بالغاء تعريف كل من (مدير الدفاع الاجتماعي) و (دار رعاية الاحداث)

و(المحكمة) الوارد فيها والاستعاضة عنها بمايلي :-

مدير الدفاع الاجتماعي : مدير الدفاع الاجتماعي في الوزارة .
دار الرعاية : أي مؤسسة حكومية او اهلية يعتمد عليها الوزير لايواء المحتاجين للحماية او الرعاية .

المحكمة : محكمة الاحداث .

محكمة العدل

ثانياً: باضافة تعريف (اللجنة الطبية) التالي اليها :-

اللجنة الطبية : اللجنة المشكلة لتقدير السن وفقاً لنظام اللجان الطبية المعمول به .

المادة ٣- تعدل الفقرة (٢) من المادة (٣) من القانون الاصلي بالغاء عبارة (حيثما امكن) الواردة فيها .

المادة ٤- يلغى نص المادة (٤) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-
المادة ٤-

توقيف الاحداث :-

يتم توقيف الاحداث في دار تربية الاحداث وتنحصر سلطة توقيفهم في القضاء .

المادة ٥- تلغى المواد (٧) و(٨) و(٩) من القانون الاصلي ويستعاض عنها بما يلي :-
المادة ٧-

محكمة الاحداث :-

أ - تنشأ بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب مشترك من الوزير ووزير العدل ، حسبما تدعو الحاجة ، محكمة احداث في مركز كل محكمة بداية وتختص بالنظر في الجرائم المسندة الى أي حدث وتشكل هذه المحكمة من قاض منفرد بدرجة قاضي صلح للفصل في جميع المخالفات والجناح وتدابير الحماية او الرعاية ، ومن قاضيين بدرجة قاضي بداية في جميع الجرائم الجنائية الاخرى .

ب - اذا كان الجرم المسند للحدث بالاشتراك مع بالغ فيتم محاكمتها امام المحكمة المختصة مع مراعاة الاصول المتبعة لدى محاكم

الاحداث شريطة تقديم تقرير مراقب السلوك المذكور في المادة (١١) من هذا القانون .

ج - يتولى الادعاء العام مباشرة جميع قضايا الاحداث الجرمية والتحقيق فيها .

المادة ٨-

انعقاد المحكمة :-

للمحكمة ان تنعقد ايام العطل الاسبوعية والرسمية والفترات المسالية اذا اقتضت الضرورة ومصلحة الحدث ذلك .

المادة ٩-

مكتب الدفاع الاجتماعي :-

ينشأ مكتب للدفاع الاجتماعي في مركز كل محكمة احداث بحيث يشمل على مختصين في الطب الشرعي والارشاد النفسي والاجتماعي والقاضي الاستعانة باي جهة اذا اقتضت مصلحة الحدث ومتطلبات العدالة ذلك .

المادة ١٠- يلغى نص المادة (١١) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-

المادة ١١-

تقرير مراقب السلوك :-

على المحكمة ، قبل البت في الدعوى ، ان تحصل من مراقب السلوك على تقرير خطي يحوي جميع المعلومات المتعلقة باحوال ذوي الحدث المادية والاجتماعية واخلاقه ودرجة ذكائه ، وبالبيئة التي نشأ وترى فيها ، وبمدرسته وتحصيله العلمي ومكان العمل وحالته الصحية ومخالفاته السابقة للقانون ، وبالتدابير المقترحة لاصلاحه .

محكمة الاحداث

المادة ٧- تعدل المادة (١٢) من القانون الاصلي بالغاء عبارة (بغرامة لا تقل عن خمسة دنالير ولا تتجاوز خمسة وعشرين ديناراً) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً او بغرامة لا تتجاوز مائة دينار او بكتلة هاتين العقوبتين).

المادة ٨- يلغى نص المادة (١٣) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي:-
المادة ١٣-

تبليغ الولي:-

يجب استدعاء ولي الحدث او وصيه او الشخص المسلم اليه ابتداء من مرحلة التحقيق مع الحدث ولجلسة المحاكمة بواسطة مذكرة دعوة على ان يتم اشعار مراقب السلوك بذلك.

المادة ٩- تعدل المادة (١٤) من القانون الاصلي على النحو التالي:-

اولا: بالغاء عبارة (سجل النفوس) الواردة في الفقرة (١) منها والاستعاضة عنها بعبارة (قيد الاحوال المدنية).

ثانيا: بالغاء نص الفقرة (٢) منها والاستعاضة عنه بما يلي:-

٢- اذا ادعى أي منهم غير مسجل في قيد الاحوال المدنية انه لا يزال حدثاً او انه اصغر مما يبدو ويؤثر ذلك في نتيجة الدعوى فعلى المحكمة ان تتأكد من تاريخ ميلاده واذا تعدر ذلك فعليها ان تحيله الى اللجنة الطبية لتقدير سنه.

المادة ١٠- تعدل المادة (١٥) من القانون الاصلي على النحو التالي:-

اولا: بالغاء عبارة (اجراءات المحاكمة) الواردة في مطلعها والاستعاضة عنها بعبارة (التحقيق والمحاكمة).

ثانيا: باضافة الفقرة (١) اليها بالنص التالي:-

١- لا يجوز اجراء التحقيق مع الحدث الا بحضور وليه او وصيه او الشخص المسلم اليه او محاميه وفي حال تعدر حضور أي منهم يدعى مراقب السلوك لحضور جلسات التحقيق.

ثالثا: بالغاء عبارة (بالتهمة) حيثما وردت فيها والاستعاضة عنها بعبارة (بالجرم).

رابعا: باضافة عبارة (وفي حال تعدر حضور أي منهم يدعى مراقب السلوك لمساعدته في ذلك) الى آخر الفقرة (٤) منها.

خامسا: باعادة ترقيم كل من الفقرات (١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) الواردة فيها لتصبح (٢) و(٣) و(٤) و(٥) و(٦) على التوالي.

المادة ١١- تعدل المادة (١٨) من القانون الاصلي على النحو التالي:-

اولا: بالغاء الفقرتين (١) و(٢) الواردتين فيها.

ثانيا: بالغاء رقم الفقرة (٣) منها.

المادة ١٢- تعدل الفقرة (د) من المادة (١٩) من القانون الاصلي بالغاء البند (٧) الوارد فيها.

المادة ١٣- تعدل المادة (٢٠) من القانون الاصلي بالغاء عبارة (في الاصلاحية الى ان يتم التاسعة عشرة من عمره لاتمام تعلم المهنة الذي بداه في الاصلاحية) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (في دار تاهيل الاحداث الى ان يكمل العشرين من عمره لاتمام تعليمه وتاهيله الذي بداه في تلك الدار).

المادة ١٤- تعدل المادة (٢١) من القانون الاصلي على النحو التالي:-
اولا: باعتبار ما ورد فيها فقرة (١) والغاء البند (د) منها.

ثانيا: باضافة الفقرة (٢) اليها بالنص التالي:-

٢- مع مراعاة ما ورد في الفقرة (١) من هذه المادة للقاضي ان يضع الولد تحت اشراف مراقب السلوك مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات .

المادة ١٥- تعدل المادة (٢٢) من القانون الاصيلي بالغاء عبارة (ثلاث سنوات) الواردة في الفقرة (ج) منها والاستعاضة عنها بعبارة (خمس سنوات) .

المادة ١٦- تعدل المادة (٢٣) من القانون الاصيلي بالغاء عبارة (العشرة دنانير) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (خمسین ديناراً) .

المادة ١٧- تعدل المادة (٢٤) من القانون الاصيلي على النحو التالي :-
اولا: بالغاء كلمة (الجس) الواردة في مطلعها والاستعاضة عنها بكلمة (الاعتقال) .

ثانيا: بالغاء عبارة (عن كل خمسمائة فلس او كسورها) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (عن كل دينارين او كسور اي منها) .

المادة ١٨- تلغى كلمة (الاصلاحية) حيثما وردت في القانون الاصيلي ويستعاض عنها بكلمة (الدار) .

المادة ١٩- تعدل المادة (٢٧) من القانون الاصيلي على النحو التالي:-
اولا: بالغاء عبارة (تسعة اشهر) الواردة في البند (أ) من الفقرة (١) منها والاستعاضة عنها بعبارة (ثلث مدة العقوبة المحكوم بها) .

ثانيا: بالغاء البند (ب) من الفقرة (٣) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-
ب- انه لم يتم مدة التدريب في الحرفة او المهنة التي شرع بتدريبه عليها ويجوز لمحكمة الاحداث لدى اقتناعها بصحة ذلك ان

تصدر قراراً بتمديد المدة الواردة في قرار الحكم الى ان يبلغ العشرين من عمره .

المادة ٢٠- تعدل المادة (٢٩) من القانون الاصيلي بالغاء عبارة (والعطل والضرر) الواردة فيها .

المادة ٢١- يلغى نص المادة (٣١) من القانون الاصيلي ويستعاض عنه بمايلي:-
المادة ٣١-

المحتاج الى الحماية او الرعاية

يعتبر محتاجا الى الحماية او الرعاية من تنطبق عليه اي من الحالات التالية:-

- ١- كان تحت عناية والد او وصي ، غير لائق للعناية به ، لاعتباده الاجرام او ادمانه السكر او ادماله المواد المخدرة والمؤثرات العقلية او انحلاله الخلقي .
- ٢- قام باعمال تتعلق بالدعارة او الفسق او الفساد الخلق او القمار او خدمة من يقومون بهذه الاعمال او خالط الذين اشتهر عنهم سوء السيرة .
- ٣- لم يكن له محلا مستقرا او كان يبيت عادة في الطرقات .
- ٤- لم يكن له وسيلة مشروعة للتعيش او عائل مؤتمن وكان والداه او احدهما متوفين او مسجونين او غائبين .
- ٥- كان سيء السلوك وخارج عن سلطة ابيه او وليه او وصيه او امه او كان الولي متوفى او غائبا او عديم الاهلية .
- ٦- كان يستجدي ، ولو تستر على ذلك بأي وسيلة من الوسائل .
- ٧- كان ابنا شرعيا او غير شرعي لوالد سبق له ان ادين بارتكاب جرم مغل بالاداب مع أي من ابنائه سواء كانوا شرعيين او غير شرعيين .

- ٨- تعرض لابتداء مقصود من احد والديه او زوجه تجاوزت ضروب
التأديب التي يبيحها القانون والعرف العام .
٩- كان معرضاً لخطر جسيم اذا بقي في أسرته .
١٠- استغل باعمال التسول او باعمال تتصل بالدعارة او الفسق او
افساد الخلق او خدمة من يقومون بهذه الاعمال او في اي
اعمال غير مشروعة .

المادة ٢٢- يلغى نص المادة (٣٢) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بمايلي:-
المادة ٣٢-

تدابير الحماية او الرعاية :-

- ١- يجوز لمراقب السلوك ان يقدم الى محكمة الاحداث اي محتاج
للعناية او الرعاية كما وله ان يستعين باحد افراد الضابطة العدلية
لتأمين مثوله امام المحكمة ويحق لها اصدار القرار في الاحتفاظ به
في احدي دور الرعاية لحين البت في الدعوى اذا اقتضت مصلحته
ذلك .
٢- يجوز للمحكمة اذا اقتنعت بعد التحقيق ، ان الشخص الذي قدم
اليها هو دون الثامنة عشرة من عمره ومحتاج للحماية او الرعاية ان
تتخذ ايا من التدابير التالية :-
أ- تأمر والده او وصيه بالعناية به بصورة لائقة ، او ان تفرم الوالد او
الوصي بالاضافة لما ذكر ، او بدونه .
ب- تحيله ، مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات ، الى
دار الرعاية او الى اي مؤسسة مماثلة يعتمدها الوزير شريطة
موافقة تلك المؤسسة على ذلك .

- ج- تضعه تحت رعاية شخص مناسب او اسرة مناسبة ، شريطة
موافقة اي منهم على ذلك ، على ان يكون لاي منهم حق
الاشراف عليه كوالده ، وذلك للمدة التي تقررها المحكمة .
د- ان تصدر قراراً بوضع المحتاج للحماية او الرعاية تحت اشراف
مراقب السلوك بالاضافة الى اي من التدابير الواردة في هذه
المادة او بدون ذلك ، لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على
خمس سنوات .

٣- يجوز للمحكمة اصدار القرار وفق هذه المادة في غياب المحتاج الى
الحماية او الرعاية .

المادة ٢٣- تلغى كل من كلمة (المتشرد) وعبارتي (بمتشرد) و (بالمتشرد) حيثما وردت
في القانون الاصلي ويستعاض عنها بعبارتي (المحتاج للحماية او الرعاية)
و (بمحتاج للحماية او الرعاية) و (بالمحتاج للحماية والرعاية) حسب
مقتضى الحال .

المادة ٢٤- تعدل المادة (٣٤) من القانون الاصلي على النحو التالي :-
اولاً: بالغاء عبارة (المحكمة البدائية) الواردة في الفقرة (٢) منها والاستعاضة
عنها بعبارة (محكمة الاحداث) .
ثانياً: بالغاء عبارة (بصفتها محكمة احداث) الواردة في البند (ج) من الفقرة
(٢) منها .
ثالثاً: بالغاء عبارة (التاسعة عشرة من عمره) الواردة في البند (ج) من الفقرة
(٢) منها والاستعاضة عنها بعبارة (العشرين من عمره) .

المادة ٢٥- يعدل القانون الاصلي على النحو التالي:-

اولاً: باضافة (الفصل الثامن) تحت عنوان (احكام عامة) اليه والمتضمن المادة (٣٦) .

الفصل الثامن

احكام عامة

المادة ٣٦-١- لا يلاحق جزائياً من لم يتم السابعة من عمره حين
اقتراف الفعل .

٢- لا يحكم بالاعدام او الاشغال الشاقة على حدث .

٣- لا تقبل دعوى الحق الشخصي امام محكمة الاحداث
وللمتضرر حق اللجوء الى المحاكم المختصة .

٤- على قاضي محكمة الاحداث زيارة أي من الدور
المنصوص عليها في هذا القانون كل ثلاثة اشهر على
الاقل .

٥- اذا اخل مراقب السلوك باي من الواجبات الموكولة
اليه بموجب قرار المحكمة فلها مخاطبة الوزير لاتخاذ
الاجراءات التأديبية بحقه .

٦- يحصل بواسطة دائرة الاجراء كل ما يحكم به على
الحدث بمقتضى هذا القانون من تضييمات ومصاريف
محاكمة ، وكذلك تحصل التضييمات ومصاريف
المحاكمة والغرامة التي يحكم بها على الولي او
الوصي وبديل الكفالة من التكفيل .

٧- في غير الحالات المنصوص عليها في هذا القانون
يعمل بالاحكام الواردة في قانون اصول
المحاكمات الجزائية المعمول به .

ثانياً: باعادة ترقيم المواد (٣٦) و (٣٧) و (٣٨) الواردة فيه لتصبح (٣٧) و (٣٨)
و (٣٩) على التوالي .

٢٠٠٢/١/١٦

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء
وزير الدفاع
المهندس علي أبو الرقاب

وزير العدل
وزير دولة للشؤون القانونية
الدكتور فارس النابلسي

وزير الاقتصاد الوطني
وزير دولة
الدكتور محمد الحارثية

وزير دولة للشؤون
والرعاية الاجتماعية
مصطفى القيسي

وزير الشؤون البلدية
والقروية والبيئة
الدكتور عبد الرزاق طنبشات

وزير دولة للشؤون السياسية
وزير الاعمال
الدكتور محمد هاشم الحويان

وزير
التربية الادارية
الدكتور محمد الذليبيات

وزير
المالية
الدكتور ميخيل مرقا

وزير الاشغال العامة والاسكان
وزير الطاقة والثروة المعدنية بالوكالة
المهندس حسني أبو خديا

وزير السياحة والآثار ووزير
البريد والاتصالات بالوكالة
الدكتور طالب الرفاعي

وزير
التربية والتعليم
الدكتور خالد طوقان

وزير
التربية الاجتماعية
صام الخول

وزير الأوقاف والشؤون
والمكتبات الاسلامية
الدكتور احمد هليل

وزير
المياه والري
الدكتور حاتم الناصر

وزير
الصحة
الدكتور فلاح الناصر

وزير
الداخلية
لؤي قاضي

وزير
الزراعة
الدكتور محمود عابد الدويدي

وزير
المعمل
المهندس مزاحم المحيسن

وزير الصناعة والتجارة
وزير التخطيط بالوكالة
الدكتور صلاح الدين البخير

وزير دولة للشؤون الخارجية
وزير الخارجية بالوكالة
شاهر بكه

وزير
الداخلية
فلسطين المجالي

وزير التعليم العالي
والبحث العلمي
الدكتور وليد المعاني

وزير
القانون
حيدر محمود

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٢/١/٢٩
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٨) لسنة ٢٠٠٢

نظام تشكيل محكمة بداية جنوب عمان

صادر بمقتضى المادة (٤) من قانون تشكيل المحاكم النظامية

رقم (١٧) لسنة ٢٠٠١

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام تشكيل محكمة بداية جنوب عمان لسنة ٢٠٠٢)
ويعمل به من التاريخ الذي يحدده مجلس الوزراء .

المادة ٢- تشكل محكمة بداية تسمى (محكمة بداية جنوب عمان) ويكون مكان
انعقادها ضمن دائرة اختصاصها .

المادة ٣- يشمل الاختصاص المكاني لمحكمة بداية جنوب عمان المناطق التالية :-
أ- المناطق الواقعة ضمن الوية سحاب والجيزة والموقر وقضائي رجم الشامي
وام الرصاص .

ب- مناطق امانة عمان الكبرى الداخلة ضمن لواء القويسمة كما وردت في
نظام التقسيمات الادارية رقم (٤٦) لسنة ٢٠٠٠ أو أي نظام يعدله أو يحل
محلّه .

ج- مخيم الوحدات الواقع ضمن منطقة اليرموك والمحدد بشارع اسامة بن
زيد المتفرع من شارع اليرموك ليلتقي بشارع الامير حسن وجزء من منطقة
راس العين ابتداء من شارع مصعب بن عمير المتفرع من شارع الامير
حسن الى دوار الصحابة وامتدادا الى شارع انس بن مالك ليلتقي بشارع
الصخرة المشرفة .

المادة ٤- تحال جميع الدعاوى المنظورة حاليا لدى محكمة بداية عمان والتي
اصبحت ضمن دائرة اختصاص محكمة بداية جنوب عمان بموجب احكام
هذا النظام الى هذه المحكمة ما لم تكن قد ختمت البينات فيها .

المادة ٥- يلغى أي نص ورد في أي نظام آخر يتعارض مع احكام هذا النظام .

٢٠٠٢/١/٢٩

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي ابو الغراب	وزير العدل وزير دولة للشؤون القانونية المهندس قناني	وزير الاقتصاد الوطني وزير دولة الدكتور محمد الحلاينة
وزير دولة للشؤون رئيسة الوزراء مستطى القيسي	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور عبد الرزاق طهيشات	وزير دولة للشؤون السياسية ووزير الاعلام وزير الداخلية بالوكالة الدكتور محمد طلس الطوان
وزير التيبة الادارية الدكتور محمد التليجات	وزير الخارجية الدكتور مروان المعشر	وزير المالية الدكتور ميشيل مارون
وزير المساجد والآثار الدكتور طهيب الفخاهي	وزير الثروة والتعليم الدكتور خالد طوقان	وزير التنمية الاجتماعية تمام الخول
وزير الأوقاف والشؤون والمساجد الاسلامية الدكتور احمد خليل	وزير الطاقة والسيرة المحلية المهندس " محمد علي " البطيللة	وزير المياه والتخزين الدكتور حاتم الناصر
وزير القانون المهندس	وزير الزراعة الدكتور محمود حايه النوري	وزير التخطيط الدكتور باسم حوض الله
وزير الصناعة والتجارة الدكتور صلاح الدين البشير	وزير دولة للشؤون الخارجية شاهر بك	وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور وائل المعالي
		وزير المساجد المهندس مزاحم المحيسن
		وزير الثقافة حيدر محمود

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٢/١/٢٩
لأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٩) لسنة ٢٠٠٢
نظام تشكيل محكمة بداية شرق عمان
صادر بمقتضى المادة (٤) من قانون تشكيل المحاكم النظامية
رقم (١٧) لسنة ٢٠٠١

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام تشكيل محكمة بداية شرق عمان لسنة ٢٠٠٢)
ويعمل به من التاريخ الذي يحدده مجلس الوزراء .

المادة ٢- تشكل محكمة بداية تسمى (محكمة بداية شرق عمان) ويكون مكان انعقادها
ضمن دائرة اختصاصها .

المادة ٣- يكون الاختصاص المكاني لمحكمة بداية شرق عمان مناطق امانة عمان
الكبرى الداخلة ضمن لواء ماركا كما وردت في نظام التقسيمات الادارية
رقم (٤٦) لسنة ٢٠٠٠ او أي نظام يعدله او يحل محله .

المادة ٤- تعال جميع الدعاوى المنظورة حاليا لدى محكمة بداية عمان والتي
اصبحت ضمن دائرة اختصاص محكمة بداية شرق عمان بموجب احكام
هذا النظام الى هذه المحكمة ما لم تكن قد ختمت البينات فيها .

المادة ٥- يلغى أي نص ورد في أي نظام آخر يتعارض مع احكام هذا النظام .

٢٠٠٢/١/٢٩

عبد الله الثاني ابن الحسين

وزير الاقتصاد الوطني وزير دولة الدكتور محمد الحلايقة	وزير العدل وزير دولة الشؤون القانونية فارس اللطيفي	رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي أبو الراتب
وزير دولة للشؤون المحلية ووزير الاعلام وزير الداخلية بالوكالة الدكتور محمد عثمان العدوان	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور عبد الرزاق طهيشات	وزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء مصطفى القوسي
وزير الاشغال العملة والإسكان المهندس حسني أبو عيدا	وزير المالية الدكتور ميشيل مارتو	وزير التنمية الإدارية الدكتور محمد فاذليبات
وزير البريد والاتصالات الدكتور فواز حاتم الزحبي	وزير التنمية الاجتماعية تمام الخول	وزير السياحة والآثار الدكتور طهيب الرفاعي
وزير الصحة الدكتور فلاح الناصر	وزير المياه والري الدكتور حازم الناصر	وزير الأوقاف والشؤون والمسكنات الإسلامية الدكتور أحمد خليل
وزير العمل المهندس مزاحم المحيسن	وزير التخطيط الدكتور باسم عوض الله	وزير النقل لهم لاهي
وزير الثقافة حيدر محمود	وزير التعليم العالي والبحوث العلمي الدكتور وليد قمعاني	وزير الزراعة الدكتور محمود حبيب الدويري
	وزير دولة للشؤون الخارجية شاهر بك	وزير الصناعة والتجارة الدكتور صلاح الدين البشير

محكمة العدل

لحم عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٢/١/٢٩
أمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٢

نظام تشكيل محكمة بداية غرب عمان

صادر بمقتضى المادة (٤) من قانون تشكيل المحاكم النظامية

رقم (١٧) لسنة ٢٠٠١

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام تشكيل محكمة بداية غرب عمان لسنة ٢٠٠٢)
ويعمل به من التاريخ الذي يحدده مجلس الوزراء .

المادة ٢- تشكل محكمة بداية تسمى (محكمة بداية غرب عمان) ويكون مكان عقادها
ضمن دائرة اختصاصها .

المادة ٣- يكون الاختصاص المكاني لمحكمة بداية غرب عمان مناطق امالة عمان
الكبرى الداخلة ضمن لوائي وادي السير ولضالي ام البساتين وحسبان كما
وردت في نظام التقسيمات الادارية رقم (٤٦) لسنة ٢٠٠٠ او اي نظام يعدله
او يحل محله .

المادة ٤- تحال جميع الدعاوى المنظورة حاليا لدى محكمة بداية عمان والتي
اصبحت ضمن دائرة اختصاص محكمة بداية غرب عمان بموجب احكام
هذا النظام الى هذه المحكمة ما لم تكن قد ختمت البينات فيها .

المادة ٥- يلغى أي نص ورد في أي نظام آخر يتعارض مع احكام هذا النظام .

٢٠٠٢/١/٢٩

عبد الله الثاني ابن الحسين

وزير الاقتصاد الوطني وزير دولة الدكتور محمد الحناينة	وزير العدل وزير دولة الشؤون القانونية فارس النابلسي	رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي ابو الراغب
وزير دولة للشؤون المالية ووزير الاحلام وزير الداخلية بالوكالة الدكتور محمد حناينة الحنون	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور عبد الرزاق طهيفات	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء مستطى اللقيس
وزير الاكشاف الحمة والاسكان المهندس حملي ابو عيدا	وزير المالية الدكتور ميشيل ماركو	وزير التنمية الادارية الدكتور محمد الألبات
وزير البريد والاتصالات الدكتور فواز حاتم الزحبي	وزير التنمية الاجتماعية تمام الفول	وزير السياحة والآثار الدكتور طهيب الرفاعي
وزير الصحة الدكتور فلاح الناصر	وزير المياه والري الدكتور حاتم الناصر	وزير الأوقاف والشؤون والمكتبات الاسلامية الدكتور احمد خليل
وزير العمل المهندس مزاحم المحيسن	وزير التخطيط الدكتور باسم عوض الله	وزير الثقافة لعل الداهي
وزير الزراعة الدكتور ياسين حيدر	وزير التعليم العالي والبحوث العلمي الدكتور وابد المعالي	وزير الزراعة الدكتور محمود حيدر الدويري
وزير الدولة شاهر بك	وزير الدولة للشؤون الخارجية شاهر بك	وزير الدولة للشؤون الخارجية الدكتور صلاح الدين البشير

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٢/١/٢٩
أمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٢

نظام الاختصاص المكاني لمحكمة بداية عمان
صادر بمقتضى المادة (٤) من قانون تشكيل المحاكم النظامية
رقم (١٧) لسنة ٢٠٠١

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام الاختصاص المكاني لمحكمة بداية عمان لسنة ٢٠٠٢) ويعمل به من التاريخ الذي يحدده مجلس الوزراء .

المادة ٢- ١- يكون الاختصاص المكاني لمحكمة بداية عمان مناطق امانة عمان الكبرى الداخلة ضمن لواء قصبة عمان كما وردت في نظام التقسيمات الادارية رقم (٤٦) لسنة ٢٠٠٠ او أي نظام يعدله او يحل محله .
ب- يستثنى من المناطق المذكورة في الفقرة (أ) من هذه المادة مخيم الوحدات الواقع ضمن منطقة اليرموك والمحدد بشارع اسامة بن زيد المتفرع من شارع اليرموك ليلتقي بشارع الامير حسن وجزء من منطقة رأس العين ابتداء من شارع مصعب بن عمير المتفرع من شارع الامير حسن الى دوار الصحابة وامتدادا الى شارع انس بن مالك ليلتقي بشارع الصخرة المشرفة التي تدخل ضمن الاختصاص المكاني لمحكمة بداية جنوب عمان بمقتضى نظامها النافذ المفعول .

المادة ٣- تحال جميع الدعاوى المنظورة لدى محكمة بداية عمان والتي اصبحت ضمن دائرة الاختصاص المكاني لمحكمة بداية جنوب عمان ومحكمة بداية شمال عمان ومحكمة بداية غرب عمان ومحكمة بداية شرق عمان بمقتضى انظمتها النافذة المفعول الى هذه المحاكم ما لم تكن قد ختمت البيانات فيها .

المادة ٤- يلغى أي نص ورد في أي نظام آخر يتعارض مع احكام هذا النظام .

٢٠٠٢/١/٢٩

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي أبو الراغب	وزير العدل وزير دولة للشؤون القانونية فارس النابلسي	وزير الاقتصاد الوطني وزير دولة الدكتور محمد الحلايقة
وزير دولة للشؤون رئيسة الوزراء مصطفى القيسي	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور عبد الرزاق طهبشات	وزير دولة للشؤون المحلية ووزير الاعلام وزير دولة بالوكالة الدكتور محمد عثمان الطويل
وزير التنمية الادارية الدكتور محمد الكليبك	وزير الخارجية الدكتور مروان المصري	وزير المالية الدكتور ميشيل مارتو
وزير السياحة والآثار الدكتور طلال فراقهي	وزير التربية والتعليم الدكتور خالد طولان	وزير التنمية الاجتماعية تمام الخول
وزير الأوقاف والشؤون والمسجد الاسلامي الدكتور احمد خليل	وزير الطاقة والشؤون المحلية المهندس " محمد علي " البطيخ	وزير المياه والري الدكتور حاتم الناصر
وزير النقل الدكتور لندر الاخير	وزير الزراعة الدكتور محمود خالد الخوري	وزير التخطيط الدكتور باسم حوش الله
وزير الصناعة والتجارة الدكتور صلاح الدين البشير	وزير دولة للشؤون الخارجية فارس بك	وزير التعليم العالي والبحوث العلمي الدكتور وائد المعاني
		وزير الثقافة حيدر محمود

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) مسن الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٢/٢/١٢
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٢
نظام معدل لنظام الشركات

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الشركات لسنة ٢٠٠٢) ويقرأ مع النظام
رقم (٥٠) لسنة ١٩٩٧ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من
تعديل نظاما واحدا ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل الفقرة (ب) من المادة (٣) من النظام الاصلي باضافة عبارة (والشركة
المساهمة الخاصة) اليها بعد عبارة (للشركة ذات المسؤولية المحدودة)
الواردة فيها .

المادة ٣- تعدل المادة (٤) من النظام الاصلي على النحو التالي :-
اولا :- بالغاء مطلقها والاستعاضة عنه بالمطلع التالي :-

تستوفي الوزارة عن تسجيل الشركات وعن المعاملات المتعلقة بها
والمدرجه ادناه الرسوم التالية :-

ثانيا :- بالغاء نص الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-

ب-١- اثنان بالالف من قيمة رأسمال الشركة ذات المسؤولية المحدودة او
شركة التوصية بالاسهم المسجل في عقد التأسيس او اي زيادة تطرأ
عليه فيما اذا لم يتجاوز رأسمالها عشرة ملايين دينار .

٢- اثنان بالعشرة من الالف من قيمة رأس مال الشركة ذات المسؤولية
المحدودة او شركة التوصية بالاسهم المسجل في عقد التأسيس او اي
زيادة تطرأ عليه عما زاد على عشرة ملايين دينار وحتى خمسين مليون
دينار مع مراعاة ما ورد في البند (١) من هذه الفقرة .

٣- لا تستوفي الرسوم عن رأسمال الشركة ذات المسؤولية المحدودة او
التوصية بالاسهم المسجل في عقد التأسيس او اي زيادة تطرأ عليه وذلك
عما زاد على خمسين مليون دينار مع مراعاة ما ورد في البندين (١) و(٢)
من هذه الفقرة .

ثالثا :- بالغاء نص الفقرة (ج) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-

١- ثلاثة بالالف من قيمة رأسمال الشركة المصرح به في عقد تأسيس كل من
الشركة المساهمة الخاصة او الشركة المساهمة العامة او اي زيادة تطرأ عليه
فيما اذا لم يتجاوز رأسمالها عشرة ملايين دينار .

٢- اثنان بالعشرة من الالف من قيمة رأسمال الشركة المصرح به في عقد تأسيس
كل من الشركة المساهمة الخاصة او الشركة المساهمة العامة او اي زيادة
تطرأ عليه عما زاد على عشرة ملايين دينار وحتى خمسين مليون دينار مع
مراعاة ما ورد في البند (١) من هذه الفقرة .

٣- لا تستوفي الرسوم عن رأسمال الشركة المصرح به في عقد تأسيس كل من الشركة المساهمة الخاصة أو الشركة المساهمة العامة أو أي زيادة تطرأ عليه وذلك عما زاد على خمسين مليون دينار مع مراعاة ما ورد في البندين (١) و (٢) من هذه الفقرة .

٢٠٠٢/٢/١٢

عبد الله الثاني ابن الحسين

وزير دولة للشؤون رئيسة الوزراء مصطفى النسي	وزير الاقتصاد الوطني وزير دولة الدكتور محمد الحناينة	وزير العدل وزير دولة للشؤون القانونية الدكتور فارس التلليسي	رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي أبو فراس
وزير المالية الدكتور ميشال مارتو	وزير التنمية الإدارية ووزير الأوقاف والشؤون والمؤسسات الإسلامية بالوكالة الدكتور محمد النزيهات	وزير دولة للشؤون السياسية وزير الاعمال الدكتور محمد حناينة	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور عبد الرزاق طيشت
وزير للخدمة الاجتماعية تمام الغول	وزير التربية والتعليم الدكتور خالد طوقان	وزير السياحة والآثار الدكتور طه الرضاوي	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني أبو عيدا
وزير الصحة الدكتور فلاح الناصر	وزير المياه والري الدكتور حاتم الناصر	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس "محمد علي" البطيخنة	وزير البريد والاتصالات الدكتور فواز حاتم الرضاوي
وزير المسكن المهندس مزاحم المحيسن	وزير التخطيط ووزير الصناعة والتجارة بالوكالة الدكتور باسم حوش الله	وزير الزراعة الدكتور محمود عابد الدويري	وزير النقل لبار الداهي
وزير الثقافة هيدر محمود	وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور وليد المعالي	وزير الدفاع قطنان المعالي	وزير دولة للشؤون الخارجية وزير الخارجية بالوكالة شاهر بك

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٢/٢/١٢
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٢

نظام معدل لنظام المكافأة والتعويض وصندوق الادخار
لموظفي الجامعة الاردنية

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام المكافأة والتعويض وصندوق الادخار
لموظفي الجامعة الاردنية لسنة ٢٠٠٢) ويقرأ مع النظام رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٤
المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل نظاماً واحداً
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل المادة (٩) من النظام الاصلي باضافة الفقرة (د) اليها بالنص التالي :-

د- يقتطع من اجمالي الدخل المتأتي للطبيب عضو الهيئة التدريسية في
مستشفى الجامعة الاردنية بموجب تعليمات العمل بمكافأة داخل

مستشفى الجامعة الاردنية (الصادرة عن مجلس امناء الجامعة ، ما نسبته (١٠٪) من ذلك الدخل مساهمة من الطبيب في صندوق الادخار وتودع المبالغ المتحققة في حساب خاص لهذا الاقتطاع لصالح اعضاء الهيئة التدريسية ممن تم اقتطاع هذه النسبة من دخله وذلك دون ان تتحمل الجامعة أي اعباء مالية اضافية مقابل المبلغ المقتطع .

٢٠٠٢/٢/١٢

عبد الله الثاني ابن الحسين

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء مصطفى النسي	وزير الاقتصاد الوطني وزير دولة الدكتور محمد الحلايقة	وزير العمل وزير دولة للشؤون القانونية الدكتور فارس الخالدي	رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي ابو الراغب
وزير المالية الدكتور ميشال مرزو	وزير التنمية الإدارية وزير الأوقاف والشؤون والمؤسسات الإسلامية بالوكالة الدكتور محمد اللانبات	وزير دولة للشؤون المدنية وزير الامتلاك الدكتور محمد طلال العدوان	وزير للشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور عبد الرزاق طينبت
وزير التنمية الاجتماعية كصام الفول	وزير التربية والتعليم الدكتور خالد طوقان	وزير السياحة والآثار الدكتور طالب الرفاعي	وزير الأشغال للملحة والاسكان المهندس حسني ابو خديا
وزير الصحة الدكتور فلاح الناصر	وزير المياه والري الدكتور حاتم الناصر	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس "محمد علي" البطاينة	وزير البريد والاتصالات الدكتور فوزي حاتم الزعبي
وزير المسكن المهندس مزاحم المحسن	وزير التخطيط ووزير الصناعة والتجارة بالوكالة الدكتور باسم عوض الله	وزير الزراعة الدكتور محمود عبد الدويري	وزير النقل لنور الذهبي
وزير التجارة حيدر محمود	وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور وائد المعطي	وزير الدخيلة فطنتن المعطي	وزير دولة للشؤون الخارجية وزير الخارجية بالوكالة شاهر بك

١٩

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٢/٢/٥
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٢

نظام عمل المهندس التطبيقي في التصميم الهندسي
صادر بالاستناد الى الفقرة (ج) من المادة (٢٠) من قانون
نقابة المهندسين رقم (١٥) لسنة ١٩٧٢

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام عمل المهندس التطبيقي في التصميم الهندسي
لسنة ٢٠٠٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني
المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

القانون	:	قانون نقابة المهندسين .
النقابة	:	نقابة المهندسين .
المجلس	:	مجلس النقابة .
المهندس التطبيقي	:	المهندس التطبيقي المسجل في النقابة وفقا لاحكام القانون .

المادة ٣- يجوز للمهندس التطبيقي العمل في مجال التصميم الهندسي واعداد

المخططات الهندسية وذلك بتوافر أي من الشرطين التاليين :-

أ - ان تشتمل دراسته الجامعية على مساقات كافية في التصميم الهندسي في مجال تخصصه وفق اسس يضعها المجلس بناء على تنسيب الشعبة المختصة .

ب - ان يكون قد عمل في مجال التصميم الهندسي مدة لا تقل عن ثلاث سنوات في مكتب هندسي او في مؤسسة عامة او خاصة .

المادة ٤- أ- على المهندس التطبيقي الذي يرغب في العمل في مجال التصميم الهندسي واعداد المخططات الهندسية تقديم طلب الى الشعبة الهندسية التي يكون عضوا فيها .

ب- يقوم مجلس الشعبة بدراسة الطلب والتحقق من توافر الشروط المطلوبة ، وله في سبيل ذلك ان يطلب ما يراه ضروريا من وثائق رسمية او شهادات خبرة وان يشكل لجنة فنية او اكثر لدراسة الطلب وايداء الرأي فيه .

ج- يصدر مجلس الشعبة قراره بشأن الطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه ويرفع تنسيباته للمجلس وعليه اصدار قراره بشأنه خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه اليه .

المادة ٥- تمنح النقابة المهندس التطبيقي الذي تمت الموافقة على طلبه اجازة للعمل في مجال التصميم الهندسي واعداد المخططات الهندسية ولهذه الغاية يكون له الحقوق ذاتها المقررة للمهندس العامل في المكاتب والشركات الهندسية بمقتضى الانظمة الخاصة بها المعمول بها في النقابة .

المادة ٦- يصدر المجلس التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

٢٠٠٢/٢/٥

عبد الله الثاني ابن الحسين

وزير دولة للشؤون سياسية ووزير الاعلام الدكتور محمد عطش العدوان	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء مصطفى القيسي	وزير الاقتصاد الوطني وزير دولة الدكتور محمد الخلافة	رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة وزير العدل ووزير دولة للشؤون القانونية الدكتور علي النابلسي
وزير تربية والتعليم الدكتور خالد طوقان	وزير السياحة والاكر ووزير البريد والاتصالات بالوكالة الدكتور طلال الرفاعي	وزير الأوقاف والشؤون والمغتربات الإسلامية الدكتور احمد هائل	وزير التنمية الادارية الدكتور محمد الذنيبت
وزير المياه والري وزير التخطيط بالوكالة الدكتور حازم الناصر	وزير الطاقة والثروة المعدنية وزير الصناعة والتجارة بالوكالة المهندس " محمد علي " النبطية	وزير القتل ووزير المالية بالوكالة نادر الذهبي	وزير التنمية الاجتماعية تمام الفول
وزير المسكن المهندس مزاحم المحيسن	وزير الزراعة ووزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة بالوكالة الدكتور محمود عايد الدويري	وزير الداخلية قلطان المجالي	وزير الصحافة الدكتور فلاح الناصر
وزير التجارة حيدر محمود	وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور وليد المعالي	وزير الداخلية قلطان المجالي	وزير دولة للشؤون الخارجية وزير الخارجية بالوكالة شاهر بك

لحم عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٢/١/٢٩
يلهم بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٢
نظام معدل للنظام الداخلي لنقابة المهندسين

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل للنظام الداخلي لنقابة المهندسين لسنة ٢٠٠٢) ويقرأ مع النظام الداخلي لنقابة المهندسين رقم (٢) لسنة ١٩٨٣ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي نظاما واحدا ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل المادة (٢) من النظام الاصلي على النحو التالي :-
أولاً: بالغاء تعريف كل من (الوزارة) و(الوزير) و(العضو) و(الاختصاص) و(المكتب او المكتب الهندسي) و(الشركة او الشركة الهندسية) الوارد فيها والاستعاضة عنها بما يلي :-

الوزارة:	وزارة الاشغال العامة والاسكان .
الوزير:	وزير الاشغال العامة والاسكان .
العضو:	المهندس او المهندس التطبيقي الاردني المسجل في النقابة بمقتضى احكام القانون .
الاختصاص:	مجال العمل الهندسي الذي يمارسه العضو او المكتب او المكتب الهندسي او الشركة الهندسية في أي من السام

الهندسة الرئيسية او فروعها المسجل في النقابة وفقاً لاحكام نظام ممارسة المهنة .
المكتب او المكتب الهندسي: مكتب المهندس او مكتب مهندس الرأي او المكتب الهندسي او المكتب الاستشاري وفقاً لما هو محدد في نظام المكاتب والشركات الهندسية الساري المفعول .

الشركة او الشركة الهندسية : الشركة الهندسية او الشركة الاستشارية وفقاً لما هو محدد في قانون النقابة والانظمة الصادرة بمقتضاه .

ثانياً- باضافة التعاريف التالية اليها:-

التخصص : القسم او الفرع الذي يسجل فيه المهندس او المهندس التطبيقي في سجلات النقابة .
هيئة المكاتب : هيئة المكاتب والشركات الهندسية .
مجلس الهيئة : مجلس هيئة المكاتب والشركات الهندسية المنتخب وفقاً لاحكام نظام المكاتب والشركات الهندسية المعمول به .

المادة ٣- يلغى نص المادة (٣) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
المادة ٣-

تعمل النقابة على ما يلي :-

- ١- تنظيم مزاولة المهنة ورفع مستواها العلمي والمهني بما يتفق مع متطلبات التنمية الاقتصادية الشاملة وذلك من خلال :-
١- تصنيف المهندسين حسب تحصيلهم العلمي والدورات التدريبية والخبرات العملية بموجب تعليمات يصدرها المجلس .

- ٢- تدقيق مخططات التصميم والمشاركة في اعداد الكودات الاردنية وتطويرها ومراقبة تنفيذها .
- ٣- متابعة تنفيذ القانون والانظمة الصادرة بموجبه و وضع التعليمات اللازمة لذلك .
- ب- الدفاع عن مصالح الاعضاء وكرامتهم والحفاظ على تقاليد المهنة وشرفها وبصورة خاصة ماييلي :-
 - ١- حل الخلافات التي قد تنشأ بين الاعضاء فيما بينهم او مع الغير المتعلقة بممارسة المهنة وتشكيل لجان التحقيق اللازمة لهذه الغاية .
 - ٢- السعي لايجاد فرص عمل للاعضاء .
 - ٣- العمل على تحسين اوضاع الاعضاء الاجتماعية .
 - ٤- تحديد الحد الادنى للاتعاب الهندسية في القطاع الخاص .
 - ٥- تنظيم سوق العمل الهندسي .
 - ٦- اصدار تعليمات تحصيل اتعاب وحقوق المهندسين .
 - ج- الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني للمهندسين وتنشيط البحث العلمي الهندسي ودعمه وذلك من خلال :-
 - ١- تشكيل الجمعيات العلمية الهندسية من اعضاء النقابة والاشتراك بالجمعيات الهندسية العربية والدولية .
 - ٢- تشجيع نقل التكنولوجيا والتقنيات الهندسية الحديثة من خلال شبكات الحاسوب والشبكات الالكترونية العالمية .
 - ٣- تشجيع الانشطة العلمية الهندسية والفنية المختلفة وعقد الندوات والدورات والمؤتمرات واصدار الدوريات والنشرات وتمكين الاعضاء من الاستفادة من الخبرات الهندسية .
 - ٤- دعم البحوث والمشاريع المميزة وتقديم جوائز للمتفوقين من مهندسين وطلبة كليات الهندسة .

- د- التعاون مع الجهات ذات العلاقة في تخطيط برامج التعليم والتدريب الهندسي والمهني وتطويرها .
- المادة ٤- يلغى نص المادة (٤) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
المادة ٤-
يعد المجلس للسجلات ، المبينة ادناه ، المتعطة بمجالات ممارسة المهنة والسجلات الخاصة بالشعب والاقسام والفروع :-
أ- سجل الاعضاء .
ب- سجل الاعضاء المتقاعدين .
ج- سجل المهندسين العرب .
د- سجل المهندسين الاجانب .
هـ- سجل المكاتب والشركات الهندسية الاستشارية الاردنية .
و- سجل المهندسين ومكاتب مهندسي الرأي الاردليين .
ز- سجل المكاتب والشركات الهندسية غير الاردنية .
ح- سجل المؤسسات وشركات المقاولات الهندسية غير الاردنية .
ط- أي سجل اخر يقرره المجلس .
- المادة ٥- تعدل المادة (٥) من النظام الاصلي بالغاء عبارة (والمؤسسات وشركات المقاولات الهندسية غير الاردنية الى مكتب النقابة) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (الى مركز النقابة او فروعها) .
- المادة ٦- تعدل المادة (٦) من النظام الاصلي على النحو التالي :-
اولا: بالغاء نص الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-
أ- تستوفي النقابة الرسوم التالية :-
١- (٢٥) ديناراً رسم تسجيل كل من المهندس والمهندس التطبيقى الاردني .

٢- (٣٠) ديناراً رسماً سنوياً عن العضو الاردني ويشمل هذا المبلغ الاشتراك في صندوق التأمين الاجتماعي .

٣- (٢٥) ديناراً رسم تسجيل كل من المهندس والمهندس التطبيقي العربي .

٤- (١٠٠) دينار رسم تسجيل كل من المهندس والمهندس التطبيقي الاجنبي .

٥- (٤٠) ديناراً رسماً سنوياً عن كل من المهندس والمهندس التطبيقي العربي .

٦- (١٠٠) دينار رسماً سنوياً عن كل من المهندس والمهندس التطبيقي الاجنبي .

ثانياً: بإلغاء نص البند (٣) من الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي:-
٣- مكتب هندسي استشاري غير أردني والمكتب والشركة الهندسية غير الاردنية :-

رسم التسجيل ٣٠٠ دينار

الرسم السنوي ٢٠٠ دينار

ثالثاً: بإلغاء البند (٤) من الفقرة (ب) منها .

المادة ٧- تعدل المادة (٧) من النظام الاصيلي بإلغاء نص الفقرة (هـ) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي:-

هـ- كما تستوفي النقابة من الجهات المنصوص عليها في الفقرة (ط) من المادة (٢٣) من القانون رسوماً تعادل الرسوم المستوفاة من المكاتب الهندسية محسوبة على أساس الحد الأدنى للاعباب الهندسية المقررة وفقاً لاحكام القانون .

المادة ٨- يلغى نص المادة (٩) من النظام الاصيلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-
المادة ٩-

أ- تحدد الشعب الهندسية وأقسامها المختلفة على النحو التالي:-

اولاً: شعبة الهندسة المدنية وتشمل الاقسام التالية :-

١- الهندسة المدنية

٢- الابنية والانشاءات

٣- المياه والصرف الصحي

٤- هندسة المواد والتربة

٥- الطرق

٦- الري والسدود

٧- النقل

ثانياً: شعبة الهندسة المعمارية وتشمل الاقسام التالية :-

١- الهندسة المعمارية

٢- هندسة تنظيم وتخطيط المدن

ثالثاً: شعبة الهندسة الميكانيكية وتشمل الاقسام التالية :-

١- الهندسة الميكانيكية

٢- هندسة الحرارية

٣- هندسة الآلات

٤- هندسة وسائل النقل

٥- الهندسة الصناعية

٦- هندسة المواد

رابعاً: شعبة الهندسة الكهربائية وتشمل الاقسام التالية:-

١- الهندسة الكهربائية

٢- هندسة القوى

٣- الهندسة الالكترونية

خامساً: شعبة هندسة المناجم والتعدين والهندسة الجيولوجية والبتترول

وتشمل الأقسام التالي :-

- ١- هندسة المناجم والتعدين .
- ٢- الهندسة الجيولوجية .
- ٣- هندسة البترول .
- ٤- هندسة المعادن .

سادساً: شعبة الهندسة الكيماوية وتشمل الأقسام التالية :-

- ١- الهندسة الكيماوية .
- ٢- هندسة تكنولوجيا الصناعات الكيماوية .
- ٣- هندسة البترول والوقود .
- ٤- هندسة المواد .
- ٥- هندسة البيئة والمياه والسلامة الصناعية .

ب- تحدد فروع الأقسام المختلفة بمقتضى تعليمات يصدرها المجلس بناء

على تنسيب مجلس الشعبة على أن يعتمدها الوزير ويتم تنظيم سجلات خاصة بهذه الفروع تحفظ لدى الأمين العام .

ج- إذا كان العضو مهندساً تطبيقياً ، تضاف كلمة (تطبيقي) الى القسم او الفرع الذي تم تسجيله فيه .

المادة ٩- يلغى نص المادة (١٠) من النظام الاصيلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ١٠-

تتكون النقابة مما يلي :-

- أ - الهيئة العامة .
- ب - الهيئة المركزية .
- ج - المجلس .
- د - الهيئات العامة لفروع النقابة في المحافظات .

- هـ- مجالس فروع المحافظات .
- و- الهيئات العامة للشعب الهندسية .
- ز- مجالس الشعب الهندسية .
- ح- الهيئة العامة للمكاتب والشركات الهندسية .
- ط- مجلس هيئة المكاتب والشركات الهندسية .

المادة ١٠- تعدل المادة (١١) من النظام الاصيلي على النحو التالي :-

اولاً: بإلغاء الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنها بمايلي :-

- أ- تتكون الهيئة العامة للنقابة من جميع الاعضاء المسجلين في سجلاتها ممن سددوا الرسوم المستحقة عليهم قبل اليوم المعلن لاجتماع هذه الهيئة .

ثانياً: بإلغاء الفقرة (ج) منها والاستعاضة عنها بمايلي :-

- ج- تتكون الهيئة العامة للشعب والفروع وهيئة المكاتب من جميع الاعضاء ممن سددوا الرسوم المستحقة عليهم قبل نهاية الدوام المقرر في النقابة لليوم الذي يسبق يوم اجتماع الهيئة العامة الفعلي .

المادة ١١- يلغى نص المادة (١٢) من النظام الاصيلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ١٢-

تعقد الهيئة العامة للنقابة اجتماعها العادي خلال شهر نيسان من كل سنة في الموعد والمكان اللذان يحددهما المجلس وذلك بعد اجتماع الهيئة المركزية .

المادة ١٢- يلغى نص المادة (١٦) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي:-
المادة ١٦-

أ- تبحث الهيئة العامة للنقابة في اجتماعها العادي الامور التالية :-

١- مناقشة مشروعات القوانين والانظمة الخاصة بالنقابة والتعديلات التي توصي بها الهيئة المركزية وذلك في اجتماع غير عادي يعقد لهذه الغاية .

٢- بحث الشؤون المهنية العلمية والنقابية التي تحال اليها من المجلس او توصي بها الهيئة المركزية .

٣- انتخاب النقيب ونائب النقيب واعضاء مجلس النقابة .

ب- يتم انتخاب مجالس الفروع والشعب والاعضاء المكملين في الهيئة المركزية من قبل هيئاتها العامة في اليوم التالي لاجتماع الهيئة العامة في السنة التي يتوجب اجراء الانتخابات فيها كما تجري انتخابات المجلس في الموعد الذي يحدده في نهاية الدورة الانتخابية .

المادة ١٣- تعدل الفقرة (ب) من المادة (١٨) من النظام الاصلي باضافة عبارة (وتوجيهاتها) بعد عبارة (الهيئة العامة) الواردة فيها .

المادة ١٤- يعدل النظام الاصلي باضافة كل من المادتين (١٩) و(٢٠) التاليتين اليه:-
المادة ١٩-

أ- تتكون الهيئة المركزية ممن يلي من الاعضاء الذين سددوا الرسوم السنوية لسنة الاجتماع وما قبلها من السنوات قبل اليوم المعلن لاجتماعها:-

١- مجلس النقابة .

٢- مجالس الشعب الهندسية .

٣- مجالس فروع المحافظات ورئيس أي لجنة منتخبة يشكلها المجلس وعضو آخر تختاره اللجنة من بين اعضائها .

٤- مجلس هيئة المكاتب والشركات الهندسية .

٥- خمسة اعضاء مكملين على الاقل لكل شعبة من الشعب الهندسية ولهيئة المكاتب وعلى ان لا يتجاوز عددهم في أي منهما (٢٠) عضواً ، ونسبة عضو واحد لكل (٥٠٠) عضو للشعبة الواحدة ونسبة عضو واحد لكل (٥٠) مكتباً علاوة على الاعضاء المبينين في البندين (٢) و(٤) من هذه الفقرة .

٦- خمسة اعضاء مكملين على الاقل عن كل محافظة يتم انتخابهم من قبل الهيئات العامة للمحافظات وعلى ان لا يزيد العدد على (٢٠) عضواً ونسبة عضو واحد لكل (٥٠٠) عضو علاوة على الاعضاء المبينين في البند (٣) من هذه الفقرة .

٧- النقيب السابقون .

ب- ١- يتم انتخاب الاعضاء المكملين ، المنصوص عليهم في البند (٥) من الفقرة (أ) من هذه المادة ، في التاريخ ذاته ووفقاً للشروط والاجراءات التي يتم فيها انتخاب اعضاء مجالس الشعب واعضاء هيئة المكاتب وعلى ورقة منفصلة ، ولا يسمح بالترشيح الا لمركز واحد لعضوية شعبة او عضوية مكملة في الشعب او عضوية الهيئة او عضوية مكملة في الهيئة .

٢- يتم انتخاب الاعضاء المكملين ، المنصوص عليهم في البند (٦) من الفقرة (أ) من هذه المادة ، في التاريخ والمكان المحددين ووفقاً للشروط والاجراءات التي يتم فيها انتخاب اعضاء الفروع للمحافظات وعلى ورقة منفصلة ، ولا يسمح بالترشيح الا لمركز واحد لعضوية الفرع او لعضوية مكملة من الهيئة العامة للمحافظة .

ج- يتم عقد اجتماعات الهيئات العامة لكل من الفروع والشعب والنقابة وكذلك للهيئة المركزية في الموعد الذي يقرره المجلس وعلى النحو التالي:-

- للفروع خلال النصف الاول من شهر شباط .
- للشعب خلال النصف الثاني من شهر شباط .
- للهيئة المركزية خلال النصف الاول من شهر نيسان .
- للهيئة العامة خلال النصف الثاني من شهر نيسان .

المادة ٢٠-

يتولى الامين العام تنظيم جدول اعمال اجتماعات الهيئة المركزية والاشراف على تدوين محاضرها على ان يتم توقيع هذه المحاضر من النقيب او نائبه والامين العام وتعميم القرارات المتخذة في هذه الاجتماعات خلال ثلاثين يوماً من تاريخ عقدها على اعضائها بالطريقة التي يراها المجلس مناسبة .

المادة ١٥- يلغى نص المادة (١٩) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ١٩-

يتألف مجلس النقابة من :-

- أ- النقيب .
- ب- نائب النقيب .
- ج- رئيس هيئة المكاتب والشركات الهندسية .
- د- عدد من الاعضاء يمثلون الشعب المختلفة وينتخبون من بين الفائزين في مجالس الشعب الذين يزشحون انفسهم للمجلس

وذلك بمعدل عضو واحد على الاكثر لكل عشرة الاف عضو مسجل في الشعبة قبل فتح باب الترشيح لكل شعبه .

المادة ١٦- تعدل المادة (٢١) من النظام الاصلي بالفاء كلمة (خمس) الواردة فيها والاستعاضة عنها بكلمة (سبع) .

المادة ١٧- تعدل المادة (٢٢) من النظام الاصلي على النحو التالي:-

اولاً: بالفاء عبارة (قبل الموعد المحدد للانتخابات) الواردة في الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنها بعبارة (قبل الموعد المحدد لانعقاد الهيئة العامة) .

ثانياً: باضافة عبارة (التي تتم في مقر النقابة او الفروع التي يحددها المجلس و) بعد عبارة (للاشراف على الانتخابات) الواردة في الفقرة (ج) منها .

المادة ١٨- تعدل المادة (٢٣) من النظام الاصلي على النحو التالي:-

اولاً: بالفاء عبارة (بالتحقيق من شخصية الناخب) الواردة في آخر الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنها بعبارة (بالتحقق من شخصية الناخب بواسطة وثائق اثبات الشخصية او بطاقة العضوية التي تصدرها النقابة) .

ثانياً: بالفاء عبارة (المادة (١٩) من هذا النظام) الواردة في الفقرة (د) منها والاستعاضة عنها بعبارة (المادة (٢١) من هذا النظام) .

ثالثاً: باضافة الفقرة (و) اليها بالنص التالي :-

و- في حالة فرز اصوات المقترعين بواسطة الحاسوب ، يتم الفرز يدوياً لبطاقات الاقتراع التي يرفضها الحاسوب وتؤخذ بعين الاعتبار لاحتساب الاصوات .

المادة ١٩- تعدل المادة (٢٤) من النظام الاصيلي بالغاء عبارة (سنتان تبدأ من اليوم الاول من شهر آذار) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (ثلاث سنوات تبدأ من شهر آيار) .

المادة ٢٠- يلغى نص المادة (٢٥) من النظام الاصيلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-
المادة ٢٥-

على المجلس تنفيذ قرارات الهيئة العامة والهيئة المركزية وفقاً لصلاحيه كل منهما .

المادة ٢١- يلغى نص المادة (٣٣) من النظام الاصيلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-
المادة ٣٣-

يشرف الامين العام على شؤون النقابة الادارية وفقاً للتعليمات والقرارات التي يصدرها المجلس لهذه الغاية .

المادة ٢٢- تعدل المادة (٣٤) من النظام الاصيلي على النحو التالي:-
اولاً: بالغاء عبارة (مكتب النقابة باشراف الامين العام) الواردة في مطلعها والاستعاضة عنها بعبارة (الامين العام) .
ثانياً: باضافة عبارة (والهيئة المركزية) بعد عبارة (الهيئة العامة) اينما وردت في الفقرة (ز) منها .

المادة ٢٣- تعدل المادة (٣٦) من النظام الاصيلي بالغاء عبارة (مكتب النقابة باشراف الامين العام) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (الامين العام) .

المادة ٢٤- تعدل المادة (٣٧) من النظام الاصيلي باضافة عبارة (وعلى اي صندوق فيها) بعد عبارة (الامور المالية للنقابة) الواردة فيها .

المادة ٢٥- يعدل النظام الاصيلي على النحو التالي:-
اولاً: باعادة ترقيم المواد من (١٩-٣٧) منه لتصبح من (٢١-٣٩) على التوالي .
ثانياً: باضافة المواد (٤٠-٤٧) التالية اليه:-
المادة ٤٠-

يوجه مجلس فرع المحافظة الدعوة لاجتماع الهيئة العامة لمجلس فرع المحافظة قبل خمسة عشر يوماً على الاقل من موعد الاجتماع المحدد في الدعوة المرفقة بجدول الاعمال وتُنشر الدعوة في صحيفتين يوميتين محليتين على الاقل .

المادة ٤١-

ينظم مجلس فرع المحافظة محضر اجتماع الهيئة العامة لفرع المحافظة ويسجل فيه اسماء الاعضاء الحاضرين بموجب تسلسل رقمي .

المادة ٤٢-

أ - يعتبر اجتماع الهيئة العامة لمجلس فرع المحافظة قانونياً بحضور الاكثريه المطلقة لعضائها ، واذا لم يكتمل النصاب خلال ثلاثين دقيقة من الموعد المحدد للاجتماع يعقد اجتماع آخر للهيئة العامة لفرع المحافظة بعد اسبوع ويكون قانونياً مهما بلغ عدد الحضور .
ب - بعد بدء اجتماع الهيئة العامة للفرع يبقى اجتماعها قانونياً باستمرار حضور ما يزيد على نصف اعضائه الذين حضروا الاجتماع عند بدله .

ج- يرأس اجتماعات الهيئة العامة لكل فرع رئيس مجلس فرع المحافظة او نائبه واذا تغيب الاثنان يرأس الاجتماع اكبر اعضاء مجلس فرع المحافظة سناً من الحاضرين .

المادة ٤٣ -

يعلن مجلس فرع المحافظة في مقره ، لاطلاع اعضائه ، محضر الاجتماع خلال اسبوعين من تاريخ عقده .

المادة ٤٤ -

يقرر المجلس فتح باب الترشيح لانتخابات مجالس فروع المحافظات لمدة اسبوع قبل الموعد المحدد لاجراء الانتخابات باسبوعين ولا يجوز اعادة فتح باب الترشيح بسبب تأجيل موعد اجتماع الهيئة العامة لمجلس فرع المحافظة .

المادة ٤٥ -

تختار الهيئة العامة لمجلس فرع المحافظة في اجتماعها العادي الذي يسبق الانتخابات لجنة ، او اكثر ، تتكون من خمسة اعضاء من الذين لم يتم ترشيحهم لعضوية مجلس فرع المحافظة او الاعضاء المكملين بالاضافة الى مندوب عن النقابة يختاره المجلس للاشراف على اجراء الانتخابات بما في ذلك فرز الاصوات .

المادة ٤٦ -

أ- يتم انتخاب مجلس فرع المحافظة والاعضاء المكملين للهيئة المركزية في اليوم المحدد ، وفقاً لاحكام الفقرة (أ) من المادة (٢١) من هذا النظام ، من السنة التي يتم فيها اجراء الانتخابات بحضور ممثل عن المجلس ، وتفتح صناديق الاقتراع في الساعة التاسعة من صباح ذلك اليوم وتغلق في الساعة السادسة من اليوم نفسه مهما بلغ عدد المقترعين .

ب- يصدر المجلس التعليمات المتعلقة بالاجراءات الانتخابية لمجلس الفرع والاعضاء المكملين في المحافظة .

المادة ٤٧ -

أ- يلتزم مجلس فرع المحافظة بالاصول الادارية والمالية المتبعة في المجلس وفي جميع الامور المتعلقة بتنظيم وعقد اجتماعاته .

ب- يتم انتخاب رئيس أي لجنة واعضاء أي منها بموجب تعليمات يصدرها المجلس لهذه الغاية .

ج- يتولى مجلس فرع المحافظة الصلاحيات التالية :-

- ١- التنسيب للمجلس بتحديد اللجان اللازمة في فروع المحافظة والاشراف على انتخاب اعضاء هذه اللجان .
- ٢- تشكيل لجان الانشطة المختلفة للفرع والاشراف عليها بما في ذلك شؤون الاتفاق فيها .
- ٣- تشكيل لجان فروع للتجمعات الهندسية في المحافظات على ان لا يقل عدد اعضاء الهيئة العامة للفرع عن (٣٠٠) مهندس لكل تجمع ويستثنى من ذلك لجان الفروع القائمة قبل صدور هذا النظام .

ثالثا: باعادة ترقيم المواد من (٤٢-٣٨) منه لتصبح من (٥٢-٤٨) على التوالي .

المادة ٢٦- تعدل المادة (٤٣) من النظام الاصلي على الوجه التالي :-
اولا: باضافة عبارة (والاعضاء المكملين للشعبة في الهيئة المركزية) الى آخر الفقرة (هـ) منها .
ثانيا: باعادة ترقيمها لتصبح برقم (٥٣) .

المادة ٢٧- يعدل النظام الاصلي باعادة ترقيم المواد من (٤٨-٤٤) من النظام الاصلي لتصبح المواد (٥٨-٥٤) منه على التوالي .

المادة ٢٨- تعدل المادة (٤٩) من النظام الاصلي على النحو التالي :-
اولا: بالغاء عبارة (اليوم الذي يلي اليوم المحدد لاجتماع الهيئة العامة للشعبة) الواردة في الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنها بعبارة (والاعضاء المكملين في الهيئة المركزية في الموعد المحدد ووفقا لاحكام المادة (١٩) من هذا النظام) .
ثانيا: باضافة عبارة (والاعضاء المكملين) بعد عبارة (مجلس الشعبة) الواردة في الفقرة (ب) منها .
ثالثا: باعادة ترقيمها لتصبح برقم (٥٩) .

المادة ٢٩- يعاد ترقيم المواد من (٥٣-٥٠) من النظام الاصلي لتصبح المواد (٦٣-٦٠) منه على التوالي .

المادة ٣٠- تعدل المادة (٥٤) من النظام الاصلي على النحو التالي :-
اولا: باضافة عبارة (بما لا يلحق الضرر باي منهما) بعد عبارة (الا بموافقة الاخيرين) الواردة في البند (١) من الفقرة (ب) منها .

ثانيا: باضافة عبارة (فني او هندسي) الى البند (٤) من الفقرة (ج) منها
بعد عبارة (على ابداء الرأي في عمل) الواردة فيه .
ثالثا: باضافة البند (٩) الى الفقرة (ج) منها اليها بالنص التالي :-
٩- الامتناع عن التوقيع على أي عمل هندسي قام به عضو آخر
سواء كان بالاتفاق بينهما او بدونه .
رابعا: باعادة ترقيمها لتصبح برقم (٦٤) .

المادة ٣١- تعدل المادة (٥٥) من النظام الاصلي على النحو التالي :-
اولا: باعتبار ما ورد في الفقرة (أ) منها بند (١) واضافة كلمة (المركزية) بعد عبارة (اعلام الهيئة) الواردة فيها .
ثانيا: اضافة البند (٢) الى الفقرة (أ) منها بالنص التالي :-
٢- مع مراعاة احكام القانون والتعليمات المالية الصادرة عن المجلس يتولى مجلس فرع المحافظة ، الحفاظ على اموال الفرع والاشراف على تحصيلها وحفظها في حسابات خاصة باسم النقابة ، واقرار صرف النفقات اللازمة لادارة الفرع ضمن حدود المخصصات المدرجة في موازنة الفرع المعتمدة من قبل الهيئة المركزية .

ثالثا: باضافة عبارة (اما فيما يتعلق بالفروع فلا يجوز صرف أي مبلغ الا بقرار من مجلس الفرع) الى آخر الفقرة (ب) منها .

رابعا: بالغاء نص الفقرة (ج) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-
ج- تدون قرارات المجلس ومجالس الفروع المتعلقة بالمصروفات في سجلات خاصة بموجب تعليمات الادارة المالية التي يضعها المجلس .

خامسا: باضافة الفقرة (د) اليها بالنص التالي :-
د- يضع المجلس التعليمات المتعلقة بالشؤون المالية للنقابة بما في ذلك اسس وضع الحسابات والسجلات المحاسبية المحقة

والنماذج المحاسبية وميزان المراجعة والتقارير والبيانات المالية والموازنة التقديرية واسلوب التدقيق الداخلي وملاحق خاصة تبين النماذج المعتمدة في هذه الاجراءات .
سادسا : باعادة ترقيمها لتصبح برقم (٦٥) .

المادة ٣٢- تلغى المادة (٥٦) من النظام الاصلي ويستعاض عنها بالنص التالي ويعاد ترقيمها لتصبح المادة (٦٦) :-
المادة ٥٦-

يشرف امين الصندوق على شؤون النقابة المالية وفروعها وتنفيذ موازاناتها وقيود حساباتها بموجب التعليمات المتعلقة بالشؤون المالية التي يضعها المجلس .

المادة ٣٣- تعدل المادة (٥٧) من النظام الاصلي على النحو التالي :-
اولا: باعتبار ما ورد فيها فقرة (أ) واطافة عبارة (او نائبه) بعد عبارة (امين الصندوق) الواردة فيها ، وباعادة ترقيمها لتصبح برقم (٦٧) .
ثانيا: باضافة الفقرة (ب) اليها بالنص التالي:-

ب- يوقع رئيس الفرع او نائبه بالاضافة الى امين صندوق الفرع مجتمعين على اوراق الصرف والاوراق المالية الخاصة بالفرع مهما كانت قيمة المبلغ .

المادة ٣٤- تلغى المادة (٥٨) من النظام الاصلي ويستعاض عنها بالنص التالي ويعاد ترقيمها لتصبح برقم (٦٨) :-
المادة ٥٨-

أ- يجب ان يتضمن مشروع الموازنة السنوية الذي يقدمه المجلس للهيئة المركزية للتصديق عليه الايرادات والنفقات المقدرة لسنة تالية كما

يجب ان يتضمن الايرادات المتحققة والنفقات المصروفة فعلاً خلال السنة السابقة .

ب- يجب ان يتضمن مشروع الموازنة السنوية الذي يقدمه مجلس الفرع للهيئة العامة للفرع للتصديق عليه الايرادات والنفقات المقدرة لسنة تالية كما يجب ان يتضمن الايرادات المتحققة والنفقات المصروفة فعلاً خلال السنة السابقة .

المادة ٣٥- تلغى المادة (٥٩) من النظام الاصلي ويستعاض عنها بالنص التالي ويعاد ترقيمها لتصبح برقم (٦٩) :-
المادة ٥٩-

أ - تقوم الادارة المالية في النقابة باشراف امين الصندوق بتحصيل ايرادات النقابة لقاء وصول مقبوضات بارقام متسلسلة .
ب - يقوم امين الصندوق في مجالس الفروع بتحصيل ايرادات الفرع لقاء وصول مقبوضات بارقام متسلسلة .
ج - يصدر مجلس النقابة التعليمات المتعلقة بتحصيل ايرادات النقابة بما في ذلك تحصيل ريع الطوابع و الغرامات المتحققة وفقا لاحكام القانون .

المادة ٣٦- تعدل المادة (٦٠) من النظام الاصلي بالنص التالي (في السجلات التالية او في سجلات اخرى يرى المجلس ضرورة لحفظها) الواردة في مطلعها والاستعاضة عنها بعبارة (او حساب مجالس الفروع في سجلات خاصة تحدد بموجب التعليمات المالية) وباعادة ترقيمها لتصبح برقم (٧٠) .

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٢/٢/١٢
لأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٨) لسنة ٢٠٠٢
النظام المالي لمؤسسة المواصفات والمقاييس
صادر بمقتضى المادة (٣٢) من قانون مؤسسة المواصفات والمقاييس
رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٠

المادة ١- يسمى هذا النظام (النظام المالي لمؤسسة المواصفات والمقاييس لسنة ٢٠٠٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

المؤسسة	: مؤسسة المواصفات والمقاييس .
المجلس	: مجلس إدارة المؤسسة .
الرئيس	: رئيس المجلس .
المدير العام	: مدير عام المؤسسة .
المديرية	: مديرية الشؤون المالية والإدارية في المؤسسة .
المدير	: مدير المديرية .

الموظف المالي	: كل موظف ينشط به بموجب التشريعات المطبقة في المؤسسة قبض الأموال العائدة لها وحفظها والفاقها ومراقبتها أو القيام بتنظيم المستندات المالية أو إجراء القيود المحاسبية أو ترحيلها للسجلات والبطاقات والنماذج المقررة لذلك .
السنة المالية	: المدة التي تبدأ في اليوم الأول من شهر كانون الثاني من كل سنة وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول من السنة ذاتها .
الموازنة التقديرية	: الجداول التي تتضمن الإيرادات والنفقات المقدرة للمؤسسة لسنة مالية تالية .
الميزانية العمومية	: بيان بأرصدة موجودات المؤسسة ومطلوباتها كما هي في نهاية السنة المالية .
الإيرادات	: جميع الأجور والعوائد وبدل الخدمات والأمان اللوازم التي تم بيعها والغرامات والفوائد وبدل الخدمات والتبرعات والهبات وأي مبالغ أخرى ترد للمؤسسة .
النفقات	: المبالغ المخصصة في موازنة المؤسسة لتنفيذ الالتزامات المترتبة عليها بموجب أي تشريع أو عقد أو مشروع أو تلك التي يتم صرفها في أوجه الأنشطة المختلفة .
الموجودات الثابتة	: الأموال العينية المنقولة وغير المنقولة المملوكة للمؤسسة .
الحسابات الختامية	: البيانات المالية التي يتم إعدادها في نهاية السنة المالية للمؤسسة لإيضاح مركزها

المالي ونتائج أعمالها لسنة مالية منتهية وتشمل الإيرادات والتفقات والتدفقات النقدية وأظهار الفائض أو العجز لتلك السنة .

- الامانات : المبالغ المقبوضة أو المقتطعة وديعة لحساب مستحقيها أو لصرفها على نشاط معين .
- السلفة : المبلغ الذي يصرف مقدماً لإنجاز أعمال معينة أو للقيام بمهام محددة أو لتغطية التزامات المؤسسة الناشئة عن عقود أو اتفاقيات أو كفالات أو لتغطية نفقات لثروة طارئة .
- البيانات الرأسمالية : المصروفات التي ينتج عنها زيادة في قيمة موجودات المؤسسة الثابتة أو المتغيرة .
- بيان الإيرادات والتفقات : البيان الذي يظهر نتيجة أعمال المؤسسة خلال مدة معينة متضمنة الإيرادات والمصروفات وصافي الفائض أو العجز والمعد على أساس الأصول المحاسبية المتعارف عليها .

الواجبات والمسؤوليات

المادة ٣- تسري أحكام هذا النظام على جميع المعاملات المالية الخاصة بالمؤسسة وانتمتها .

المادة ٤- المدير العام هو أمر الصرف في المؤسسة طبقاً لموازنتها ولقرارات المجلس ويكون مسؤولاً عن اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة للمحافظة على أموالها .

المادة ٥- المديرية هي الجهة المختصة بإجراء جميع المعاملات المالية والقيود المحاسبية وحفظ سجلاتها وتحصيل أموال المؤسسة وقبضها ودفع الالتزامات المالية المترتبة عليها وذلك بما يتفق مع أحكام قانون المؤسسة والشريعات النافذة المفعول .

المادة ٦- المدير هو الرئيس المباشر لموظفي المديرية والمسؤول أمام المدير العام عن صحة حسابات المؤسسة ومعاملاتها المالية ومراقبتها والتحقق من تطبيق أحكام هذا النظام والقيام بجميع الواجبات الموكولة أو المفوضة إليه خطياً بما في ذلك ما يلي :-

- أ- الإشراف على مسك السجلات والقيود المحاسبية وتنظيمها بصورة صحيحة وسليمة وفقاً للأصول المحاسبية المتعارف عليها .
- ب- متابعة تطبيق العقود والاتفاقيات المبرمة بين المؤسسة والمتعاملين معها .
- ج- العمل على تحديث الإجراءات المالية والمحاسبية المطبقة في المؤسسة .
- د- اعتماد مستندات الصرف والقبض والتأكد من صحة تنظيمها وتوافر الشروط المالية والمحاسبية والقانونية فيها .
- هـ- تقديم التقارير المالية الدورية وغير الدورية المتعلقة بالإيرادات والتفقات الفعلية والالتزامات غير المسددة وحسابات البنوك والاحصاليات خلال المدد التي يحددها المدير العام على أن تكون معززة بالملاحظات والتوصيات اللازمة .
- و- إعداد الموازنة التقديرية السنوية للمؤسسة في موعدها المقرر بالتعاون مع مديري الإدارات ورؤساء الأقسام المختصين وتقديمها للمدير العام .
- ز- إعداد الحسابات الختامية للمؤسسة في نهاية السنة المالية وتقديمها للمدير العام .

ح- اعداد النماذج والتعليمات اللازمة لتنظيم الاعمال المتعلقة بالشؤون المالية والمحاسبية في المؤسسة وتحديثها بالتنسيق مع المديرية والاقسام الاخرى .

ط- القيام بالاعمال والمهام التي يعهد المدير العام بها اليه او يفوضه خطيا بها .

المادة ٧- الموظفون الماليون مسؤولون عن القيام بالاعمال المالية والمحاسبية التي تتعلق بالمؤسسة والمحافظة على السجلات والوثائق المالية التي بحوزتهم وعلى سريتها التامة وعن أي اخطاء قد تلحق الضرر باموال المؤسسة ومصالحها وتقع عليهم مسؤولية وقوع أي تلاعب او اختلاس او تزوير او ضياع في اموالها سواء وقع عن قصد او بسبب قصور او اهمال منهم وعليهم بصورة خاصة القيام بما يلي :-

- ادخال البيانات المتعلقة بايرادات المؤسسة ونفقاتها في الحساب الخاص بكل منهما وفي قيود المؤسسة وسجلاتها .
- الامتناع عن دفع أي مبلغ لم تستوف المعاملة الخاصة به جميع شروطها المالية والمحاسبية والقانونية النهائية وتبليغ المدير المالي بذلك .
- اعداد التقارير والبيانات والجداول المتعلقة بالمؤسسة في مواعيدها المحددة .
- التأكد من ان الاحتياطات الكافية قد اتخذت للمحافظة على اموال المؤسسة التي عهد اليهم بها .
- اعلام المدير عند وقوع اختلاس او نقص في اموال المؤسسة وسجلاتها لاتخاذ الاجراءات اللازمة بهذا الشأن .

الاسس والقواعد المالية والمحاسبية

المادة ٨- تحقظ للجهات المقصودة من هذا النظام لعمد المؤسسة الاسس والقواعد المالية المحاسبية التالية :-

- استخدام الاسلوب المحاسبي المالي التجاري وطريقة القيد المزدوج في معالجة المعاملات المالية وتبويبها .
- استخدام اساس الاستحقاق في اثبات المعاملات المالية والتوجيه المحاسبي للايرادات والنفقات .

ج- اعتماد دليل او منهاج محاسبي موحد لبيانات الحسابات الختامية والتدفق النقدي للمؤسسة بشكل يتفق وتصنيف الموازنة .

المادة ٩- تنظم وفق الاصول المحاسبية المتعارف عليها السجلات والمستندات والاجراءات الخاصة بالعمليات المالية والمحاسبية المتعلقة بالنشطة المؤسسة بموجب تعليمات يصدرها المدير العام بناء على تنسيب المدير بحيث تشمل مايلي :-

- اعداد البيانات والتقارير المالية عن الشطة المؤسسة بما في ذلك اظهار نتيجة اعمالها ومركزها المالي بشكل دوري ومنظم .
- تحديد الاسس والاجراءات المتعلقة بحسن ادارة ايرادات المؤسسة وتوجيهها بما يحقق اهدافها والمحافظة على حقوقها .
- تقديم البيانات المالية من اجل تحديد سياسة المؤسسة والتخطيط والمتابعة واتخاذ القرارات .
- كندعيم الرقابة الداخلية والتأكد من صحة وسلامة الاجراءات التي ترتب آثارا مالية على المؤسسة ونشاطها

المادة ١٠- يتم قيد قيمة الموجودات الثابتة للمؤسسة في السجلات على اساس مجموع كلفتها الفعلية ممثلة بكلفة الشراء او التنفيذ مضافا اليها جميع نفقات المؤسسة المتعلقة بالموجودات الى ان تصبح معدة للتشغيل والاستعمال .

المادة ١١- يقرر المجلس نسب الاستهلاك لكل مجموعة من الاصول الثابتة لموجودات المؤسسة وفقا للتشريعات النافذة المفعول ذات العلاقة .

الموازنة التقديرية

- المادة ١٢-أ- تعد الموازنة التقديرية بحيث تشمل بيانين منفصلين يتضمن أحدهما الإيرادات المتوقعة للمؤسسة خلال السنة المالية التالية والثاني النفقات المقدرة لها خلال تلك السنة مقارنة بالإيرادات والنفقات الفعلية للسنة المالية الحالية .
- ب- تنظم نفقات المؤسسة في الموازنة التقديرية في بابين منفصلين يكون الأول منهما للنفقات الجارية والثاني للنفقات الرأسمالية .

- المادة ١٣-أ- تنظم المديرية بالتعاون مع المديريات والأقسام المعنية مشروع الموازنة التقديرية للسنة المالية التالية وتقدمها إلى المدير العام مرفقة بالبيانات والملاحظات والتوصيات الضرورية خلال شهر آب من كل سنة وللمدير العام أن يطلب منها تعزيز المشروع بأي بيانات أخرى .
- ب- يعرض المدير العام مشروع الموازنة التقديرية على المجلس في موعد لا يتجاوز النصف الأول من شهر ايلول مشفوعاً بملاحظاته وتوصياته لاعتمادها ورفعها إلى مجلس الوزراء للموافقة عليها .

- المادة ١٤- إذا لم تصدر موافقة مجلس الوزراء على الموازنة التقديرية قبل بداية السنة المالية الجديدة يقوم المجلس بالموافقة على إصدار أوامر صرف شهرية في بداية كل شهر تعادل نسبة ١٢:١ (واحد إلى اثني عشر) من موازنة السنة المالية السابقة لتغطية النفقات المالية المتكررة والالتزامات المالية المدروسة ، على أن يجري تسوية هذه المبالغ من الموازنة الجديدة بعد إقرارها ، أما الالتزامات والمقود المنقولة من السنة السابقة فتدفع كاملة عند استحقاقها .

- المادة ١٥- يجوز للمجلس بناء على تسبيب المدير العام إصدار ملحق موازنة خلال السنة المالية ورفعها لمجلس الوزراء للموافقة عليه على أن تتبع الإجراءات ذاتها والمتعلقة بأعداد الموازنة التقديرية بمقتضى أحكام هذا النظام باستثناء الأحكام المتعلقة بمواعيد تقديمها .

- المادة ١٦- يجوز نقل مخصصات من مادة في الموازنة إلى مادة أخرى أو من بند إلى آخر على النحو التالي :-

- أ- بقرار من الرئيس بناء على تسبيب المدير العام لنقل مخصصات من مواد النفقات الجارية إلى مادة أخرى ضمن هذه النفقات أو من مواد النفقات الرأسمالية إلى أي مادة أخرى ضمن هذه النفقات .
- ب- بقرار من المجلس بناء على تسبيب المدير العام لنقل مخصصات من مواد النفقات الجارية إلى مواد النفقات الرأسمالية .
- ج- بقرار من المجلس بناء على تسبيب المدير العام وموافقة مجلس الوزراء لنقل مخصصات من مواد النفقات الرأسمالية إلى مواد النفقات الجارية وذلك في الحالات الاستثنائية التي تقتضيها مصلحة المؤسسة .
- المادة ١٧- لا يجوز نقل المخصصات من مجموعة الرواتب والاجور والملاوات الواردة في موازنة النفقات الجارية إلى أي مادة أخرى أو العكس بينما يجوز النقل بين بنود هذه المجموعة .

الإيرادات

- المادة ١٨-أ-١- يتم قبض إيرادات المؤسسة أو أي مبالغ أخرى بموجب سندات قبض معتمدة حسب الأصول تحمل أرقاماً متسلسلة مخطومة بخاتم الصندوق وموقعة من الموظف المنوط به قبض أموال المؤسسة ويعطى من قام بدفع المبلغ النسخة الأولى من الإصال .

محفوظ في
الكتاب

٢- يجوز اعتماد قبض إيرادات المؤسسة بآي وسيلة إلكترونية بما في ذلك بطاقات الائتمان والتحويل المالي الإلكتروني أو أي وسيلة أخرى مشابهة وذلك بموجب تعليمات يصدرها المجلس لهذه الغاية.

ب- تسجل الإيرادات المقبوضة في أي سنة لحساب إيرادات السنة المالية الحالية.

ج- يتم قيد المبالغ المتأدية من إيرادات المؤسسة في السجلات والبطاقات في يوم قبضها وللغاية التي قبضت من أجلها.

المادة ١٩- أ- يتم إيداع إيرادات المؤسسة في بنك أو أكثر يعتمده المجلس، ويعتبر الموظف المالي الذي أخطأ به صلاحية قبضها مسؤولاً عنها.

ب- يحدد المجلس أسماء الأشخاص المعتمدين للتوقيع على الشيكات وأوامر الدفع الصادرة عن المؤسسة بناء على تنسيب المدير العام.

ج- يحدد المدير العام الحد الأعلى للأرصدة النقدية التي يجوز للموظف المالي أو أمين الصندوق الاحتفاظ بها في صندوق المؤسسة، على أنه لا يجوز في أي حال من الأحوال استعمال أموال المؤسسة بعد قبضها وقبل أيداعها لغير الأغراض المخصصة لذلك لأي سبب من الأسباب.

د- ١- على الموظف المالي إيداع جميع الأموال التي ترد للصندوق يومياً في البنك المعتمد ولا يجوز له أن يحتفظ في الصندوق للنفقات الطارئة أو المستعجلة بمبلغ يزيد على (٥٠٠) خمسمائة دينار.

٢- إذا تعذر الإيداع وفقاً لأحكام البند (١) من هذه الفقرة فعلى

الموظف المالي الحصول على موافقة المدير الخطية للاحتفاظ

بالمبلغ الزائد في الصندوق مع بيان الأسباب الموجبة لذلك على أن

يتم إيداع المبلغ الزائد مع إيداعات اليوم التالي في البنك.

هـ- على الموظفين المعتمدين لقبض أموال المؤسسة نيابة عنها تسليم المبالغ التي يجوز لهم إلى أمين الصندوق مقابل إيصال ولا يجوز تحت عاتلة المسؤولية أن يحتفظوا بأي من هذه المبالغ.

المادة ٢٠- يحتفظ أمين الصندوق بسجل خاص تدون فيه جميع المبالغ التي يقبضها لحساب المؤسسة حسب تسلسل المعاملات الخاصة بها مع الإيضاحات المتعلقة بسندات القبض.

المادة ٢١- أ- يعتبر أمين الصندوق مسؤولاً مسؤولية شخصية عن أي عجز في موجودات الصندوق وتقوم المؤسسة بتحصيل هذا المبلغ منه بالطريقة التي تراها مناسبة، ولها الحق بحسمه من رأيه أو مكافآته أو علاواته أو من أي مبلغ آخر يستحق له من المؤسسة وتعتبر كل زيادة في تلك الموجودات عن الارصدة في السجلات إيراداً لمصلحة المؤسسة إلا إذا عرف سبب هذه الزيادة وصاحب الحق فيها فتدفع له بموافقة المدير العام.

ب- إذا تعذر تسليم موجودات الصندوق من أمين الصندوق بسبب غيابه عن وظيفته أو لأي سبب آخر، يشكل المدير العام أو من يفوضه خطياً بذلك لجنة لجرد موجودات الصندوق ومطابقته مع السجلات وتنظيم محضر بذلك.

المادة ٢٢- يحدد المدير العام الموظف المالي الذي يتوجب عليه تقديم كفالة مالية مصدقة لدى الكاتب العدل وفق نظام كفالات الموظفين المعمول به في الوزارات والدوائر الحكومية وتحمل المؤسسة الرسوم والطابع والنفقات الأخرى المترتبة على ذلك.

المادة ٢٣- أ- إذا قدمت للمؤسسة أي مساعدات أو هبات أو تبرعات نقدية أو عينية فعلى المدير العام اعلام المجلس بذلك للموافقة عليها.

ب- إذا كانت المساعدات أو الهبات أو التبرعات المقدمة بموجب الفقرة (أ) من هذه المادة مساعدة عينية فيتم تقدير قيمتها بواسطة لجنة يشكلها المجلس لهذه الغاية، وتفيد أمالية باسم المؤسسة وتخضع في طريقة واجراءات تسليمها وصرفها إلى أحكام هذا النظام على أن تنفق للغاية المخصصة لها.

ج- يتم قيد المساعدات والهبات والتبرعات النقدية في حساب الإيرادات للمؤسسة ما لم يرد أي نص في تشريع أو اتفاق آخر يخالف ذلك .

المادة ٢٤-أ- يجوز بموافقة المدير العام رد الإيرادات المقبوضة إذا قبضت بطريقة الخطأ أو كانت التشريعات تجبر ردها وعلى النحو التالي :-

١- من الحساب الذي قيدت له وتم قبضها خلال سنة مالية جارية .

٢- من الوفر المتحقق في موازنة المؤسسة أو من مادة رديت إيرادات لسنوات سابقة في موازنة المؤسسة للسنة المالية الجارية إذا تم قبضها خلال سنوات مالية سابقة .

ب- لا تورد الإيرادات في جميع الحالات بعد اتلاف إيصالات المقبوضات المعززة لها إلا إذا قرر المجلس غير ذلك لأسباب موجبة .

النفقات

المادة ٢٥- لا يجوز عقد أي نفقة لم يرصد لها مخصصات في الموازنة أو في ملاحقها ولا يجوز استعمال المخصصات لغير الغاية التي اعتمدت من أجلها ما لم يتم إجراء المناقشات اللازمة حسب الأصول ، كما لا يجوز الالتزام بأي مبلغ يزيد على المخصصات الواردة في الموازنة .

المادة ٢٦- للمدير العام صلاحية الاتفاق من مخصصات المؤسسة المرصودة بالموازنة بموجب أوامر صرف مالية وله تفويض هذه الصلاحية خطيا لأي موظف في المؤسسة على أن يتم التفويض بموافقة الرئيس .

المادة ٢٧- لا يتربى أي التزام مالي على المؤسسة بموجب أي اتفاق أو عقد إلا إذا وقع من قبل المفوضين بالتوقيع نيابة عنها ووفق الصلاحيات المقررة .

المادة ٢٨- لا تقيد النفقة أو تصرف إلا إذا توافرت الشروط التالية :-

أ- المطالبات والوفائق والمستندات التي تعزز قيد النفقة وصرفها .

ب- صحة حساب النفقة .

ج- عدم مخالفة النفقة للقوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها .

د- اعتماد صرفها من المفوضين بالاتفاق وفقا لاحكام هذا النظام .

هـ- اجازة النفقة من وحدة التدقيق والرقابة الداخلية والجهات ذات العلاقة .

المادة ٢٩- لا يجوز صرف أي نفقة إلا بعد أداء الخدمة أو إنجاز المهمة أو توريد السلعة وتقديم الوفاق التي تعزز صرف النفقة ، ويستثنى من ذلك الحالات التالية :-

أ- الدفعة المقرر صرفها مقدما وفقا لأي عقد أو اتفاقية .

ب- السلف المقرر صرفها لأغراض طارئة أو لأي مهام أو مشاريع رسمية .

ج- رسوم التدريب وبدل الاشتراك بالدوريات والمجلات أو الجمعيات المهنية والمساهمات في المنظمات والاتحادات المحلية والأجنبية والدولية والتأمينات المستردة .

د- أي حالة أخرى يوافق عليها الرئيس بناء على تنسيب المدير العام .

المادة ٣٠-أ- أمر الصرف هو الوثيقة المالية الأساسية للاتفاق أي مبلغ من الموازنة ويتم تنظيمه وأعداده من الموظف المختص على النموذج المقرر متضمنا جميع التفاصيل والبيانات اللازمة ومرقفا بالوفائق والمستندات المعززة والمؤيدة لمشروعية الصرف كالمطالبات وأوامر الشراء والعقود وسندات الإدخال للمواد والتسليم وغيرها .

ب- يتدقق أمر الصرف قبل صرفه من قبل موظف آخر غير الذي أعده ويوقع عليه القرار بصحته وصحة مرقماته من الناحية المالية والمحاسبية والقانونية .

- ج- يوقع رئيس القسم المختص أمر الصرف بعد التأكد من أن أعداده قد تم وفقاً للأنظمة والتعليمات المعتمدة وللإجراءات المالية والقانونية .
- د- يتم الصرف بموجب المستندات المالية بعد تدقيقها وإجازتها بالتوقيع من المدير أو المفوض بالاتفاق .

المادة ٣١- تصرف النفقة بموجب شيك أو حوالة مصرفية أو اعتماد مستندي لصاحب الاستحقاق أو وكيله القانوني المفوض بالقبض مقابل توقيعه على السند أو على أي وثيقة أخرى ملحقه به .

المادة ٣٢-١- تختم جميع مستندات الصرف والوفائق المعززة لها بعد صرفها بخاتم يفيد دفع القيمة .

ب- لا يجوز استعمال خاتم التوقيع على أمر الصرف أو أي وثيقة مالية بدلا من توقيع الموظف المخول بالتوقيع شخصيا ويعتبر مثل هذا الإجراء باطلا .

المادة ٣٣- النفقات التي دفعت خلال السنة المالية وتم استردادها لأي سبب كان في السنة نفسها تقيد لسحاب المادة التي تعود إليها تلك النفقات ، أما النفقات التي دفعت في سنوات سابقة واستردت في السنة الجارية فتقيد في حساب الإيرادات .

المادة ٣٤- يصدر المدير العام بناء على تنسيب المدير التعليمات التي يحددها بموجبها الأشخاص المفوضين بالتوقيع على مستندات الصرف قبل دفع قيمتها وعلى الشيكات والحوالات المالية والاعتمادات المستندية الصادرة عن المؤسسة والسحب من الحسابات لدى البنوك المعتمدة وصلاحياتهم وفئات توقيعهم وإبراعي أن لا يقل عدد الموقعين على أي سحب عن اثنين .

المادة ٣٥-١- تصرف الرواتب والعلاوات والاجور قبل اسبوع من نهاية كل شهر، ويجوز صرفها قبل ذلك بقرار من المدير العام في حالات خاصة تقتضيها الضرورة .

ب- لا يصرف للموظف المنتهية خدمته أي مبالغ مستحقة له إلا بعد إبراء ذمته وفق الانموذج المعتمد من المؤسسة ومصدقا من الجهة المختصة فيها .

السلف

المادة ٣٦-١- تصرف السلفة إذا توافرت المخصصات اللازمة لها في الموازنة ولا يجوز استعمالها في غير الغاية المحددة لها .

ب- يصدر المدير العام أمر إعطاء السلفة على أن تحدد قيمتها في ضوء المهمة أو العمل المطلوب إنجازها أو الالتزام المطلوب الوفاء به .

المادة ٣٧- تصرف السلفة وفقا للصلاحيات التالية :-

- أ- بموافقة المدير العام إذا كان مقدارها لا يتجاوز (٢٠٠) مئتي دينار .
- ب- بموافقة الرئيس إذا كان مقدارها يزيد على ألف دينار ولا يتجاوز (٣٠٠) ثلاثة آلاف دينار .
- ج- بموافقة المجلس إذا كان مقدارها يزيد على (٣٠٠) ثلاثة آلاف دينار .

المادة ٣٨- تصرف السلفة في أي من الأوجه التالية ويتم التصرف بها ومراجعتها وفقا للقوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها :-

- أ- السلفة الدائمة للموظف الموكل له تغطية نفقات للثبة متكررة .
- ب- السلفة المؤقتة لتنفيذ عمل معين أو لشراء لوازم محددة أو التهام بمهمة محددة أو توفير سلعة أو خدمة أو مواجهة نفقات عاجلة .

المادة ٣٩-١- يتم تسديد السلفة بصرف المبلغ الفعلي من مخصصات النفقة التي صرفت السلفة على حسابها وذلك بتقديم المطالبات والوثائق الاصولية لصرف النفقة اما اذا كانت النفقة المصروفة اقل من مبلغ السلفة فيسترد الفرق نقدا من الموظف او الشخص الذي صرفت له .

ب- يكون الموظف او الشخص الذي تصرف له السلفة مسؤولا عنها شخصيا ، واذا لم تسدد تعتبر ديننا شخصيا . اي يجري تحصيلها منه .
بما في ذلك الحسم من راتبه الشهري بقرار من المدير العام او بمطالبة تفيله بالسداد .

المادة ٤٠-١- تسدد السلفة الدائمة قبل اليوم الاخير من نهاية السنة المالية ويجوز تجديدها حسب الحاجة ، او عند نقل الموظف الذي صرفت له الى موقع اخر او عند طلب ذلك منه او عند انتهاء خدمته ، وعلى حامل السلفة الدائمة ان يمسك دفتر صندوق السلفة يقيد فيه كل المبالغ التي تصرف منها مع بيان القيمة الكاملة للسلفة ويتم استعادتها بعد تقديم النسخة الاولى من الدفتر معززة بالوثائق التي تثبت تصفية النفقة .
ب- تسدد السلفة المؤقتة عند انتهاء الغرض او انجاز المهمة التي صرفت من اجلها .

المادة ٤١- تخضع السلفة عند صرفها واستردادها لاجراءات التدقيق والرقابة التي تخضع لها النفقة .

الامانات والتأمينات

المادة ٤٢- تقيد الاموال المقبوضة من قبل المؤسسة لحساب الغير في حساب الامانات وتخضع من حيث قبضها وصرفها لاحكام هذا النظام والتعليمات الصادرة

بمقتضاه وتنقسم الى الانواع التالية :-

أ- الامانات المخصصة :-
هي المبالغ التي تخصص للاتفاق على نشاط معين او غاية محددة .
ب- امانات اقتطاعات الرواتب :-
هي المبالغ التي يتم اقتطاعها من الرواتب والاجور والمكافآت وفقا للقوانين والانظمة والتعليمات والقرارات والاتفاقيات والالتزامات التي ترتب اقتطاعها من مستندات صرف الرواتب على ان يتم تحويلها الى الجهات المختصة ذات العلاقة خلال النصف الاول من الشهر التالي لقبضها او تحصيلها .

ج- امانات الدوائر والمؤسسات العامة والخاصة والافراد :-
هي المبالغ التي يتم اقتطاعها او تحصيلها او حفظها للجهات صاحبة الحق فيها الناتجة من تنفيذ القوانين والانظمة والاتفاقيات والالتزامات القانونية او التعاقدية .

د- امانات اخرى :-
وهي المبالغ المقبوضة زيادة او بطريق الخطأ او غير معروف صاحب استحقاقها او مبالغ التحاويل المالية غير المقدمة للصرف خلال المدة المحددة لها ويتم صرف هذه الامانات الى مستحقيها واذا لم تتم المطالبة بها بعد مرور خمس سنوات على تسجيلها تحول الى حساب الايرادات على انه يجوز ردها لصاحب الاستحقاق بقرار من المدير العام بعد تقديم الاسباب المبررة لعدم المطالبة بها خلال هذه المدة .

المادة ٤٣- التأمينات هي المبالغ التي تدفع للمؤسسة في حالات معينة لضمان حقوقها او حقوق الخزينة بدمية الغير او المبالغ التي تدفعها المؤسسة للغير بموجب التزامات تعاقدية معهم وتخضع التأمينات في قبضها وصرفها لاحكام القانونية او التنظيمية الخاصة بها .

المستندات والوثائق والسجلات

المادة ٤٤-أ- يحدد المدير العام نماذج السجلات ومستندات الصرف ووصولات المقبوضات وأي نماذج ضرورية للعمليات المالية والمحاسبية وأجراء قيودها وطرق الاحتفاظ بها كما يحدد المدة اللازمة للاحتفاظ بكل نوع منها وأجراءات التلافى واللجان الواجب تشكيلها لهذه الغاية .

ب- تنظم حسابات المؤسسة وفق خطة محاسبية تنسجم مع تصنيف الموازنة وترقيمها .

ج- تحتفظ المديرية بالسجلات والبيانات الخاصة بالحسابات الإجمالية بما في ذلك ما يلي :-

- ١- الموجودات الثابتة .
- ٢- النقدية .
- ٣- الذمم المدينة والدائنة .
- ٤- التأمينات والامانات .
- ٥- الهيئات والمساعدات .
- ٦- السلف .

د- يجوز للمديرية مسك سجلات فرعية إضافية تتلائم مع أنشطتها لغايات إحصائية وتحليلية وتنظيمية .

هـ- تحتفظ المؤسسة بالسجلات المستعملة في أماكن آمنة للمدة التي يحددها المدير العام كما تحتفظ بالنماذج والمستندات المالية ووصولات المقبوضات لمدة لا تقل عن سبع سنوات ويجوز إلغاؤها بعد التأكد من عدم الحاجة إليها بقرار من المدير العام بناء على تنسيب لجنة مختصة بشكلها لهذه الغاية وله أن يوافق على تسليم أي من هذه السجلات والوثائق إلى أي جهة رسمية لتوثيقها .

المادة ٤٥-أ- تعتبر دفاتر وصولات المقبوضات والنماذج التي تحمل أرقاماً متسلسلة عهداً مالية تحتفظ في أماكن خاصة وتسلم بموجب محاضر تسليم وتسلم اصولية تبين عددها وأرقامها ويتم استعمالها حسب تسلسل أرقامها .

ب- تدقق دفاتر وصولات المقبوضات والنماذج ذات الأرقام المتسلسلة قبل استعمالها للتحقق من عدد نماذجها وترقيمها وينظم محضر باي أخطاء يتم اكتشافها قبل استعمالها ويرفع هذا المحضر إلى المدير لاتخاذ القرار المناسب بشأنها .

المادة ٤٦- لا يجوز التلافى أو تفكيك أي دفتر وصولات أو نماذج مالية كما لا يسمح بقطع أو التلافى أي منها وإذا تم الغاء أي نموذج من الدفتر فيجب الاحتفاظ بكامل نسخه مع الإشارة إلى ذلك على التلافى ويوقع من الموظف ورئيسه على ذلك .

المادة ٤٧-أ- تحتفظ دفاتر الوصولات والنماذج المالية المستعملة التي تحتوي على النسخة الأخيرة من هذه الوصولات أو النماذج إلى أن يحين موعد إلغاؤها المقرر .

ب- عند اكتشاف فقدان دفتر من دفاتر الوصولات أو النماذج المالية سواء كان جديداً أو مستعملاً فعلى الموظف صاحب العلاقة أن يقدم فوراً تقريراً مفصلاً إلى رئيسه عن الظروف المتعلقة بفقدانه وعلى رئيسه أن يتخذ الإجراءات اللازمة لأجراء التحقيق في أسباب الفقدان والتعهد بالتعليمات التي يصدرها المدير العام بهذا الصدد .

المادة ٤٨- تعتبر وسائل التخزين في أجهزة الحاسوب ولوائجها الكتابية بعد تدقيقها وتوقيعها من الموظف المختص بمثابة سجلات اصولية معتمدة وفق الشروط التي يحددها المدير العام وذلك للغايات المقصودة من هذا النظام .

المادة ٤٩- لا يجوز إجراء أي كشط أو طمس أو تغيير أو تعديل أو تحوير أو إضافة لاحقة بأي صورة من الصور في أي حساب أو مستند أو سجل مالي وفي حالة وقوع الخطأ يجوز إجراء التصحيح اللازم بموجب تسويات مستندية فيجوز شطب البيانات الخطأ باللون الأحمر وكتابة البيانات الصحيحة باللون الأزرق أو الأسود مع توقيع المسؤول بجانب التصحيح وكتابة تاريخ إجرائه ويراعى أن لا يؤدي الشطب إلى طمس معالم الخطأ بشكل يحول دون معرفته .

المادة ٥٠- تحتفظ المديرية بالكفالات المقدمة لمصلحة المؤسسة وعليها متابعة تجديدها والمطالبة بقيمتها عند الاستحقاق أو إعادتها لمصدرها عند انتهاء الغاية منها .

المادة ٥١- يتم تزويد المدير بنسخ من جميع العقود والاتفاقيات والوثائق التي ترتب للمؤسسة حقوقاً مالية أو التزامات وذلك للاستناد عليها عند تنفيذ ذلك العقد أو الاتفاق .

المادة ٥٢- على كل موظف لكونه يحوّله أوراق مالية أو وثائق ذات قيمة مالية تعود للمؤسسة أن يحتفظها أما في البنك المعتمد أو في صندوق حديدي خاص بالمؤسسة .

الرقابة المالية والتدقيق الداخلي والخارجي

المادة ٥٣- وحدة الرقابة المالية والإدارية مسؤولة عن مراقبة تطبيق أحكام هذا النظام والتعليمات الصادرة بموجبه بما في ذلك مالي:-
أ- مراقبة صرف النفقات وقبض الإيرادات والتأكد من مطابقتها للتشريعات المعمول بها الجارية النفاذ والعمل على تصويب المخالفات والتجاوزات ، أن وجدت .

ب- القيام بعمليات التفتيش الدوري والمخبري للصناديق والمستودعات والعهددة والوثائق المالية والعمليات الإدارية الأخرى ذات العلاقة بطبيعة عمل المؤسسة وكتابة تقرير بذلك يرفع للمدير العام .
ج- تحليل الموقف المالي والمركز النقدي وتقييمه .
د- أي مهام أخرى يكلفها بها المدير العام .

المادة ٥٤- للمجلس تعيين مدقق حسابات قانوني لتدقيق حسابات المؤسسة وسجلاتها بشرط أن يكون له خبرة كافية في التدقيق ويقدم تقريراً دورياً إلى المجلس .
١- المجلس على أن يحدد بدله أتعابه بقرار تعينه .

المادة ٥٥- لا تشجع جميع السجلات والمستندات والوثائق المالية في المؤسسة وموجودات صناديقها والرقابة الداخلية والتدقيق الخارجي من شأنه أن يحول دون المحاسبة ومدققي الحسابات المعتمدين .

ب- على الموظف المالي تزويد الجهات الواردة في الفقرة (أ) من هذه المادة بأي بيانات ومعلومات وثبوتات تتعلق بأنشطة المؤسسة وعلى هذه الجهات التأكد مما يلي :-

- ١- استكمال جميع الإجراءات من النواحي المالية والقانونية والمحاسبية والإدارية .
- ٢- مراعاة تطبيق أحكام قانون المواصفات والمقاييس والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه ورفع تقارير دورية إلى المدير العام .

المادة ٥٦- إذا وقع اختلاس أو ضياع أو سرقة في أموال المؤسسة أو حصل تلاعب أو تزوير في المستندات أو السجلات أو القوائم المالية أو في أي وثيقة أخرى فعلى المدير اعلام المدير العام بذلك فوراً وعلى المدير العام اتخاذ الإجراءات التالية :-

أ- اعلام رئيس المجلس ووزير المالية ورئيس ديوان المحاسبة بذلك فوراً وان يتخذ الاجراءات اللازمة بما في ذلك التحقيق وتشكيل اللجان اللازمة لذلك وتزويد وزير المالية ورئيس نتائج تلك الاجراءات .

ب- لوزير المالية اذا استدعى الامر ، ان يشكل لجنة تحقيق خاصة تمثل فيها وزارة المالية وديوان المحاسبة والمؤسسة لاعادة او اكمال التحقيق وعلى هذه اللجنة رفع نتيجة تحقيقاتها الى وزير المالية والى الرئيس لاتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة .

ج- تقيد عمليات الاختلاس والتلاعب ماليا ومحاسبياً على ذمة الموظف المعني ، على ان تسوى في ضوء القرار القطعي الصادر عن الجهة المختصة .

المادة ٥٧- اذا تعدر تحديد المسؤولية في أي نقص او خسارة تقع في اموال المؤسسة في ضوء نتائج التحقيق فيشطب النقص او الخسارة حسب الاجراءات التالية :-

أ- بقرار من الرئيس بناء على تنسب لجنة التحقيق المشكلة لهذه الغاية اذا كانت القيمة لا تتجاوز (٢٠٠٠) ألفي دينار .

ب- بقرار من المجلس بناء على تنسب الرئيس المستند الى توصية لجنة التحقيق اذا زاد المبلغ على (٢٠٠٠) ألفي دينار ولم يتجاوز (٥٠٠٠) خمسة الاف دينار .

ج- بقرار من رئيس الوزراء اذا زاد المبلغ على (٥٠٠٠) خمسة الاف دينار .

د- يقصد باموال المؤسسة النقود وما هو في حكمها كالطوابع وغيرها ولكنها لا تشمل اللوازم .

الحسابات الختامية

المادة ٥٨- تعد المديرية في نهاية كل سنة مالية وخلال شهر من تاريخ انتهائها البيانات الحسابية الختامية للمؤسسة وفق الاصول والقواعد المحاسبية المعتمدة تمهيداً لتدقيقها والمصادقة عليها من مدققي حسابات المؤسسة .

المادة ٥٩- يعرض المدير العام على المجلس خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية البيانات الحسابية الختامية للمؤسسة وتقرير المدير وتقرير مدققي الحسابات المعتمدين لقرارها من المجلس ورفعها الى مجلس الوزراء للمصادقة عليها .

احكام عامة

المادة ٦٠- يصدر المدير العام التعليمات المتعلقة بمواصفات الصناديق الحديدية وطريقة حفظ مفاتيحها العادية والاحتياطية وطريقة فتحها في حالة فقدان أي من هذه المفاتيح .

المادة ٦١- للمجلس اجراء أي تأمين لدى شركات التأمين المحلية على موجودات المؤسسة الثابتة الواجب التأمين عليها ضد مخاطر الحريق والسرقة ومخاطر نقل النقود وحفظها .

المادة ٦٢- يتم توقيع العقود والاتفاقيات مع الغير في مجال عمل المؤسسة من المفوضين بالتوقيع بحيث لا تتعارض هذه العقود والاتفاقيات مع احكام قانون المؤسسة والانظمة الصادرة بموجبها .

المادة ٦٣- أ- للمجلس ان يفوض ايا من صلاحياته المنصوص عليها في هذا النظام الى الرئيس او المدير العام او المدير .

ب- للرئيس ان يفوض ايا من صلاحياته المنصوص عليها في هذا النظام الى المدير العام او المدير .

ج- للمدير العام ان يفوض ايا من صلاحياته المنصوص عليها في هذا النظام الى المدير او أي موظف مالي في المؤسسة بموافقة الرئيس .

د- للمدير ان يفوض ايا من صلاحياته المنصوص عليها في هذا النظام الى أي موظف مالي في المؤسسة بموافقة المدير العام .

هـ- يجب ان يكون التفويض الوارد في هذه المادة خطياً ومحدداً في موضوعه ومدته .

المادة ٦٤- يستمر تطبيق الاجراءات المالية والمحاسبية المعتمدة في المؤسسة الى جانب الاجراءات المالية والمحاسبية وفق احكام هذا النظام ، اذا رأى المجلس ذلك ، على ان لا تتجاوز السنة المالية المعمول بها من تاريخ العمل بهذا النظام .

المادة ٦٥- تطبق احكام النظام المالي المعمول به لدى الوزارات والدوائر الحكومية والتعليمات الصادرة بمقتضاه في غير الحالات المنصوص عليها في هذا النظام وتحققا لهذه الغاية يمارس المجلس صلاحيات مجلس الوزراء ورئيس الوزراء ويمارس الرئيس صلاحيات كل من الوزير والوزير المختص ويمارس المدير العام صلاحيات الامين العام المنصوص عليها في ذلك النظام .

المادة ٦٦- يصدر المجلس بناء على تنسيب المدير العام التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

٢٠٠٢/٢/١٢

عبد الله الثاني ابن الحسين

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء مصطفى القيسي	وزير الاقتصاد الوطني وزير دولة الدكتور محمد الحلايقة	وزير دولة للشؤون القانونية الدكتور فارس القنابلسي	رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي ابو الرقاب
وزير المالية الدكتور موشيل مارنو	وزير التنمية الادارية ووزير الأوقاف والشؤون والمؤسسات الاسلامية بالوكالة الدكتور محمد الذنيبات	وزير دولة للشؤون المدنية وزير الاعمال الدكتور محمد عطاش العدوان	وزير الشؤون البلدية والتربية والبيئة الدكتور عبد الرزاق طيهشت
وزير التنمية الاجتماعية تمام الفول	وزير التربية والتعليم الدكتور خالد طوقان	وزير السياحة والآثار الدكتور طالب شرافحي	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني فو هذا
وزير الصحة الدكتور فالح الناصر	وزير المياه والري الدكتور حاتم الناصر	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس " محمد علي " البطاينة	وزير البريد والاتصالات الدكتور فوزي حاتم القضي
وزير العمل المهندس مزاحم المحيسن	وزير التخطيط ووزير الصناعة والتجارة بالوكالة الدكتور باسم عوض الله	وزير الزراعة الدكتور محمود عابد الدويري	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني فو هذا
وزير الثقافة حيدر محمود	وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور وايد المعالي	وزير الداخلية فطان المجالي	وزير دولة للشؤون الخارجية وزير الخارجية بالوكالة فهمان بك

٢٥

محكمة العدل

لحق عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٢/٢/١٢
أمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٢
نظام اللوازم لمؤسسة المواصفات والمقاييس
صادر بمقتضى المادة (٣٢) من قانون مؤسسة المواصفات والمقاييس
رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٠

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام اللوازم لمؤسسة المواصفات والمقاييس لسنة ٢٠٠٢)
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني
المخصصة لها ادناه ما تدل القرينة على غير ذلك :-

المؤسسة : مؤسسة المواصفات والمقاييس .
المجلس : مجلس إدارة المؤسسة .
الرئيس : رئيس المجلس .
المدير العام : مدير عام المؤسسة .
المديرية : مديرية الشؤون المالية والإدارية في المؤسسة .
المدير : مدير المديرية .
اللوازم : الأموال المنقولة اللازمة للمؤسسة وصيانتها والتأمين
عليها والخدمات التي تحتاج إليها المؤسسة .

المشروع : النشاط المعين الذي رصدت له مخصصات مالية في
الموازنة الرأسمالية للمؤسسة أو النشاط الممول من
جهة محددة بموجب اتفاقية خاصة .
المتعهد : أي شخص طبيعي أو اعتباري يقوم بتوريد اللوازم
إلى المؤسسة وتقديم الخدمات إليها .
اللجنة : لجنة العطاءات المشكلة بموجب أحكام هذا
النظام .
المستودع : المكان المخصص والمعتمد لتخزين اللوازم وحفظها
وصرفها .

الواجبات والمسؤوليات

المادة ٣- المدير العام مسؤول عن تأمين حاجة المؤسسة من اللوازم وفقاً لأحكام هذا
النظام وإي تعليمات صادرة بموجبه .

المادة ٤- يكون المدير مسؤولاً عن الإشراف على اللوازم الخاصة بالمؤسسة ومراقبة
التصرف بها واتخاذ الإجراءات اللازمة لحفظها وتنظيمها وحسن الاستفادة
منها واستعمالها للغايات المخصصة لها وفقاً للتعليمات التي يصدرها المدير
العام .

المادة ٥- تتولى المديرية المهام والصلاحيات التالية :-

أ- تأمين حاجة المؤسسة من اللوازم وإدارتها بالتنسيق مع المديرية
الأخرى في المؤسسة ومتابعة تنفيذ ذلك وفق الخطط المقررة لهذه
الغاية .
ب- طرح العطاءات الخاصة بتوريد اللوازم ومتابعتها والاحتفاظ بسجلاتها
ووثائقها .

- ج- متابعة قرارات اللجان المختلفة المتعلقة بشؤون اللوازم .
 د- اتخاذ الاجراءات اللازمة لشراء لوازم المؤسسة وتخزينها وحفظها وحوسبتها والاحتفاظ بالمواصفات القياسية لها .
 هـ- تقديم الرأي والمشورة للمديريات في مجال ادارة اللوازم .
 و- تحديد انواع ونماذج السجلات والمستندات الخاصة بتنظيم شؤون اللوازم واستخدامها في المؤسسة .

شراء اللوازم

المادة ٦- لا يجوز شراء أي لوازم للمؤسسة أو التعاقد على تقديم خدمات لها إلا إذا رصدت المخصصات المالية اللازمة لذلك ، ولا يجوز شراء لوازم تزيد على حاجة المؤسسة كما يشترط عدم تجزئة اللوازم المتشابهة المراد شراؤها الى صفقات متعددة .

المادة ٧- أ- يقدم طلب الشراء قبل مدة كافية لاتمام عملية الشراء والتوريد ولا ينظر في أي طلب يوصف بالاستعجال إلا إذا كانت هذه الحالة ناشئة عن حاجة طارئة .

ب- يحدد في الطلب مبررات الشراء ويرفق به وصف تفصيلي للوازم المطلوب شراؤها بما في ذلك وحدة المادة وطريقة تغليفها وحزمها ومناولتها وكميتها والقيمة التقديرية لها .

ج- يتم الشراء بموجب امر شراء صادر عن المدير العام أو من يفوضه وفقا لاحكام هذا النظام .

المادة ٨- أ- تراعي الجهة المختصة في أي عملية شراء ما يلي :-

- ١- مبدأ المنافسة وذلك بالطريقة التي تراها مناسبة .
- ٢- الحصول على أكثر اللوازم جودة وبانسب الاسعار والفضل الشروط .

٣- قدرة المتعهد على توريد اللوازم حسب الشروط والمواصفات وخلال المدة المحددة لذلك .

ب- اللجنة أو أي لجنة مشتريات مشكلة بمقتضى احكام هذا النظام غير ملزمة بقبول اقل الاسعار شريطة مطابقة العرض الذي تتم الاحالة عليه للشروط والمواصفات المطلوبة بدعوة العطاء والفضلية العرض من حيث الجودة وموعد التسليم وقدرة المورد على التوريد ، وعلى اللجنة ذات العلاقة في هذه الحالة تعليل قرارها عند تجاوز اقل الاسعار .

المادة ٩- إذا تساوت المواصفات في اللوازم ودرجة جودتها وشروطها الاخرى فعلى الجهة المختصة بالشراء مراعاة ما يلي :-

- أ- اعطاء الافضلية للوازم المنتجة في المملكة .
- ب- اعطاء الافضلية للوازم المعروضة من المناقص المقيم بصورة دائمة في المملكة .

المادة ١٠- يجوز للجهة المختصة بشراء أي لوازم تبديل لوازم مستعملة بلوازم اخرى جديدة أو مستعملة ، بناء على تقرير من لجنة فنية يشكلها المدير العام لهذه الغاية ، على ان يتم الاتفاق مع الجهة التي سيجري تبادل اللوازم معها على سعر عادل لكل من اللوازم المتبادلة وبما يحقق مصلحة المؤسسة .

المادة ١١- أ- للمجلس الموافقة على شراء اللوازم من خارج المملكة مباشرة في أي من الحالتين التاليتين ، على أن تبين الجهة المختصة بالشراء الاسباب المبررة لذلك :-

- ١- إذا لم تتوافر اللوازم المراد شراؤها في المملكة وتعد شراؤها عن طريق المراسلة .
- ٢- إذا كان شراء اللوازم من خارج المملكة مباشرة يعود بالفائدة على المؤسسة من حيث كلفتها وجودتها وسرعة توريدها .

ب- للرئيس بناء على تنسيب المدير العام إيفاد موظف أو أكثر من موظفي الجهة المختصة في المؤسسة بشراء اللوازم إلى خارج المملكة لشراء لوازم في أي من الحالتين المنصوص عليهما في البندين (١) و (٢) من الفقرة (أ) من هذه المادة على أن يشترك في عملية الشراء موظف أو أكثر من موظفي البعثة الأردنية في الدولة التي يراد شراء اللوازم منها يسميه رئيس البعثة .

المادة ١٢- مع مراعاة صلاحيات شراء اللوازم وفق احكام هذا النظام تتم عملية شراء اللوازم بطرح عطاء على أنه يجوز شراء اللوازم بأي من الطريقتين التاليتين :-

أ- الشراء المباشر للوازم بالتفاوض مع بائعيها أو منتجها أو مورديها في أي من الحالات التالية :-

- ١- إذا كانت اللوازم المطلوب شراؤها محددة الاسعار من قبل الجهات الرسمية .
- ٢- إذا كانت اللوازم المطلوب شراؤها لمواجهة حالة طارئة لا تسمح بالقيام بإجراءات طرح عطاء أو استدراج عروض .
- ٣- إذا كانت اللوازم لا يمكن توريدها إلا من مصدر واحد .
- ٤- إذا كانت اللوازم قطعاً بديلية أو أجزاء مكملة أو أدوات لا تتوافر لدى أكثر من مصدر واحد وبدرجة الكفاءة ذاتها بناء على تقرير فني من ذوي الاختصاص والخبرة في المؤسسة .
- ٥- إذا كانت اللوازم مواد علمية كبرامج الحاسوب والمطبوعات والالام وما يماثلها .
- ٦- إذا كان الغرض من اللوازم المراد شراؤها توحيد الصنف في المؤسسة أو التقليل من التنوع في هذه اللوازم أو التوفير في اقتناء القطع البديلية أو لمراعاة الخبرة المهنية المتوافرة لاستعمالها أو صيانتها وذلك بناء على طلب من المدير العام .

- ٧- شراء خدمات تشمل على أعمال صيانة أو إصلاح أو استبدال أو فحص دون أن يكون حجم العمل معلوما عند الشراء .
- ٨- إذا طرح عطاء أو تم استدراج عروض ولم تتمكن الجهة المختصة من الحصول خلال أي منها على عروض مناسبة أو لم تكن الاسعار معقولة أو عند عدم الحصول على كامل الكمية من اللوازم المراد شراؤها .

٩- إذا كان شراء اللوازم مباشرة تنفيذاً لنص قانوني أو اتفاقية توجب ذلك .

ب- استدراج عروض وذلك في أي من الحالات التالية :-

- ١- إذا دعت حاجة مستعجلة وطارئة للوازم المراد شراؤها يصعب توقعها أو التنبؤ بها ولا تسمح بطرح عطاء .
- ٢- إذا كانت قيمة اللوازم المراد شراؤها لا تزيد على (٥٠٠) خمسمائة دينار .
- ٣- إذا لم يتقدم للعطاء المطروح عروض كافية ومناسبة واقتضت الجهة المختصة بالشراء أن الضرورة تقتضي شراء اللوازم عن طريق استدراج عروض .

المادة ١٣- يتم شراء اللوازم وفقاً للصلاحيات التالية :-

أ- للرئيس :-

شراء لوازم لا تزيد قيمتها على (٢٠٠٠٠) عشرين ألف دينار في كل عملية شراء وذلك بواسطة لجنة مشتريات مؤلفة من ثلاثة موظفين من المؤسسة يعينهم الرئيس بناء على تنسيب المدير العام ويرأسها إعلاهم درجة أو اقدمهم فيها على أن يعاد تشكيلها من أعضاء آخرين كل سنتين على الأكثر وتتخذ توصياتها بالاجماع أو بالأكثرية .

ب- للمدير العام :-

١- شراء لوازم لا تزيد قيمتها على (٥٠٠) خمسمائة دينار في كل عملية شراء .

٢- شراء لوازم لا تزيد قيمتها على (١٠٠٠) عشرة الاف دينار في كل عملية شراء وذلك بواسطة لجنة المشتريات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة .

ج- للمدير شراء لوازم لا تزيد قيمتها على (٢٠٠) مئتي دينار في كل عملية شراء .

المادة ١٤-أ- يشكل المجلس لجنة تسمى (لجنة العطاءات) برئاسة المدير العام وعضوية أربعة أعضاء يختارهم المجلس اثنان منهم من اعضاءه يسمي احدهما نائبا للرئيس والاخران من موظفي المؤسسة وتمارس المهام والصلاحيات المنصوص عليها في هذا النظام والتعليمات الصادرة بموجبه على ان يعاد تشكيلها كل سنتين على الاكثر .

ب- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها او نائبه عند غيابه للنظر في الامور المدرجة على جدول اعمالها ويكون اجتماعها قانونيا بحضور اربعة من اعضاءها على الاقل على ان يكون من بينهم رئيس اللجنة او نائبه .

ج- تصدر قرارات اللجنة بالاجماع او باكثرية الاعضاء الحاضرين وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع وتحفظ جميع القرارات في سجل خاص ولا يجوز الامتناع عن التصويت وعلى العضو المخالف ان يبين اسباب مخالفته خطيا .

د- يعين المدير العام احد موظفي المؤسسة امين سر للجنة يتولى تدوين محاضرها وحفظ سجلاتها وقيودها .

هـ- توضع قرارات اللجنة للمصادقة وفقا للصلاحيات التالية :-

١- بقرار من الرئيس اذا كانت قيمة العطاء لا تتجاوز (٥٠٠٠٠) خمسين الف دينار .

٢- بقرار من المجلس اذا كانت قيمة العطاء تزيد على (٥٠٠٠٠) خمسين الف دينار .

المادة ١٥- لا يجوز شراء أي لوازم تزيد قيمتها على (٢٠٠٠٠) عشرين الف دينار الا بواسطة اللجنة ولا يجوز احواله أي عطاء تزيد قيمته على (٥٠٠٠٠) خمسين الف دينار الا بقرار من المجلس .

المادة ١٦- على الجهة المختصة بمصادقة قرار اللجنة اتخاذ قرارها بشأنه خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ تسلمها والا اعتبر القرار مصدقا حكما .

المادة ١٧- تنظم اجراءات العطاء وشروط الاشتراك فيه وطريقة دراسة العروض والاحالة والضمانات الواجب تقديمها من قبل المناقصين والمتعهدين والمسؤوليات والالتزامات المترتبة عليهم عند عدم الالتزام بعروضهم او تنفيذ عقود الاحالة المبرمة معهم بموجب تعليمات يصدرها المجلس بناء على تنسب المدير العام وترفق بكل دعوة عطاء تطرحه المؤسسة .

المادة ١٨- يطرح المدير العام العطاء ويحدد لمنا لوائح دعوة هذا العطاء يتناسب مع نفقات اعداد وطباعة الدعوة واللوائح الملحقة بها وقيمة العطاء ، على انه يجوز له توزيع الدعوة دون مقابل على الملحقين التجارية العربية والاجنبية والشركات غير المقيمة في المملكة والجهات التابعة للحكومة والجهات التي يرى ان من مصلحة المؤسسة توجيهها لها .

المادة ١٩-أ- يحق للجنة الاستعانة بالخبراء والفنيين المختصين من المؤسسة او من خارجها للافادة من خبراتهم في دراسة عروض العطاءات المعروضة عليها .

ب- للرئيس بناء على تنسيب المدير العام المستند لتوصية اللجنة منح الخبراء والفنيين وأعضاء اللجان الفنية، من غير موظفي المؤسسة، مكافآت مالية تتناسب مع الأعمال التي يقومون بها بتكليف من اللجنة .

المادة ٢٠- يتولى المدير العام أو من يفوضه التوقيع على أوامر الشراء والعقود والاتفاقيات الخاصة بتوريد اللوازم مع المتعاقدين تنفيذاً لقرارات اللجنة ومصادقة المجلس عليها .

المادة ٢١- للرئيس بناء على تنسيب المدير العام أن يعهد عند الحاجة إلى دائرة اللوازم العامة بشراء أي لوازم للمؤسسة وله أن يطلب توريد أي لوازم من أي مورد أو متعهد تم إحالة عطاء عليه من قبل دائرة اللوازم العامة بالأسعار والشروط ذاتها إذا كان قرار الإحالة يجيز ذلك .

المادة ٢٢- للجنة أن تعهد إلى لجنة أو هيئة أو شركة متخصصة القيام بفحص اللوازم قبل شحنها لبيان مدى مطابقتها للمواصفات وتوافر الجودة اللازمة فيها .

إدارة اللوازم

المادة ٢٣- يتم شحن وتوريد اللوازم المتعاقدة عليها من داخل المملكة وخارجها باسم المؤسسة .

المادة ٢٤- تتولى المديرية واللجنة متابعة تنفيذ عقود الشراء وأجراءات التخليص على اللوازم التي تم شراؤها من الخارج .

المادة ٢٥- أ- يشكل المدير العام في المؤسسة لجنة تسلم أو أكثر تتألف من ثلاثة من موظفي المؤسسة من غير أعضاء لجان المشتريات والعطاءات تشارك بها مهمة تسلم اللوازم التي ترد للمؤسسة من المتعهدين، ويجوز لها الاستعانة بالفنيين والخبراء عند الضرورة .

ب- كما يجوز للمدير العام بناء على تنسيب المديرية التي طلبت الشراء تعيين عضواً من هذه المديرية للاشتراك في لجنة التسلم المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة للمشاركة في تسلم اللوازم الخاصة بمديرية .

المادة ٢٦- أ- يقوم أمين المستودع بتسليم اللوازم أمانة بصفة مبدئية فور وصولها لموقع التوريد ويقوم بقيدها في النماذج الرسمية بعد تسلمها من لجنة التسلم .
ب- يتولى أمين المستودع تسلم اللوازم التي تم شراؤها على أن ينظم بها محضر تسلم وسند ادخال حسب الأصول .

المادة ٢٧- أ- تقوم لجنة التسلم بالإجراءات التالية:-

- ١- التأكد من مطابقة اللوازم الموردة للمواصفات والشروط المقررة في عقود التوريد من حيث النوعية والكمية ومكان التوريد وموعده مع مراعاة الاتفاقيات المبرمة بشأنها بما في ذلك تركيبها وتشغيلها وأجراء الفحص اللازم عليها .
- ٢- تسلم اللوازم الموردة خلال عشرة أيام من تاريخ توريدها .
- ٣- تنظيم محضر تسلم باللوازم الموردة مع بيان قبول أو رفض اللوازم لمخالفتها للمواصفات والشروط أو بيان نسبة وطبيعة المخالفة مع تسليم نسخة من المحضر للمتعهد ولأمين المستودع المعني وتعتبر النسخة المسلمة إلى المورد اشعاراً له بالقبول أو الرفض .

محضر التسلم

ب- إذا نشأ خلاف في الرأي بين أعضاء لجنة التسليم يرفع الأمر للمدير العام للبت فيه ويكون قراره نهائياً .

ج- إذا قررت لجنة التسليم رفض تسليم اللوازم لمخالفاتها للمواصفات والشروط المقررة ، فللمتعهد الذي ورد تلك اللوازم الاعتراض على قرار هذه اللجنة خلال مدة لا تتجاوز عشرة أيام من تاريخ تسليم المتعهد لمحضر التسليم إلى الجهة التي أصدرت قرار الشراء ويكون قرارها في القبول أو الرفض نهائياً وتعتبر اللوازم التي رفض تسليمها بحكم الأمانة .

د- يقوم المتعهد بنقل اللوازم التي رفض تسليمها على نفقته خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ إشعاره بضرورة نقلها من المكان الموجودة فيه إلا إذا اقتضت المتطلبات الصحية أو الأمانة نقلها أو إقلاها قبل ذلك الموعد فإذا تأخر في القيام بذلك عن الموعد المحدد له فيعتبر متنازلاً عنها للمؤسسة التي لها حق الرجوع عليه بنفقات النقل أو الأتلاف إذا استدعى الأمر ذلك .

هـ- يجري تسليم المساعدات والهبات من اللوازم بمطابقتها مع وثائق الشحن أو الفواتير أو أي وثيقة تبين مواصفات اللوازم وكمياتها وأظهار أي مخالفة في النوعية والكمية عن المواصفات والشروط الواردة في الاتفاقية أو الفواتير أو وثائق الشحن ويجري إدخالها في القيود حسب الأصول .

المادة ٢٨- أ- يتم إدخال اللوازم في قيود المستودع بعد تسليمها من لجنة التسليم أو أمين المستودع مباشرة على أن تكون معززة بالوثائق التالية:-

- ١- مستند الإدخال .
- ٢- محضر لجنة التسليم .
- ٣- قرار الإحالة أو طلب الشراء .
- ٤- الفاتورة أو بوليصة الشحن .

ب- تسلم اللوازم المصنعة أو المحولة إلى المستودع بموجب مستند إدخال يبين فيه رقم مستند إخراج اللوازم الأساسية التي استعملت في عمله التصنيع أو التحويل كلما كان ذلك ممكناً .

المادة ٢٩- تعهد اللوازم الزائدة عن أرصدة السجل أو القطع أو الأجزاء التي لم استخراجها من لوازم جرى شطبها عهدة حسب الأصول في قيود اللوازم .

المادة ٣٠- يحدد المدير العام أنواع سجلات اللوازم وبياناتها وقيودها والنماذج الواجب استعمالها والمعلومات التي يجب أن تتضمنها بما يتفق مع أحدث الأساليب المتبعة في إدارة اللوازم والمستودعات .

المادة ٣١- أ- تخزن اللوازم في المستودعات الخاصة بها في المؤسسة بصورة سليمة ويحيث تكون جاهزة لتسليمها عند الطلب .

ب- يراعى عند تخزين اللوازم في المستودعات طبيعة نوع كل منها ومدة صلاحيتها للاستعمال .

ج- يتم ترقيم المستودعات والأرفف والساحات التخزينية بأرقام وأحرف مناسبة بما يكفل الوصول إلى اللوازم عند صرفها ، وتدوين هذه الأرقام والاحرف على بطاقات الصنف الخاصة بكل نوع من أنواع اللوازم .

المادة ٣٢- أ- تصرف اللوازم بموجب طلب صرف لوازم على النموذج المعتمد بعد توقيع مدير العام أو من يفوضه .

ب- تسلم اللوازم من المستودع إلى الجهة المطالبة بموجب مستند الإخراج المعتمد بعد توقيع المستلم وذكر اسمه ووظيفته على مستند الإخراج إضافة إلى توقيع أمين المستودع .

المادة ٣٣- ١- اذا تبين للمدير العام بناء على تنسيب لجنة فنية يشكلها لهذه الغاية ان أي

لوازم صالحة للاستعمال في المؤسسة قد أصبحت فائضة وغير لازمة للعمل وان جميع الوسائل قد استنفذت للاستفادة منها ، فله ان يقرر التنسيب للمجلس لبيعها وفقا للصلاحيات التالية:-

أ- بموافقة المدير العام للوازم التي لا تزيد قيمتها المقدرة عند البيع على (٥٠٠) خمسمائة دينار .

ب- بموافقة الرئيس بناء على تنسيب المدير العام للوازم التي تزيد قيمتها المقدرة عند البيع على (٥٠٠) خمسمائة دينار .

ج- بموافقة المجلس بناء على تنسيب الرئيس للوازم التي تزيد قيمتها المقدرة عند البيع على (٥٠٠) خمسة آلاف دينار

٣٤٣

المادة ٣٤- ١- ١- يتم بقرار من المدير العام بناء على تنسيب لجنة فنية تشكل لهذه الغاية ، بيع أي لوازم أصبحت غير صالحة للاستعمال في المؤسسة عن طريق المزاد العلني أو الظرف المختوم وذلك بواسطة لجنة مكونة من ثلاثة من موظفي المؤسسة يعينهم المدير العام لهذه الغاية .

٢- تضع اللجنة الفنية الشروط اللازمة لعملية البيع ويكون قرارها بالبيع نافذاً بعد مصادقة المدير العام عليها .

ب- يعلن عن اللوازم المراد بيعها في الصحف المحلية أو بأي وسيلة اعلان أخرى .

المادة ٣٥- ١- اذا اقتنع المدير العام بعدم جدوى عروض اللوازم غير الصالحة أو الفائضة عن حاجة المؤسسة للبيء أو ان نفقات بيعها تتجاوز الثمن الذي يمكن الحصول عليه فيجوز له ان يقرر التصرف بها أو ائلافها حسب الاصول وشطبها من القيود بواسطة لجنة تؤلف من ثلاثة من موظفي المؤسسة يشكلها لمعاينة اللوازم وللتأكد من ان اللوازم غير صالحة للاستعمال أو البيع .

المادة ٣٦- عند ائلاف أو بيع أي لوازم غير صالحة للاستعمال أو فائضة عن الحاجة أو نقلها الى المستودعات المركزية في دائرة اللوازم يجب ان تعزز مستندات الاخراج المنظمة بشأنها بشهادة تتضمن انها ائلفت أو بنسخة من قائمة اللوازم التي بيعت أو نقلت حسب مقتضى الحال على ان يشار في تلك الشهادة أو القائمة الى الاذن الصادر بالائلاف أو البيع أو النقل .

المادة ٣٧- يتم شطب أي خسارة أو نقص في اللوازم ان لم يكن نتيجة اهمال أو اختلاس وفقاً للصلاحيات التالية :-

أ- بقرار من المدير العام بناء على تنسيب المدير اذا كانت قيمة اللوازم عند الشراء لا تتجاوز (٥٠٠) خمسمائة دينار .

ب- بقرار من الرئيس بناء على تنسيب المدير العام اذا كانت قيمة اللوازم عند الشراء لا تتجاوز (١٠٠) ألف دينار .

ج- بقرار من المجلس بناء على تنسيب المدير العام المستند الى توصية لجنة تحقيق تشكل لهذه الغاية اذا كانت قيمة اللوازم عند الشراء تتجاوز (١٠٠) ألف دينار .

المادة ٣٨- ١- تعزز طلبات الشطب بتقرير مفصل يبين مبررات الشطب الناجم عن الاستعمال أو انتهاء مدة الصلاحية أو الاهمال لأي سبب آخر .

ب- للمدير العام شطب اللوازم التي جرى تضمين قيمتها الى مسبب الخسارة ويثبت في مستند الشطب رقم وصل القبض وتاريخه وقيمتها .

ج- للمدير العام شطب اللوازم والتجهيزات الناقصة عن عهدة الموظف المتوفى أثناء خدمته في المؤسسة .

المادة ٣٩- مع مراعاة أي نص ورد في أي تشريع آخر يجري قيد ما يتم تحصيله وفقاً لاحكام هذا النظام من قيمة اللوازم المفقودة أو الناقصة أو المباعة ايراداً للمؤسسة .

المادة ٤٠- على أمين المستودع في المؤسسة :-

- أ- تقديم كفالة عدلية وفقاً لنظام كفالات الموظفين المعمول به في الوزارات والدوائر الحكومية .
- ب- تقديم تقارير دورية عن حالة اللوازم الموجودة في عهده مرة في السنة على الأقل معززة بقوائم تتضمن اللوازم غير الصالحة للاستعمال واللوازم الفائضة عن الحاجة والناقصة والراكدة .

المادة ٤١- يقوم رئيس وحدة الرقابة الداخلية بالتفتيش على مستودعات المؤسسة شريطة أن يتم التفتيش مرة واحدة كل ستة أشهر على الأقل وعليه أن يقدم إلى المدير العام تقريراً مفصلاً في كل مرة متضمناً بياناً بما يلي :-

- أ- مقارنة مفردات الادخال والاخراج المدونة في بطاقات اللوازم بمستنداتها أو مراجعة بعض الأنواع للتأكد من صحتها .
- ب- اختبار مطابقة أرصدة اللوازم المبينة في البطاقات للموجودات في المستودع .
- ج- حالة المستودع ومساحته واقفاله .
- د- ترتيب اللوازم في المستودع وحالتها .
- هـ- حالة البطاقات فيما إذا كانت محفوظة بصورة منتظمة وإن قيد اللوازم فيها تم في الوقت المحدد لذلك .
- و- حفظ المستندات بصورة منتظمة .
- ز- اللوازم الفائضة أن وجدت .
- ح- أي توصية يراها مناسبة .

المادة ٤٢- أ- يجري التسليم والتسلم بين أمناء المستودعات أو من يعهدتهم أي لوازم بموجب قوائم جرد مطابقة لقيود المستودع يتم توقيعها ممن قام بتسليمها وتسلمها وبالمصادقة على صحة توقيعها من الرئيس المباشر لكل منهما .

ب- إذا لم يتمكن أمين المستودع أو من يعهدته لوازماً لأي سبب من الأسباب من تسليم ما يعهدته من لوازماً إلى من يخلفه فيتم التسليم إلى لجنة يعينها المدير العام لهذه الغاية بصورة مؤقتة .

ج- إذا ظهرت أي زيادة أو نقص في موجودات المستودع عند التسليم فيجب تنظيم قوائم مفردة لكل من الزيادة أو النقص والتوقيع عليها من جميع الأطراف المشتركة في التسليم والتسلم .

د- يتحمل الموظف الذي تكون اللوازم بعهدته قيمة النقص أو التلف الناشئ عن إهماله وتتخذ بحقه الإجراءات المناسبة .

هـ- على أمين المستودع اعلام المدير العام ورئيسه المباشر عن وقوع أي تعدد خارجي على المستودع حال اكتشافه ، وعلى المدير العام أن يجري التحقيق اللازم ويتخذ الإجراءات المناسبة لذلك .

و- إذا وقع تزوير في القيود أو اختلاس أو نقص في موجودات المستودع فعلى الجهة التي اكتشفت الحالة اعلام المدير العام فوراً بذلك وعلى المدير العام اتخاذ الإجراءات التالية :-

- ١- اعلام رئيس المجلس ووزير المالية ورئيس ديوان المحاسبة بذلك فوراً وأن يتخذ الإجراءات اللازمة بما في ذلك التحقيق وتشكيل اللجان اللازمة وتزويد وزير المالية والرئيس بنتائج تلك الإجراءات .

٢- لوزير المالية إذا استدعى الأمر تشكيل لجنة تحقيق خاصة تمثل فيها وزارة المالية وديوان المحاسبة والمؤسسة لاعادة أو اكمال التحقيق وعلى هذه اللجنة رفع نتيجة تحقيقاتها إلى وزير المالية وإلى الرئيس .

المادة ٤٣- يشكل المدير العام في بداية كل سنة لجنة من ثلاثة من موظفي المؤسسة برئاسة المدير وعضوية رئيس وحدة الرقابة الداخلية لجرد محتويات المستودعات والتأكد من مطابقة موجوداتها على السجلات وتقديم هذه اللجنة تقاريرها إليه خلال المدة التي يحددها لهذه الغاية .

المادة ٤٤- للرئيس بناء على تنسيب المدير العام ان يقرر منح مكافأة مالية لرئيس واعضاء اللجان المشكلة بموجب احكام هذا النظام من موظفي المؤسسة شريطة عقد اجتماعات هذه اللجان خارج اوقات الدوام الرسمي .

المادة ٤٥- يجب ان تميز جميع اللوازم التي تخص المؤسسة بعلامة مميزة كلما كان ذلك ممكناً .

المادة ٤٦- يحظر الحك والمسح والشطب في القيود او طلبات الصرف او المستندات الخاصة باللوازم ويتم التصويب بوضع خطين متوازيين بالحبر الاحمر على الخطا وتعاد كتابة الصواب بالحبر الازرق او الاسود والتوقيع بجانبه من قبل من اجري التصويب .

المادة ٤٧- للمدير العام حرمان أي متعهد من توريد لوازم للمؤسسة لمدة معينة اذا تبين له عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته او تكرار قصوره في التنفيذ .

المادة ٤٨- أ- للمجلس ان يفوض ايا من صلاحياته المنصوص عليها في هذا النظام الى الرئيس .

ب- للرئيس ان يفوض ايا من صلاحياته المنصوص عليها في هذا النظام الى المدير العام .

ج- للمدير العام ان يفوض ايا من صلاحياته المنصوص عليها في هذا النظام الى أي من موظفي المؤسسة بموافقة الرئيس .

د- يشترط في التفويض المنصوص عليه في هذه المادة ان يكون خطيا

المادة ٤٩- تطبق احكام نظام اللوازم المعمول به لدى الوزارات والدوائر الحكومية والتعليمات الصادرة بمقتضاه في غير الحالات المنصوص عليها في هذا النظام وتحقيقا لهذه الغاية يمارس المجلس صلاحيات مجلس الوزراء ورئيس الوزراء ويمارس الرئيس صلاحيات كل من الوزير والوزير المختص ويمارس المدير العام صلاحيات الامين العام المنصوص عليها في ذلك النظام .

المادة ٥٠- يصدر المجلس بناء على تنسيب المدير العام التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

٢٠٠٢/٢/١٢

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي ابو الرقاب	وزير العدل وزير دولة للشؤون القانونية الدكتور فارس الخالدي	وزير الاقتصاد الوطني وزير دولة الدكتور محمد الحليقة	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء مصطفى القيسي
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور عبد افرق طيحات	وزير دولة للشؤون السياسية وزير الامن الدكتور محمد عيسى الحنون	وزير التنمية الادارية ووزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية بالوكالة الدكتور محمد التائب	وزير المالية الدكتور ميشال مراد
وزير الأشغال العمامة والاسكان المهندس حسني ابو خدا	وزير السياحة والآثار الدكتور طه قاضي	وزير التربية والتعليم الدكتور خالد طوقان	وزير التنمية الاجتماعية تمام الغول
وزير البريد والاتصالات الدكتور نوري حاتم القزحي	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس "محمد علي" قبطي	وزير المياه والري الدكتور حاتم الناصر	وزير الصحة الدكتور فلاح الناصر
وزير السياحة الوزير الوزير	وزير الزراعة الدكتور محمود عابد الدويري	وزير التخطيط ووزير الصناعة والتجارة بالوكالة الدكتور باسم عوض الله	وزير المجلس المهندس مزاحم المحسن
وزير دولة للشؤون الخارجية وزير الخارجية بالوكالة شامر بك	وزير الداخلية الدكتور فاضل المعاني	وزير التعليم العالي والبحوث العلمي الدكتور وائل المعاني	وزير الثقافة حيدر محمود

تعليمات رقم (٣) لسنة ٢٠٠٢

تعليمات معدلة لتعليمات امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة رقم (٥) لسنة ١٩٩٨
والصادرة بمقتضى المادة (٢٩) من قانون التربية والتعليم

رقم (٣) لسنة ١٩٩٤

المادة الأولى :-

تسمى هذه التعليمات (تعليمات معدلة لتعليمات امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة
رقم (٥) لسنة ١٩٩٨ والتعليمات المعدلة لها) وتقرأ معها كتعليمات واحدة ، ويعمل بها
اعتباراً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة الثانية :-

يلغى نص المادة التاسعة عشرة من التعليمات الأصلية ويستعاض عنها بما يلي :

أ - المشتركون الذين تقدموا للدورة الشتوية واستفدوا حقهم في الإعادة ، يسمح لهم
بالتقدم في الدورة الصيفية حسب الخطة القديمة وللمرة الأخيرة.

ب - يعتبر ما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة ملغى بعد ظهور نتائج امتحان الدورة
الصيفية لعام (٢٠٠٢) .

ج - المشتركون (من ورد ذكرهم في هذه المادة) ولم ينفوا متطلبات النجاح في
الدورة الصيفية لعام (٢٠٠٢) يمكنهم التقدم كمشاركين جدد وفق هذه التعليمات.

وزير التربية والتعليم
الدكتور خالد طوقان

تعليمات رقم (١) لسنة ٢٠٠٢^(١)

تعليمات إدارة وتطبيق إجراءات اعتماد مختبرات الفحص والاختبار
أو المعايرة والجهات المانحة لشهادات المطابقة
والصادرة استناداً للمادة رقم (٥) من قانون المواصفات والمقاييس

رقم (٢٢) لعام ٢٠٠٠

مادة (١)

- أ- تسمى هذه التعليمات تعليمات إدارة وتطبيق إجراءات اعتماد مختبرات الفحص
والاختبار أو المعايرة والجهات المانحة لشهادات المطابقة رقم (١) لسنة ٢٠٠٢
ويعمل بها من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية.
- ب- تسري هذه التعليمات على جميع مختبرات الفحص والاختبار أو المعايرة
والجهات المانحة لشهادات المطابقة التي ترغب في الحصول على الاعتماد وفقاً
للمطالبات التي تتقدم بها للوحدة لهذه الغاية.
- ج- تستند هذه التعليمات على متطلبات دليل الاعتماد للمختبرات ودليل الاعتماد
للجهات المانحة لشهادات المطابقة.

مادة (٢) : التعاريف

- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذه التعليمات المعاني المخصصة
لها أدناه ما لم تدل القرينة على عكس ذلك :
- القانون : قانون المواصفات والمقاييس رقم (٢٢) للعام ٢٠٠٠.
- المؤسسة : مؤسسة المواصفات والمقاييس.
- المدير العام : مدير عام مؤسسة المواصفات والمقاييس.
- التعليمات : تعليمات إدارة وتطبيق إجراءات اعتماد مختبرات الفحص والاختبار
أو المعايرة والجهات المانحة لشهادات المطابقة رقم (١) لسنة ٢٠٠٢.
- الوحدة : وحدة الاعتماد في المؤسسة.
- المواصفة : مواصفة الايزو / آبيسي رقم ١٧٠٢٥ : إصدار عام ١٩٩٩
(المتطلبات العامة لكفاءة مختبرات المعايرة والفحص والاختبار) الصادرة عن

(١) تم اعتمادها من قبل مجلس إدارة مؤسسة المواصفات والمقاييس في جلسته رقم (١) والمعددة بتاريخ ٢٠٠٢/١/٣٠

- المنظمة الدولية للتقييس واللجنة الدولية الكهروتقنية، وتعتبر هذه المواصفة وأي تعديل يجرى عليها مستقبلاً جزءاً من التعليمات.
- الدليل ١: دليل الأيزو / آييسي رقم ٦٢: إصدار عام ١٩٩٦ (المتطلبات العامة لكفاءة الجهات المانحة لشهادات المطابقة لأنظمة الجودة) الصادرة عن المنظمة الدولية للتقييس واللجنة الدولية الكهروتقنية، ويعتبر هذا الدليل وأي تعديل يجرى عليه مستقبلاً جزءاً من التعليمات.
- الدليل ٢: دليل الأيزو / آييسي رقم ٦٥: إصدار عام ١٩٩٦ (المتطلبات العامة لكفاءة الجهات المانحة لشهادات المطابقة للمنتجات) الصادرة عن المنظمة الدولية للتقييس واللجنة الدولية الكهروتقنية، ويعتبر هذا الدليل وأي تعديل يجرى عليه مستقبلاً جزءاً من التعليمات.
- الدليل ٣: دليل الأيزو / آييسي رقم ٦٦: إصدار عام ١٩٩٩ (المتطلبات العامة لكفاءة الجهات المانحة لشهادات المطابقة لأنظمة إدارة البيئة) الصادرة عن المنظمة الدولية للتقييس واللجنة الدولية الكهروتقنية، ويعتبر هذا الدليل وأي تعديل يجرى عليه مستقبلاً جزءاً من التعليمات.
- المتطلبات المحددة: هي متطلبات الاعتماد العامة المحددة في المواصفة أو في أي من الأدلة الثلاثة المشار إليها أعلاه، ومتطلبات نظام الجودة الخاص بمقدم الطلب أو الجهة المعتمدة، وأية متطلبات فنية أخرى تحددها المؤسسة بالاستعانة باللجنة الفنية.
- دليل الاعتماد للمختبرات: دليل الأيزو / آييسي رقم ٥٨: ١٩٩٣ (أنظمة اعتماد مختبرات المعايرة والفحص والاختبار - المتطلبات العامة للتشغيل والاعتراف) الصادر عن المنظمة الدولية للتقييس واللجنة الدولية الكهروتقنية، ويعتبر هذا الدليل وأي تعديل يجرى عليه مستقبلاً جزءاً من التعليمات.
- دليل الاعتماد للجهات المانحة لشهادات المطابقة: دليل الأيزو / آييسي رقم ٦١: ١٩٩٦ (المتطلبات العامة لتقييم واعتماد الجهات المانحة لشهادات المطابقة) الصادر عن المنظمة الدولية للتقييس واللجنة الدولية الكهروتقنية، ويعتبر هذا الدليل وأي تعديل يجرى عليه مستقبلاً جزءاً من التعليمات.
- مقدم الطلب: الجهة التي تقدم للمؤسسة بطلب للحصول على الاعتماد.
- الجهة المعتمدة: المختبر أو الجهة المانحة لشهادات المطابقة التي تُمنح الاعتماد بالاستناد إلى التعليمات.
- المختبر المعتمد: المختبر الذي يُمنح الاعتماد بالاستناد إلى التعليمات.

- الاعتماد: اعتراف رسمي من الوحدة بأن مختبر أو جهة مانحة لشهادات المطابقة مؤهلة للقيام بطرق الفحص والاختبار أو المعايرة أو النشاطات المتعلقة بمنح شهادات المطابقة المحددة في مجال الاعتماد.
- مجال الاعتماد: طرق الفحص والاختبار أو المعايرة أو النشاطات المتعلقة بمنح شهادات المطابقة التي تم منح الاعتماد على أساسها.
- الفترة التصحيحية: الفترة الزمنية التي يلتزم خلالها مقدم الطلب أو الجهة المعتمدة بإنهاء الإجراءات التصحيحية المطلوبة من قبل مقيم كتيب الجودة أو فريق التقييم ويوافق عليهما (الفترة الزمنية والإجراءات التصحيحية المطلوبة) من قبل الوحدة.
- حالة عدم المطابقة: مخالفة مقدم الطلب أو الجهة المعتمدة لأي من المتطلبات المحددة.
- الخبير الفني: هو شخص ذو مؤهلات وخبرة وكفاءة فنية عالية في مجال محدد، يتم الاستعانة به للمشاركة في تقييم المختبرات أو الجهات المانحة لشهادات المطابقة أو أية مهام فنية أخرى تحددها الوحدة ويتم تحديد طبيعته المؤهلات والخبرة والكفاءة استناداً للإجراءات الداخلية في الوحدة وفقاً لطبيعة المهمة التي توكل له.
- مادة (٣) : شروط الحصول على الاعتماد
- للحصول على الاعتماد، يلتزم مقدم الطلب بالشروط التالية:
- ١- استيفاء جميع المتطلبات المحددة.
 - ٢- تقديم كافة التسهيلات اللازمة للوحدة للقيام بعملية الاعتماد وإجراءات المتابعة اللاحقة.
 - ٣- تسديد جميع الأجور والبدلات والتكاليف المترتبة على الاعتماد الواردة في البندين (أ) و(ب) من المادة (١٢) من التعليمات.
 - ٤- الالتزام بمتطلبات هذه التعليمات بما فيها إجراءات الاعتماد الداخلية للوحدة.
 - ٥- صحة جميع البيانات والمعلومات التي يتم تقديمها للوحدة بهدف الاعتماد.

مادة (٤) : طلب الاعتماد

- ١- إجراءات تقديم طلب الحصول على الاعتماد:
- ١- للحصول على نموذج طلب الاعتماد المعد من قبل الوحدة المرفق معه "قائمة الوثائق اللازمة للاعتماد" ونسخة من التعليمات، يلتزم مقدم الطلب بتسديد الأجر المشار إليها في البند (١/أ) من المادة (١٢).
- ٢- يلتزم مقدم الطلب بتقديم مجموعة الوثائق المطلوبة في "قائمة الوثائق اللازمة للاعتماد" خلال (٦٠) يوماً من تاريخ تسليمه نموذج طلب الاعتماد إلى الوحدة معبئاً بالمعلومات اللازمة وموقعاً من قبل الشخص المخول.
- ٣- يلتزم مقدم الطلب بتزويد الوحدة بأية وثائق أو معلومات أخرى يتم طلبها وتكون ذات علاقة بمجال الاعتماد.
- ٤- تقوم الوحدة بالتأكد من اكتمال الوثائق المستلمة من مقدم الطلب، ويتم الرد عليه خطياً فور انتهائها معلنة بذلك بدء إجراءات الاعتماد رسمياً.
- ب- رفض طلب الاعتماد:
- يرفض الطلب في أي من الحالات التالية:
- ١- عدم تزويد الوحدة بنسخ من الوثائق المشار إليها في البند (٢/أ) من هذه المادة خلال الفترة المحددة في ذلك البند.
- ٢- إذا لم يتم تبليغ الوحدة عن الفترة الزمنية التي يلتزم خلالها مقدم الطلب بتسليم نسخة مصححة من كتيب الجودة خلال (١٤) يوماً من تاريخ إبلاغه بحالات عدم المطابقة.
- ٣- إذا لم يتم تقديم النسخة المصححة من كتيب الجودة إلى الوحدة خلال أسبوع من انتهاء الفترة الزمنية المشار إليها في البند (ج/١) من المادة (٩).
- ٤- إذا تبين لدى إعادة تدقيق النسخة المصححة من كتيب الجودة عدم تصحيح أكثر من ٦٠% من حالات عدم المطابقة.
- ج- تقوم الوحدة بإبلاغ مقدم الطلب بقرار الرفض مع الأسباب الموجبة له حال اتخاذها القرار، ولا يجوز التقدم بطلب جديد قبل مضي (٦٠) يوماً على تاريخ رفض الطلب.

مادة (٥) : لجان الاعتماد الفنية

- ١- يقوم المدير العام بتشكيل اللجان التالية لأغراض الاعتماد والاستناد إلى الإجراءات الداخلية للوحدة:
- ١- لجنة الاعتماد
- ٢- اللجنة الفنية
- ٣- لجنة الشكاوى
- ب- يحق للوحدة تشكيل أية لجان فنية أخرى لأغراض الاعتماد.
- ج- تلتزم اللجان المشكلة بالمهام الموكولة إليها من قبل الوحدة بالاستناد إلى إجراءات الوحدة الداخلية.

مادة (٦) : مقيمو الجودة

- ١- تقوم الوحدة بتكليف مقيمي الجودة للقيام بالمهام الموكولة إليهم بالاستناد إلى إجراءات الوحدة الداخلية.
- ب- للوحدة الحق بالاستعانة بمقيمي جودة من خارجها لأغراض التقييم، وبالاستناد إلى الإجراءات الداخلية المذكورة أعلاه.
- ج- تقوم الوحدة بتبليغ مقدم الطلب بأسماء مقيمي الجودة، وبحق لمقدم الطلب الاعتراض على أي منهم - مع ذكر السبب - وطلب استبدالهم.

مادة (٧) : المقيمون الفنيون و/أو الخبراء الفنيون

- ١- تقوم الوحدة بتكليف المقيمين الفنيين الذين يتم ترشيحهم من قبل اللجنة الفنية بالاستناد إلى إجراءات الوحدة الداخلية لتقييم الكفاءة الفنية لمقدم الطلب ومدى مطابقتها للمتطلبات المحددة، كما يلتزم هؤلاء المقيمون بالمهام الموكولة إليهم في الإجراءات المذكورة أعلاه.
- ب- تقوم الوحدة بتعيين الخبراء الفنيين بهدف:
- ١- مساعدة فريق التقييم في تقييم الكفاءة الفنية لمقدم الطلب ومدى مطابقتها للمتطلبات المحددة، وذلك في حال عدم توفر مقيمين فنيين مؤهلين، أو
- ٢- تدريب المقيمين الفنيين الذين يتم ترشيحهم من قبل اللجنة الفنية، أو

- ٣- القيام بأي مهام فنية أخرى لدعم تطبيق إجراءات الاعتماد بالاستناد إلى إجراءات الوحدة الداخلية.
- يتم اختيار الخبراء الفنيين بالاستناد إلى إجراءات الوحدة الداخلية وفقا للهدف الذي تم تعيينهم من أجله، كما يلتزم هؤلاء الخبراء بالمهام الموكولة إليهم في إجراءات الوحدة الداخلية.
- ج - للوحدة الحق بالاستعانة بمقيمين فنيين و/أو خبراء فنيين من خارج الوحدة للأغراض المشار إليها أعلاه، وبالاستناد إلى إجراءات الوحدة الداخلية.
- د - تقوم الوحدة بتبليغ مقدم الطلب بأسماء المقيمين للفنيين و/أو الخبراء الفنيين، ويحق له الاعتراض على أي منهم - مع ذكر السبب - وطلب استبدالهم.

مادة (٨) : فريق التقييم

- أ- تقوم الوحدة بتشكيل فريق التقييم بعضوية كل من مقيمي الجودة والمقيمين الفنيين و/أو الخبراء الفنيين.
- ب- يجب أن لا يقل عدد أعضاء فريق التقييم عن عضوين بالاستناد إلى المادة (٦)، والمادة (٧).
- ج- تقوم الوحدة بتعيين قائد لفريق التقييم شريطة أن يكون الأكثر خبرة ضمن الفريق في مجال التقييم وحسب الإجراءات الداخلية للوحدة.
- د - يقوم فريق التقييم بتقييم كتيب الجودة وفعالية وكفاءة نظام الجودة والكفاءة الفنية لمقدم الطلب بالاستناد إلى المتطلبات المحددة، ويقوم بإعداد التقرير المشار إليه في المادة (١١).

مادة (٩) : تدقيق كتيب الجودة

- أ- يقوم مقيم الجودة بتدقيق كتيب الجودة بالاستناد إلى المتطلبات المحددة خلال فترة زمنية تحددها الوحدة.
- ب- إذا تبين لمقيم الجودة مطابقة كتيب الجودة لجميع المتطلبات المحددة، تبليغ الوحدة مقدم الطلب بالموافقة عليه.
- ج- إذا تبين لمقيم الجودة وجود أي حالة من حالات عدم المطابقة في كتيب الجودة، تبليغ الوحدة مقدم الطلب بذلك فور انتهاء مقيم الجودة من تدقيق كتيب الجودة، وتتبع الإجراءات التالية:

- ١- يحدد مقدم الطلب الفترة التصحيحية خلال (٧) أيام من تاريخ إبلاغه بحالات عدم المطابقة.
- ٢- يقوم مقيم الجودة بعد انتهاء هذه الفترة بإعادة تدقيق كتيب الجودة، فإذا تبين لدى إعادة التدقيق أنه قد تم تصحيح جميع حالات عدم المطابقة، تبليغ الوحدة مقدم الطلب بالموافقة على نسخة كتيب الجودة المصححة.
- د- بعد انتهاء مقيم الجودة من تدقيق كتيب الجودة، تقوم الوحدة بالإعداد للتقييم في الموقع استنادا لإجراءاتها الداخلية لاستكمال تنفيذ أحكام التعليمات.

مادة (١٠) : تقييم الكفاءة في الموقع

- أ- يقوم فريق التقييم بتقييم كفاءة مقدم الطلب في الموقع في القيام بأداء طرق الفحص والاختبار أو المعايرة أو النشاطات المتعلقة بمنح شهادات المطابقة المحددة في مجال الاعتماد بالاستناد إلى المتطلبات المحددة بعد الموافقة على كتيب الجودة.
- ب- يجب أن تشمل عملية التقييم كل من نظام الجودة والكفاءة الفنية لمقدم الطلب.
- ج- يقوم مدير الوحدة بتحديد أيام العمل اللازمة لتقييم مجال الاعتماد. يجب أن لا تقل عدد ساعات العمل ضمن يوم العمل الواحد عن ٧ ساعات وأن لا تزيد عن ٩ ساعات دون الاستراحات.
- د- إذا تبين لفريق التقييم مطابقة نظام الجودة والكفاءة الفنية لجميع المتطلبات المحددة، يبلغ قائد فريق التقييم مقدم الطلب بذلك حال انتهاء الفريق من عملية التقييم.
- هـ - إذا تبين لفريق التقييم وجود أي حالة من حالات عدم المطابقة، يبلغ قائد فريق التقييم مقدم الطلب بذلك فوراً، ويتم إتباع الإجراءات التالية :
- ١- يلتزم مقدم الطلب بإبلاغ فريق التقييم بالفترة التصحيحية المقترحة والإجراءات التصحيحية في الاجتماع النهائي لعملية التقييم في الموقع.
- ٢- في حال تجاوز الفترة التصحيحية مدة (٨) أشهر من تاريخ تقييم كفاءة مقدم الطلب في الموقع، تقوم الوحدة بإجراء عملية تقييم إضافية في الموقع لمقدم الطلب الذي يلتزم بدفع أجرة إضافية تترتب على ذلك.
- ٣- إذا تبين لدى تقييم الإجراءات التصحيحية أنه قد تم تصحيح جميع حالات عدم المطابقة، يتم اعتباره مؤهلاً للاعتماد ويبلغ بذلك.

مادة (١١) : تقرير فريق التقييم

- أ- بعد الانتهاء من تقييم كل من كتيب الجودة ونظام الجودة والكفاءة الفنية لمقدم الطلب والتأكد من إغلاقه لجميع حالات عدم المطابقة خلال الفترة التصحيحية، يقدم فريق التقييم تقريراً للوحدة بهذا الصدد خلال فترة زمنية لا تتجاوز (١٤) يوماً من تاريخ انتهاء الفترة التصحيحية.
- ب- يجب أن يحتوي التقرير على نتائج تقييم نظام الجودة والكفاءة الفنية لمقدم الطلب وتوصيات فريق التقييم بهذا الصدد.
- ج- بعد إطلاع الوحدة على التقرير، يتم إطلاع مجموعة العمل القطاعية المعنية في اللجنة الفنية على التقرير النهائي إذا لزم الأمر لدراسة نتائج التقييم وتقديم التوصيات مع التقرير إلى لجنة الاعتماد التي تتخذ قرارها النهائي بشأن الاعتماد بالاستناد إلى توصيات مجموعة العمل القطاعية المعنية.
- د- لا يحق أن يشارك أي عضو من فريق التقييم في تقييم التقرير أو في عضوية لجنة الاعتماد ذات العلاقة أو مجموعة العمل القطاعية المعنية.

مادة (١٢) : الأجور والبدلات

أ- تتقاضى الوحدة بمقتضى هذه التعليمات أجور بدل تشغيل نظام الاعتماد التي تتضمن:

١- بدل الطلب والوثائق المرفقة : (٢٠) دينار أردني

٢- بدل منح الاعتماد:

- لكل طريقة فحص أو معايرة: ويعتمد على (٢٥) دينار أردني طرق الفحص أو المعايرة المذكورة في مجال الاعتماد بالنسبة للمختبرات (الأول مرة أو عند توسيع مجال الاعتماد)

• للجهات المانحة لشهادات المطابقة (١٥٠٠) دينار أردني

٣- بدل المتابعة اللاحقة الدورية

(بدون توسيع مجال الاعتماد):

- لكل طريقة فحص أو معايرة (١٥) دينار أردني

• للجهات المانحة لشهادات المطابقة (١٠٠٠) دينار أردني

ب - ١- يتقاضى المقيمون أو الخبراء الفنيون الذين يتم الاستعانة بهم لأغراض تقييم كتيب الجودة أو نظام الجودة أو الكفاءة الفنية أجورهم من مقدم الطلب أو الجهة المعتمدة وفقاً للطريقة التي تحددها الوحدة وعلى النحو التالي:

١-١- أجور تقييم كتيب الجودة (١٠٠) دينار أردني

٢-١- أجور التقييم في الموقع قبل منح الاعتماد لكل مقيم أو خبير فني ولكل يوم عمل (١٥٠) دينار أردني

٣-١- أجور التقييم بهدف المتابعة اللاحقة لكل مقيم أو خبير فني ولكل يوم عمل (١٠٠) دينار أردني

٤-١- أجور إعادة التقييم في الموقع (في حالة تجديد الاعتماد) لكل مقيم أو خبير فني ولكل يوم عمل (١٥٠) دينار أردني

٢- تتقاضى الوحدة نسبة تقدر بـ (٢٥) % من أجور المقيمين من موظفيها والذين يتم الاستعانة بهم لأغراض تقييم كتيب الجودة، أو نظام الجودة، أو الكفاءة الفنية لإغراض الاعتماد.

٣- يتحمل مقدم الطلب أو الجهة المعتمدة كافة نفقات السفر أو التنقل والإقامة التي تترتب على إحضار المقيم أو الخبير الفني الأجنبي من خارج الأردن بالإضافة إلى نفقات تنقل المقيم أو الخبير الفني الأردني التي تترتب على إحضاره من وإلى موقع مقدم الطلب أو الجهة المعتمدة، إذا لزم الأمر.

ج - تقوم الوحدة بالدفع لأي عضو من أعضاء أي لجنة شكلت لأغراض الاعتماد مبلغ يقدر بـ (٢٠) دينار أردني عن كل اجتماع يحضره ويحد أقصى يقدر بـ (١٤٠) دينار أردني سنوياً بما فيها مجموعات العمل القطاعية في اللجنة الفنية وذلك وفقاً لإجراءات الوحدة الداخلية ويستثنى من ذلك موظفو الوحدة في المؤسسة.

د- تقوم الوحدة بالدفع لأي خبير فني يتم الاستعانة به لاداء أي مهام فنية غير التقييم المشار إليه في البند ب - ١ أعلاه، حيث يتم تحديد أجور الخبير الفني من قبل مدير الوحدة، وفقاً لطبيعة المهمة وبالاتفاق مع الخبير.

مادة (١٣) : منح الاعتماد

- أ- يُمنح مقدم الطلب شهادة اعتماد في مجال الاعتماد سارية المفعول لمدة خمس سنوات وذلك بناء على قرار لجنة الاعتماد المعنية، وبعد تسديده الأجر المترتبة عليه نتيجة الاعتماد وفقاً للمادة (١٢) من التعليمات.
- ب- يحق للجهة المعتمدة استخدام شعار نظام الاعتماد الأردني على تقارير الفحص والاختبار أو المعايرة أو شهادات المطابقة الصادرة عنها ضمن مجال الاعتماد وفقاً لإجراءات الوحدة الداخلية.

مادة (١٤) : المتابعة اللاحقة وإعادة التقييم

- أ- تقوم الوحدة باتخاذ الاحتياطات اللازمة لضمان استمرار مطابقة الجهة المعتمدة للمتطلبات المحددة عن طريق إجراء زيارات المتابعة اللاحقة وإعادة تقييم كفاءة الجهة المعتمدة بشكل دوري على فترات متقاربة.
- ب- تقوم الوحدة بوضع جدول زمني مدته (٥) سنوات تحدد فيه مواعيد زيارات المتابعة اللاحقة وإعادة التقييم.
- ج- ١- يعتمد طول الفترة الزمنية بين مواعيد زيارات المتابعة اللاحقة المتعاقبة على مجال الاعتماد ومدى كفاءة الجهة المعتمدة. كقاعدة عامة يجب أن لا تزيد تلك الفترة عن (١٢) شهراً بالنسبة لأول زيارة متابعة لاحقة، أما بالنسبة للفترة بين زيارات المتابعة اللاحقة المتعاقبة يجب أن لا تزيد عن (١٨) شهراً.
- ٢- بالنسبة لإعادة التقييم يجب أن لا تزيد تلك الفترة عن (٦٠) شهراً كقاعدة عامة.
- د- تلتزم الجهة المعتمدة بتسديد الأجر المترتبة عليها نتيجة الاعتماد وفقاً للمادة (١٢) من التعليمات.

مادة (١٥) : توسيع مجال الاعتماد

- أ- يحق للجهة المعتمدة توسيع مجال اعتمادها وذلك بإضافة طرق فحص واختبار أو معايرة أو إضافة نشاطات منح شهادات مطابقة أخرى لمجال الاعتماد.
- ب- تلتزم الجهة المعتمدة بإعلام الوحدة خطياً برغبتها بتوسيع مجال اعتمادها، وفي هذه الحالة تقوم الوحدة باتتباع نفس إجراءات الاعتماد السابقة على أن تتم عملية التقييم في الموقع للمجال الجديد بنفس موعد زيارة المتابعة اللاحقة القادمة.

- ج- يحق للجهة المعتمدة طلب تقييم مجالها الجديد قبل موعد زيارة المتابعة اللاحقة على أن تلتزم بتسديد أجرة التقييم المترتبة على ذلك.
- د- في حال استمرار التزام الجهة المعتمدة بالعمل بموجب هذه التعليمات، تستبدل شهادة الاعتماد الممنوحة بأخرى تبين الحالة الجديدة.
- هـ- تلتزم الجهة المعتمدة بتسديد الأجر التي تترتب عليها نتيجة توسيع مجال اعتمادها وفقاً للمادة (١٢) من التعليمات.

مادة (١٦) : تجديد الاعتماد

- أ- يحق للجهة المعتمدة تجديد الاعتماد كل خمس سنوات، على أن يقدم طلب التجديد قبل (٦٠) يوماً من تاريخ انتهاء مدة الاعتماد، وفي حالة التخلف عن تقديم طلب التجديد قبل تلك الفترة يعتبر الاعتماد لاغياً اعتباراً من تاريخ انتهاء صلاحية شهادة الاعتماد.
- ب- يحق للجهة المعتمدة أن تغير مجال اعتمادها بإضافة أو إزالة بعض طرق الفحص والاختبار أو المعايرة أو نشاطات ذات العلاقة بمنح شهادات المطابقة في طلب التجديد.
- ج- تقوم الوحدة بإعادة تقييم الجهة المعتمدة باتتباع نفس إجراءات الاعتماد المشار إليها في التعليمات للتأكد من استمرارية مطابقة الجهة المعتمدة للمتطلبات المحددة.
- د- تلتزم الجهة المعتمدة بتسديد الأجر المترتبة على إعادة التقييم نتيجة تجديد الاعتماد والمشار إليها في بند ب من المادة (١٢) من التعليمات.

مادة (١٧) : حماية السرية

- أ- تقوم الوحدة باتخاذ كافة التدابير والاحتياطات اللازمة لضمان سرية الوثائق والمعلومات التي يقدمها المختبر أو الجهة المانحة لشهادات المطابقة بالاستناد إلى الإجراءات الداخلية للوحدة.

مادة (١٨) : تعديل متطلبات الاعتماد

- أ- تقوم الوحدة بالنشر عن أية تعديلات أساسية تؤثر على الاعتماد قد تطرأ على متطلبات الاعتماد الموضحة في المواصفة، أو الدليل ١، أو الدليل ٢، أو الدليل ٣ في الجريدة الرسمية.
- ب- تلتزم الجهة المعتمدة بمراجعة الوحدة خلال (٢١) يوماً من تاريخ الإعلان عن التعديل في الجريدة الرسمية، وذلك للتنسيق معها بخصوص تحديد الفترة الزمنية اللازمة للقيام بالتعديلات وفقاً لمتطلبات المواصفة أو أي من الأدلة الثلاثة المعتمدة.

ج- عند انتهاء الفترة الزمنية اللازمة للقيام بالتعديلات والمشار إليها في البند السابق تقوم الوحدة - من خلال فريق التقييم المناسب - بتقييم مدى التزام الجهة المعتمدة بالتعديلات ضمن زيارات المتابعة اللاحقة.

د - تقوم لجنة الاعتماد المعنية بوقف الاعتماد - لكامل مجال الاعتماد أو جزء منه - مؤقتاً لفترة لا تتجاوز (٦٠) يوماً بالاستناد إلى المادة (٢٢) - في الحالات التالية:

- ١- إذا لم تراجع الجهة المعتمدة الوحدة خلال (٢١) يوماً من تاريخ النشر عن التعديل في الجريدة الرسمية.
- ٢- إذا لم تنفذ الجهة المعتمدة بإجراء التعديلات خلال الفترة الزمنية المشار إليها في البند (ب) من هذه المادة.
- هـ- إذا انقضت فترة وقف الاعتماد المشار إليها في البند (د) دون أن تقوم الجهة المعتمدة بتصحيح وضعها، تلغي لجنة الاعتماد الاعتماد - كلياً أو جزئياً -.

مادة (١٩) : تعديل مواصفة طرق الفحص والاختبار أو المعايير التي منح الاعتماد على أساسها

- أ- يلتزم المختبر المعتمد بحيازة الإصدار الأحدث من مواصفة طرق الفحص والاختبار أو المعايير التي منح الاعتماد على أساسها.
- ب- يلتزم المختبر المعتمد بالتعديلات الأساسية التي تتم على مواصفة طرق الفحص والاختبار أو المعايير من قبل الجهات التي أصدرتها وخلال المدة التي تحددها الوحدة لهذا الغرض بالاتفاق مع المختبر المعتمد.
- ج- تقوم الوحدة ومن خلال فريق التقييم المناسب بتقييم مدى التزام المختبر المعتمد بالتعديلات.
- د - تقوم لجنة الاعتماد المعنية بوقف الاعتماد - لكامل مجال الاعتماد أو جزء منه - مؤقتاً لفترة لا تتجاوز (٦٠) يوماً - بالاستناد إلى المادة (٢٢) - إذا لم يتقدم المختبر المعتمد بإجراء التعديلات خلال الفترة الزمنية المشار إليها في البند (ب) من هذه المادة.
- هـ- إذا انقضت فترة وقف الاعتماد المشار إليها في البند (د) دون أن يقوم المختبر المعتمد بتصحيح وضعه، تلغي لجنة الاعتماد المعنية الاعتماد - كلياً أو جزئياً -.

مادة (٢٠) : إلغاء أي من مواصفات طرق الفحص والاختبار أو المعايير التي منح الاعتماد على أساسها

إذا ألغيت أي من مواصفات طرق الفحص والاختبار أو المعايير من قبل الجهة التي أصدرتها، والتي تم منح الاعتماد على أساسها، يتم تعديل شهادة الاعتماد على النحو التالي :

- أ- إذا قرر المختبر المعتمد التوقف عن إجراء طرق الفحص والاختبار أو المعايير المشار إليها يتم إلغاء هذه الطرق من مجال اعتماده وتستبدل بشهادة الاعتماد الممنوحة بأخرى تبين الحالة الجديدة.
- ب- إذا قرر المختبر المعتمد الاستمرار بالعمل بموجب مواصفة الفحص والاختبار أو المعايير الملغاة، يجب إبلاغ الوحدة بذلك حتى تقوم بالتأكد من صلاحية هذه الطرق ومطابقتها للمتطلبات الفنية للمواصفة وبناء عليه تقرر لجنة الاعتماد المعنية استمرار الاعتماد أو وقفه.

مادة (٢١) : التغييرات في الجهة المعتمدة

- أ- تلتزم الجهة المعتمدة بإبلاغ الوحدة عن أية تغييرات أساسية تنوي اتخاذها والتي قد تشمل:

 - ١- الهيكلية التنظيمية والإدارية، إذا كانت التغييرات تشمل من يقومون بوظائف لها تأثير على جودة طرق الفحص والاختبار أو المعايير أو نشاطات متعلقة بمنح شهادات المطابقة التي تم منح الاعتماد على أساسها.
 - ٢- نظام الجودة.
 - ٣- كتيب الجودة.
 - ٤- طريقة الإعلان عن الاعتماد المتفق عليها معها حسب الإجراءات الداخلية للوحدة.
 - ٥- الأجهزة والأدوات المستخدمة في عمليات الفحص والاختبار أو المعايير للمختبرات التي تم منح الاعتماد على أساسها.
 - ٦- المباني أو المرافق أو الظروف البيئية التي لها تأثير على عمليات الفحص والاختبار أو المعايير للمختبرات التي تم منح الاعتماد على أساسها.
 - ٧- حالة الجهة المعتمدة القانونية أو التجارية.

٨- أية أمور أخرى قد تؤثر على مجال الاعتماد.

ب - تقوم الوحدة بتقييم مدى تأثير التغييرات على مطابقة هذه التعليمات من خلال المتابعة اللاحقة.

مادة (٢٢) : إلغاء أو وقف الاعتماد

أ- يحق للجنة الاعتماد المعنية وقف الاعتماد مؤقتاً - لكامل مجال الاعتماد أو جزء منه - في حالة اكتشاف فريق التقييم، أثناء قيامه بإجراءات المتابعة اللاحقة أو إعادة التقييم، لحالات عدم مطابقة أساسية في الجهة المعتمدة قد تؤثر على كفاءته في أداء طرق الفحص والاختبار أو المعايير المعتمدة أو النشاطات المعتمدة المتعلقة بمنح شهادات المطابقة، أو عدم التزام الجهة المعتمدة بأية إجراءات أخرى ذات علاقة بالاعتماد تضعها الوحدة، على أن لا تتجاوز فترة الوقف (٦٠) يوماً.

ب- يتم إبلاغ الجهة المعتمدة بقرار وقف الاعتماد - الكلي أو الجزئي - مع الأسباب الموجبة له فور اتخاذ القرار.

ج- ١- إذا تم الوقف لكل مجال الاعتماد وانقضت فترة الوقف دون أن تقوم الجهة المعتمدة بتصحيح وضعها، يلغى الاعتماد.

٢- إذا تم الوقف لجزء من مجال الاعتماد وانقضت فترة الوقف دون أن تقوم الجهة المعتمدة بتصحيح وضعها، يلغى ذلك الجزء من مجال الاعتماد وتصدر الوحدة شهادة اعتماد تبين المجال الجديد.

مادة (٢٣) : التظلم

أ- يحق للمختبر أو الجهة المانحة لشهادات المطابقة التي ألغى اعتمادها أو تم وقفه كلياً أو جزئياً التظلم إلى المؤسسة خلال (٣٠) يوماً من اتخاذ قرار الوقف أو الإلغاء.

ب- يشكل المدير العام لجنة الشكاوى لأغراض دراسة موضوع التظلم واتخاذ القرار المناسب بشأنه وفقاً لإجراءات الوحدة الداخلية المعدة لهذا الغرض.

ج- لا يجوز أن يشارك بدراسة التظلم أو أن يشارك في اتخاذ القرار بشأنه أي من أعضاء فريق تقييم المختبر أو الجهة المانحة لشهادات المطابقة الذين صدر القرار بموضوع التظلم بناء على تقريرهم.

د- يحق للوحدة أن تستعين بأشخاص من خارجها للمشاركة في أعمال لجنة الشكاوى شريطة أن تتوفر فيهم الخبرة والكفاءة والحيادية المطلوبة، على أن يتحمل المتظلم كافة النفقات المترتبة على ذلك.

هـ- تقوم الوحدة بإبلاغ المتظلم بقرار لجنة الشكاوى بشأن التظلم مع الأسباب الموجبة له حال اتخاذها القرار بذلك، ويعتبر القرار نهائياً ويتم القيام بالإجراءات اللازمة التي تترتب على هذا القرار.

مادة (٢٤) : التوقف الاختياري عن الاعتماد

أ- تلتزم الجهة المعتمدة بإبلاغ الوحدة عن التاريخ التي تنوي التوقف فيه اختياريًا عن اعتماد جزء من مجال اعتمادها بإلغاء بعض طرق الفحص والاختبار أو المعايير أو النشاطات المتعلقة بمنح شهادات المطابقة المحددة في مجال الاعتماد، وتستبدل شهادة الاعتماد الممنوحة بأخرى تبين الحالة الجديدة.

ب- تلتزم الجهة المعتمدة بإبلاغ الوحدة خلال فترة كافية عن التاريخ الذي تسوي التوقف فيه عن اعتمادها كلياً ويعتبر الاعتماد لاغياً من ذلك التاريخ.

مادة (٢٥) : الاعتماد الأجنبي

أ- إذا تقدم مختبر أو جهة مانحة لشهادات المطابقة بطلب اعتماد الوحدة لمجال اعتماد معين وكان حاصلًا على اعتماد من جهة أجنبية لنفس ذلك المجال، تقوم الوحدة بالاستعانة بمجموعة العمل القطاعية في اللجنة الفنية ولجنة الاعتماد المعنية للتأكد من المعايير التي منح الاعتماد الأجنبي على أساسها بحيث:

١- في حالة كون تلك المعايير مشابهة للمعايير الموضحة في هذه التعليمات، تتخذ لجنة الاعتماد قرارها بمنح الاعتماد الأردني دون إتباع إجراءات الاعتماد

كاملة وتطبق على الجهة المعتمدة أحكام التعليمات.

٢- في حالة كون تلك المعايير تختلف عن المعايير الموضحة في هذه التعليمات، تقوم الوحدة بإتباع إجراءات الاعتماد كاملة مع الأخذ بعين الاعتبار كون هذا المختبر أو الجهة معتمدة.

ب- إذا تقدم مختبر أو جهة مانحة لشهادات المطابقة بطلب اعتماد الوحدة لمجال اعتماد معين وكان حاصلًا على اعتماد من جهة أجنبية لمجال اعتماد آخر، تقوم الوحدة بإتباع إجراءات الاعتماد كاملة والموضحة في التعليمات.

مادة (٢٦) : النشر في الجريدة الرسمية

١- تقوم الوحدة بالنشر في الجريدة الرسمية عما يلي :

- ١- منح الاعتماد أو توسيعه أو تجديده.
 - ٢- إلغاء الاعتماد كلياً أو جزئياً وذلك بعد مضي (٣٠) يوماً اعتباراً من تاريخ اتخاذ قرار الإلغاء مع ذكر سبب الإلغاء.
 - ٣- أية تعديلات ترد على المواصفة، أو الدليل ١، أو الدليل ٢، أو الدليل ٣.
 - ٤- أية تعديلات ترد على التعليمات.
- ب- إذا تقدم المختبر أو الجهة المانحة لشهادات المطابقة التي تم إلغاء اعتمادها كلياً أو جزئياً بتظلم لدى المؤسسة خلال الفترة الزمنية المسموح بها المشار إليها في المادة (٢٣) فلا يجوز نشر قرار إلغاء الاعتماد في الجريدة الرسمية، إلا بعد أن يتخذ المدير العام قراره بشأن التظلم بناءً على تنسيب لجنة الشكاوى، ويتم إبلاغ الوحدة بهذا القرار.

مادة (٢٧) : أحكام عامة

- أ- إذا نشأت أي حالة لا يمكن معالجتها بمقتضى أحكام التعليمات أو نشأت أي خلاف في تطبيقها، يرفع الأمر إلى المدير العام ليصدر القرار الذي يراه مناسباً.
- ب- على جميع المختبرات التي كانت معتمدة من قبل المؤسسة سابقاً -قبل صدور التعليمات- تعديل وضعها الحالي بحيث تستوفي جميع متطلبات التعليمات، إذا أرادت الاستمرار في كونها معتمدة من المؤسسة.
- ج- تلغى هذه التعليمات وتحل محل تعليمات إدارة وتطبيق إجراءات اعتماد مختبرات الفحص والاختبار أو المعايرة رقم (٤) لسنة ٢٠٠١.

مادة (٢٨) : مخالفة أحكام التعليمات :

عند ارتكاب المختبر أو الجهة المانحة لشهادات المطابقة لأي مخالفة لأحكام التعليمات أو للقانون، يكون للمدير العام الحق في أن يتخذ كافة التدابير والإجراءات التي يراها مناسبة بالاستناد إلى القانون.

مدير عام مؤسسة المواصفات والمقاييس

الدكتور احمد الهنداوي

تعليمات رقم ٢ لسنة ٢٠٠٢
تعليمات تنظيم أعمال القياس والمعايرة في المملكة
صادر بموجب المادة (٥) من النظام الوطني للقياس رقم (٣١) لسنة ٢٠٠١
الباب الأول
التعاريف

- المادة ١ تسمى هذه التعليمات، تعليمات تنظيم أعمال القياس والمعايرة في المملكة، ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.
 - المادة ٢ يكون للكلمات والمصطلحات التالية حينما وردت المعاني المخصصة لها ما لم تدل القرينة على عكس ذلك:
- القياس : مجموعة من العمليات الهدف منها تعيين القيمة الكمية ما.
 - أداة القياس القانونية : أداة القياس المستخدمة في التعامل التجاري أو التي تؤثر بشكل أو بآخر على سلامة وصحة المواطن نتيجة عدم إعطائها دلالات صحيحة.
 - معيار القياس : مقياس مباشر (مادي)، أو أداة قياس، أو منظومة للقياس، معد لتعريف أو تحقيق أو حفظ أو تكرار إحدى وحدات القياس أو قيمة واحدة أو أكثر من القيم المعروفة لإحدى الكميات بهدف استخدامه كمرجع.
 - المعيار الدولي : معيار معترف به دولياً بواسطة اتفاقية دولية كي يكون الأساس لتثبيت قيمة جميع المعايير الوطنية الأخرى الخاصة بكمية معينة.
 - المعيار الوطني : معيار معترف به بموجب قرار رسمي كي يكون الأساس في المملكة لتثبيت قيم جميع المعايير الأخرى الخاصة بكمية معينة.
 - المعيار المرجعي : معيار تتوفر فيه بشكل عام أعلى الخصائص المترولوجية المتاحة في موقع معين أو في مؤسسة معينة، حيث تشتق من هذا المعيار القياسات التي تتم في ذلك الموقع أو تلك المؤسسة.
 - معيار العمل : معيار يستخدم بشكل روتيني لمعايرة أو فحص المقاييس المباشرة (المادية) أو أدوات القياس العادية، أو للمواد المرجعية، وتتم معايرته عادة بالمقارنة مع معيار مرجعي.
 - السلسلة : صفة لنتيجة القياس أو لقيمة المعيار يمكن بواسطتها ربط هذه النتيجة أو هذه القيمة بمراجع قياس معتمدة، هي على العموم معايير دولية أو وطنية، وذلك عن طريق سلسلة متصلة من المقارنات ذات الارتباطات المعينة.
 - إقرار النموذج : الموافقة على نموذج أداة القياس بعد ثبوت أن هذا النموذج مطابق للمتطلبات المترولوجية.

• الختم الرسمي : جميع العمليات التي تهدف إلى وضع علامات على أدوات القياس للدلالة على مطابقتها للمواصفات والاشتراطات الإلزامية، ويمكن أن تحمي هذه العلامات أجزاء معينة من أداة القياس من التغير أو التعديل بعد التحقق.

الباب الثاني

اعتماد معايير القياس الوطنية والمعايير المرجعية

المادة 3 للمدير العام اعتماد معايير القياس الوطنية والمعايير المرجعية لأي كمية قياس بموجب قرار يصدره بهذا الشأن بناءً على تنسيب مدير المقاييس، وذلك بعد التأكد من توافر الشروط التالية في المعيار، وفي المختبر القائم على حفظ المعيار:

- 1- أن تتوفر في المعيار المحدد كمعيار وطني أعلى الخواص المتولوجية.
- 2- أن يستخدم المعيار المحدد كمعيار وطني فقط لمعايرة المعايير المرجعية.
- 3- توفر الشروط البيئية اللازمة لحفظ المعيار.
- 4- توفر الوثائق المتعلقة بصلاحية المعيار من الناحية المتولوجية من حيث شهادات المعايرة أو شهادات التحقق وتقارير نتائج المقارنات الوطنية أو الدولية.
- 5- وجود أشخاص مؤهلين للقيام بأعمال المعايرة وفق طرق معايرة معتمدة.
- 6- تحديد الإجراءات الواجب إتباعها عند استخدام المعيار، والاحتياطات الواجب مراعاتها عند تشغيل المعيار، وطرق معالجة نتائج المعايرة أو التحقق.
- 7- أن يكون المختبر الذي يقوم على حفظ المعيار معتمداً من قبل المؤسسة وذلك حسب التعليمات الخاصة باعتماد المختبرات والصادرة عن المؤسسة. والمدير العام بناءً على تنسيب من مدير المقاييس إعطاء مهلة لا تزيد على سنة لاستيفاء وتطبيق تعليمات ومتطلبات الاعتماد الخاصة بالمختبرات.

المادة 4 يتم تحديد التسلسل الهرمي للمعايير ومستويات الضبط ابتداءً من المعيار الوطني وانتهاءً بأدوات القياس العادية من حيث ارتباط هذه المعايير بالمعيار الدولي من جهة وارتباطها ببعضها البعض من جهة أخرى، كما هو مبين في المخطط أدناه.

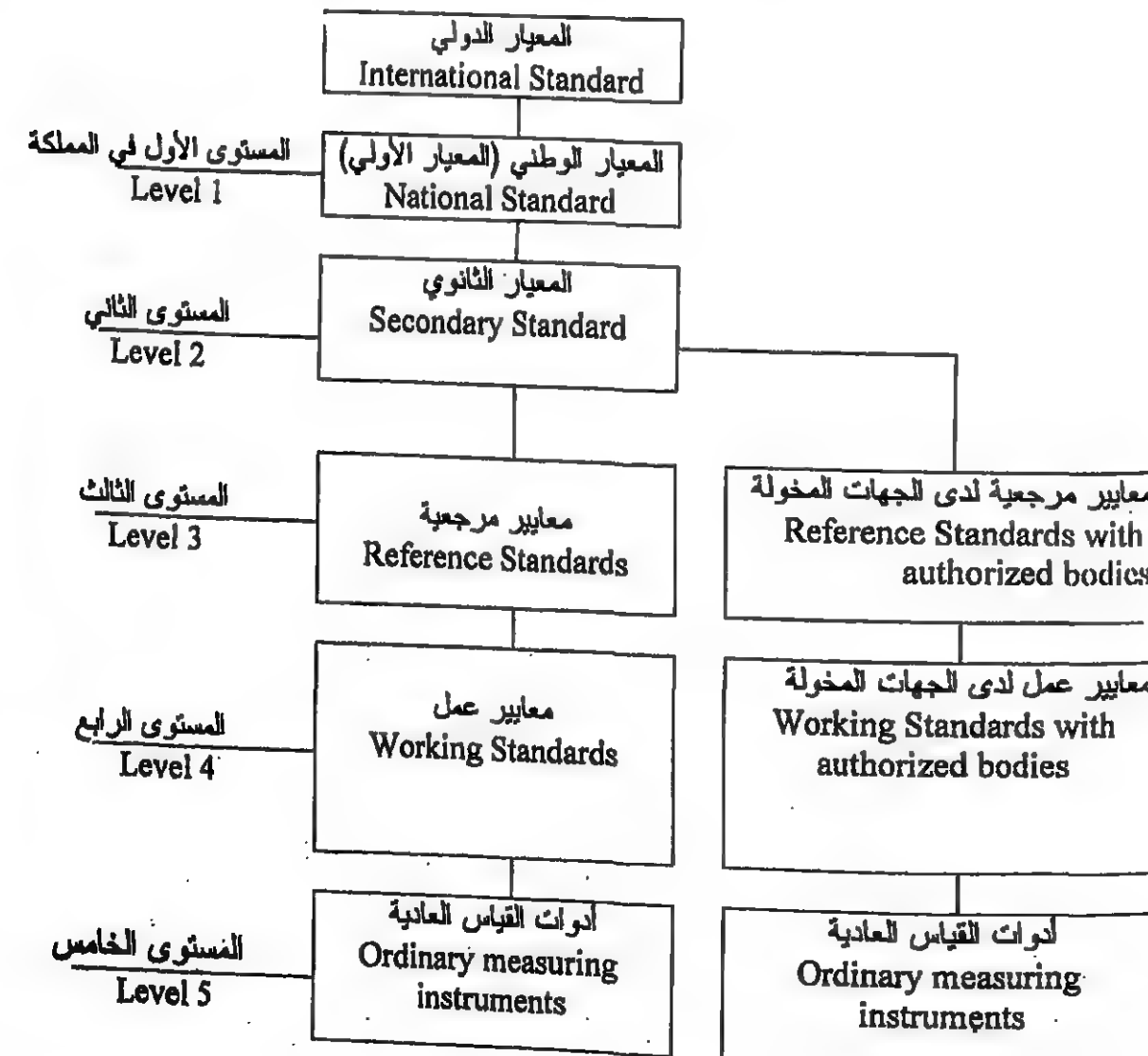
المادة 5 يلتزم المختبر الذي يقوم على حفظ المعيار الوطني لكمية معينة للقيام بالمعايرة الدورية لهذا المعيار مع المعايير الدولية (ضمن مبدأ السلسلة) والمشاركة في برامج المقارنات الدولية.

المادة 6 يمنح الاعتماد لمدة سنة تجدد في حالة الاستمرار بالالتزام بالشروط والأسس التي تم الاعتماد بموجبها.

المادة 7 تلتزم الجهة أو المختبر القائم على حفظ المعايير الوطنية أو المرجعية بتقديم خدمة المعايرة لكل من يطلبها مقابل الأجر الذي تحدده من قبله، وإعلام المؤسسة بذلك.

المادة 8 تلتزم الجهة أو المختبر القائم على حفظ المعايير وجميع الوثائق المتعلقة بالصلاحيات القانونية للمعيار (قرارات اعتماد المعيار) والوثائق المتعلقة بالصلاحيات المتولوجية للمعيار (شهادات المعايرة) والوثائق المتعلقة باستخدامه وجميع الوثائق الفنية الخاصة به.

المادة 9 عند تخلف أي من شروط الاعتماد الواردة في المادة (3) أو في حالة فشل المختبر في تحقيق متطلبات اعتماد المختبرات أو القيام بالإجراءات التصحيحية لحالات عدم المطابقة سنداً لأحكام تعليمات اعتماد المختبرات الصادرة عن المؤسسة، للمدير العام إيقاف اعتماد المعيار لفترة محددة حتى زوال أسباب الإيقاف، ويعتبر الاعتماد لاغياً إذا انقضت تلك الفترة دون القيام بالإجراءات التصحيحية.

مخطط التسلسل الهرمي لمعايير القياس
Hierarchy Scheme of Measurement

الباب الثالث

أدوات القياس الخاضعة للرقابة المبرولوجية القانونية والتحقق الدوري

مادة 10

تخضع للرقابة المبرولوجية القانونية:
أولاً : أدوات القياس القانونية، وتشمل هذه الأدوات ما يلي:

- أدوات الوزن:
- الموازين والأوزان التجارية.
- الموازين والأوزان المستخدمة لدى الصاغة.
- الموازين والأوزان المستخدمة لدى مختبرات المعايرة والفحص والاختبار.
- القياسات الأرضية
- ب- أدوات قياس الطول المستخدمة في التعامل التجاري.
- ج- عدادات ومكاييل المحروقات بمختلف أنواعها.
- د- عدادات التاكسي (سيارات الأجرة).
- هـ- مقاييس درجة الحرارة الطبية.
- و- مقاييس ضغط الدم الطبية.
- ز- عدادات استهلاك المياه.
- ح- عدادات قياس استهلاك الطاقة.
- ثانياً : العبوات بأنواعها ومحتوياتها

مادة 11 للمدير العام إضافة أو إلغاء أي أداة قياس واردة في المادة (10) بناء على تسمييع من مدير للمقاييس.

الباب الرابع

صناعة واستيراد وتسويق أدوات القياس الخاضعة للتحقق والرقابة المبرولوجية

مادة 12

يلتزم كل من يرغب بصناعة أو استيراد أو تسويق أي من أدوات القياس بتقديم طلب اعتماد (إقرار) نموذج إلى المؤسسة مع إرفاق نموذجين من أداة القياس المعنية مع الموصفات الفنية بالإضافة إلى كتيب التشغيل لتلك الأداة وذلك قبل شهرين من عملية الإنتاج في (حالة الصناعة) أو الاستيراد أو التسويق.

مادة 13

في حالة عدم إمكانية إحضار نموذج من أداة القياس المصنعة أو المستوردة بسبب طبيعة وحجم أداة للقياس فإنه:
- يتم في حالة الاستيراد إحضار شهادات عن اعتماد النموذج والمعايرة من قبل الجهة الوطنية المسؤولة في بلد المنشأ.
- أما في حالة التصنيع فيقوم موظفو المؤسسة المختصون بإجراء عملية للفحص والمعايرة في الموقع.

مادة 14

يجب عدم المباشرة بالإنتاج الفعلي لأدوات القياس أو العمل على استيرادها أو تسويقها قبل أخذ الموافقة الخطية على نموذج أداة القياس المعنية ويجب التقيد التام بصناعة أو استيراد أو تسويق نفس النموذج من أداة القياس، ويمنع طرح أي أداة قياس في الأسواق أو استخدامها إلا بعد التحقق واختتمها بالختم الرسمي للمؤسسة.

مادة 15

لغايات اعتماد (إقرار) النموذج:
أ- تعتمد شهادات المطابقة الصادرة بموجب نظام (شهادة المطابقة) الصادر عن المنظمة الدولية للمبرولوجيا القانونية (OIML) أو شهادات المطابقة الصادرة عن الجهة المسؤولة في بلد المنشأ شريطة إثبات أنها مكافئة لشهادة المطابقة الصادرة عن (OIML).
ب- ترفق الشهادات المذكورة في هذه المادة بطلب اعتماد النموذج مع نموذج واحد عن أداة القياس.

مادة 16

تعى أداة القياس الحاصلة على اعتماد نموذج من عمليات الفحص والاختبار اللازمة لاعتماد النموذج، ولا يعفى من عملية التحقق الأولى.

مادة 17

يلتزم مقدم طلب اعتماد (إقرار) النموذج بتسديد كافة التكاليف الناجمة عن استعانة المؤسسة بأي جهة علمية داخلية (محلية) أو خارجية (أجنبية) في إجراء الاختبارات أو الفحوصات تمهيداً لاعتماد النموذج، وذلك مثل أجور الفحص أو الاختبار أو تكاليف النقل أو غيرها من الأجور والتكاليف والنفقات.

مادة 18

في حالة الموافقة على نموذج أداة القياس يعطى النموذج المعنى رقماً للاعتماد (إقرار) ويجري تثبيته على أدوات القياس المستوردة أو المصنعة طبقاً لهذا النموذج، وذلك قبل الشروع بتسويق هذه الأدوات.

مادة 19

تتقاضى المؤسسة الأجور الواردة في تعليمات الأجور المبرولوجية وذلك بدل تقييم واعتماد (إقرار) للنموذج.

مادة 20

يجب أن يتوفر عند كل صانع لأدوات القياس المعايير المناسبة لإجراء الفحص والمعايرة لهذه الأدوات ويجب أن تكون هذه المعايير من درجة ضبطة مناسبة، وأن يجري حفظها بشكل مناسب وأن تعاير بشكل دوري لدى جهات معتمدة.

مادة 21

في حالة القيام بأعمال الإصلاح والصيانة لأدوات القياس إضافة إلى عمليات التصنيع والتسويق فيجب تلبية الاشتراطات والمتطلبات الواردة في الباب الخامس من هذه التعليمات.

مادة 22

يلتزم كل صانع أو مستورد أو مسوق لأدوات القياس الخاضعة للتحقق بتقديم هذه الأدوات للتحقق الأولى قبل طرحها في الأسواق للبيع أو الاستخدام.

مادة 23

يلتزم كل صانع أو مستورد أو مسوق لأدوات القياس بتهيئة المكان المناسب لإجراء أعمال الفحص والمعايرة والختم لتلك الأدوات بما يضمن تحقيق المستوى المطلوب من الضبطة.

مادة 24

يجب أن يوضع على أدوات القياس المصنعة أو المستوردة المعلومات والبيانات الإيضاحية المنصوص عليها في الموصفات ذات العلاقة بالإضافة إلى جميع أنواع الحماية اللازمة من أجل النقل أو التخزين أو الاستعمال.

مكتبة النسخ

مادة 25 يجب إبلاغ المؤسسة في حالة وجود أي تعديلات على نموذج أداة القياس.

مادة 26 للمدير العام استثناء أي أداة قياس من اعتماد النموذج ، وذلك بتسبب من مدير المقاييس.

الباب الخامس صيانة وإصلاح أدوات القياس

مادة 27 يجب على أي جهة ترغب في الحصول على ترخيص للقيام بأعمال الصيانة والإصلاح لأدوات القياس أن تقدم بطلب للمؤسسة وفق نموذج خاص.

مادة 28 على الجهة الراغبة في الحصول على ترخيص لصيانة وإصلاح أدوات القياس أن توفر الشروط التالية:

- الأبنية المناسبة والمرخصة من الجهات ذات العلاقة.
- الأشخاص المؤهلين والمدرّبين للقيام بأعمال الصيانة والإصلاح .
- المعايير المناسبة لإجراء التحقق من أدوات القياس بعد عملية الصيانة أو الإصلاح ، ويجب أن يتم حفظ هذه المعايير بطريقة مناسبة، وأن تجري معايرتها بشكل دوري.
- نظام توثيق لأعمال الصيانة والإصلاح يسهل الرجوع إليه للتأكد من أن هذه الأعمال تسير بالشكل الصحيح.

مادة 29 تقوم المؤسسة بعملية التفقيش الأولي للتأكد من توفر الاشتراطات والمتطلبات والإمكانات المناسبة للقيام بأعمال الصيانة والإصلاح.

مادة 30 في حالة تلبية الجهة الراغبة في الحصول على الترخيص للاشتراطات والمتطلبات المحددة في المادة (28) من هذه التعليمات وبعد التأكد من ذلك بالكشف الميداني، بمنح الترخيص لمدة سنة واحدة، قابل للتجديد دورياً وفقاً للشروط الواردة في المادة (32).

مادة 31 يلتزم الجهة الحاصلة على الترخيص للقيام بأعمال الصيانة والإصلاح لأدوات القياس باتخاذ علامة مميزة خاصة بها تعتمد من قبل المؤسسة، وتوضع على أي أداة قياس تمت صيانتها أو إصلاحها.

مادة 32 يجدد الترخيص سنوياً في حال الالتزام بالشروط التالية:

- حفظ معايير القياس المستخدمة في عملية التحقق بشكل مناسب والعمل على معايرتها بشكل دوري.
- الاستمرار باستيفاء متطلبات واشتراطات منح الترخيص لصيانة وإصلاح أدوات القياس.
- تسديد الالتزامات المالية المترتبة على منح الترخيص أو تجديده للمؤسسة.

مادة 33 للمدير العام ويتسبب من مدير المقاييس إيقاف العمل بالترخيص في حالة مخالفة شروط منح الترخيص، وذلك استناداً إلى تقارير التفقيش الدورية وطبيعة المخالفة، ويسري الإيقاف إحصائياً على تلك المخالفة، والمدير العام اتخاذ جميع الإجراءات والتدابير لضمان إيقاف نشاط الجهة المرخصة لحين إزالة المخالفة.

مادة 34 للمدير العام إلغاء الترخيص في حالة تكرار مخالفة شروط منح الترخيص وعدم إمكانية تلافيها بشكل يتعذر معه الاستمرار في منح الترخيص.

الباب السادس الرقابة المتروولوجية على أدوات القياس القانونية والعبوات

مادة 35 لا يجوز استخدام أدوات القياس التي تعطي دلالات أو نتائج بغير وحدات القياس القانونية المنصوص عليها في النظام الوطني للقياس رقم 31 لسنة 2001.

مادة 36 لا يجوز استخدام أو استعمال أو حيازة أي من أدوات القياس القانونية إلا إذا كانت مطابقة للنموذج المعتمد إذا وجد.

مادة 37 لا يجوز استخدام أو استعمال أو حيازة أي من أدوات القياس القانونية المدرجة في المادة (10) من هذه التعليمات إلا إذا كانت مختومة (مدموغة) بعلامة مميزة للمؤسسة ولا يجوز استخدام هذه الأدوات في غير الأغراض المحددة لها.

مادة 38 تختم (تتمغ) أدوات القياس القانونية وفقاً للإجراءات التي تصدر عن المؤسسة وفي المواعيد التي تحددها.

مادة 39 يلتزم مستخدمو أدوات القياس القانونية بالمحافظة على علامات التحقق الموضوعية وعلامات الحماية.

مادة 40 يعتبر الشخص الذي تضبط عنده أدوات قياس قانونية مخالفة مالهاً لها ويحمل كامل المسؤولية القانونية.

مادة 41 يلتزم مستخدمو أدوات القياس القانونية الخاضعة للتحقق الدوري بتقديم هذه الأدوات للتحقق اللاحق وفي موعده المقرر.

مادة 42 تحدد المؤسسة الإجراءات الخاصة بالتحقق والتفتيش على كل أداة قياس خاضعة للتحقق الدوري كما تحدد الاشتراطات الواجب الالتزام بها عند استخدام هذه الأداة.

مادة 43 يلتزم كل صاحب محل تجاري أو صانع أو مستورد أو أي مستخدم لأداة قياس بتقديم كافة التسهيلات لمفتشي المقاييس من حيث تقديم كافة الوثائق والبيانات التي يطلبها وتوفير الوسائل الضرورية لإجراء التحقق والاختبار لأدوات القياس.

مادة 44 يتم التحقق من السلع المعبأة بعبوات والمنتجات محددة المقادير والتي تعرض للبيع بشكل مباشر وذلك عن طريق :

- أخذ عينات من المنتج المعبأ أثناء عملية الإنتاج (من خط الإنتاج) أو من مكان التخزين أو مكان البيع والعمل على مراقبتها.

ب- أخذ عينات من الأسواق والمحلات التجارية والتأكد من مقادير الكميات المعبأة بها.
ج- التأكد من أدوات القياس المستخدمة من قبل الصانع للتأكد من الكميات المعبأة بواسطة نظام التعبئة المستخدم.

الباب السابع

تعليمات التخويل للقيام بأعمال الفحص والمعايرة لأدوات القياس

مادة 45 يجب على كل جهة ترغب في الحصول على التخويل للقيام بأعمال الفحص والمعايرة أن تقدم بطلب إلى المؤسسة، وتقوم بتعبئة الاستمارة المخصصة لذلك مرفقة بها خطة العمل المتضمنة ما يلي:

- 1- مجال القياس والمعايرة المطلوب القيام به .
- 2- المحافظات المشمولة بخدمات الفحص والمعايرة.

مادة 46 يجب على الجهة الراغبة في الحصول على التخويل أن توفر معايير القياس الضرورية لأجل تأمين القياسات المناسبة وأن تعمل على حفظ هذه المعايير والاستمرار في معايرتها والحصول على شهادات معايرة دورية لها.

مادة 47 تلتزم الجهة الراغبة في الحصول على التخويل أن تقدم خطة عمل تفصيلية تتضمن كافة الإمكانيات والمستلزمات والأساليب التي تضمن معايرة أدوات القياس بالشكل وبالضبطية المطلوبة.

مادة 48 على الجهة الراغبة في الحصول على التخويل أن تقدم للمؤسسة التمهيلات اللازمة لإجراء عملية التفتيش الأولي وفق الأسلوب المعتمد للتأكد من توفر الإمكانيات والمستلزمات الفنية والبيئية والأساليب المتبعة لتنفيذ أعمال الفحص والمعايرة بالشكل الصحيح.

مادة 49 يشترط في الأشخاص العاملين لدى الجهة الراغبة في الحصول على التخويل أن يكونوا مؤهلين للقيام بأعمال الفحص والمعايرة وللمؤسسة التثبت من ذلك بالطرق التي تراها مناسبة.

مادة 50 في حالة تلبية الجهة الراغبة في الحصول على التخويل للاشتراطات والمتطلبات انفة الذكر، تعطى الموافقة الخطية لمدة سنة قابلة للتجديد دورياً.

مادة 51 تلتزم الجهة الراغبة في الحصول على التخويل بتسديد كافة الأجور المترتبة على أعمال التفتيش والتفتيش والمعايرة.

مادة 52 يجدد التخويل سنوياً في حال الالتزام بالشروط التالية:

- 1- الاستمرار في تلبية شروط ومتطلبات منح التخويل.
- 2- الاستمرار بمعايرة معايير القياس المستخدمة في عملية المعايرة بشكل دوري.
- 3- إعلام المؤسسة عن أية تغييرات قد تؤثر على عمليات الفحص والمعايرة حال حصولها.
- 4- إعلام المؤسسة عن أجور الفحص والمعايرة التي سيتم نقاضها بالإضافة لأية تكاليف أخرى.
- 5- تسديد الالتزامات المالية المنصوص عليها في المادة (51).

مادة 53 للمدير العام وبتنسيب من مدير المقاييس إيقاف العمل بالتخويل لأي جهة في حالة مخالفة شروط منح التخويل وذلك استناداً إلى تقارير التفتيش الدورية وطبيعة المخالفة ويسري الإيقاف لحين إزالة تلك المخالفة، والمدير العام اتخاذ جميع الإجراءات والتدابير لضمان إيقاف نشاط الجهة المخولة لحين إزالة المخالفة.

مادة 54 للمدير العام إلغاء التخويل في الحالات التالية:

أ - تكرار مخالفة شروط منح التخويل وعدم إمكانية تلافيها بشكل يتعذر معه الاستمرار في منح التخويل.

ب- ثبوت التلاعب في شهادات الفحص والمعايرة أو ختم المعايرة.

مادة 55 للجهة الحاصلة على التخويل الحق في طلب إيقاف أو إلغاء العمل بالتخويل بعد تقديم الأسباب الموجبة لذلك، ويتم الإلغاء أو الإيقاف بموافقة المؤسسة.

الباب الثامن

أحكام عامة

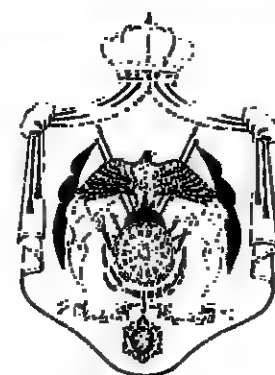
مادة 56 عند ارتكاب أية مخالفة لأحكام هذه التعليمات والإجراءات الصادرة بموجبها يتخذ بحق مرتكبها أو المسؤول عنها كافة التدابير والإجراءات والعقوبات المنصوص عليها في قانون المواصفات والمقاييس المساري المفعول وذلك بحسب طبيعة المخالفة، والمدير العام اتخاذ التدابير والإجراءات التي يراها مناسبة عند ضبط أي مخالفة، بما في ذلك التحفظ على أدوات القياس المخالفة ومنع الاستمرار في استخدامها لحين اتخاذ الإجراءات القانونية. وذلك دون أن يحق للأشخاص الذين اتخذت أي من الإجراءات السابقة بحقهم الرجوع على المؤسسة بأي عطل أو ضرر، وإن لانتحمل المؤسسة أي التزامات مادية أو غير مادية سنداً لهذه الإجراءات.

مادة 57 إذا نشأت أي حالة لا يمكن معالجتها بمقتضى أحكام هذه التعليمات، أو نشأ أي خلاف في تطبيقها فيرفع الأمر للمدير العام ليصدر القرار الذي يراه مناسباً بشأن تلك الحالة أو ذلك الخلاف.

مادة 58 تلغى هذه التعليمات جميع التعليمات التي تتعارض معها بما في ذلك التعليمات الصادرة بموجب "النظام الوطني للقياس رقم 48 لسنة 1996".

مدير عام مؤسسة المواصفات والمقاييس

د. أحمد الهلداوي



الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

تصدر عن رئاسة الوزراء/ مديرية الجريدة الرسمية

فهرس العدد ٤٥٣٤ ***** الصادر بتاريخ ٢٠٠٢/٣/٣

القسم الثاني

رقم الصفحة	المحتويات
٨٠٢	الأوسمة
٨٠٢	وكالات الوزراء
٨٠٣	التمثيل الدبلوماسي
٨٠٤	الموظفون
٨٠٩	الجامعات
٨٠٩	مجالس الطوائف الدينية
٨٠٩	الجنسية الأردنية
٨١٠	الامتلاك
٨١١	الشؤون البلدية والقروية والبيئة
٨٥٤	البنك المركزي الأردني
٨٥٥	الإعلانات
٨٦٨	المطالبات

قرار بتعديل حدود منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة

بناءً على تسيب مجلس مفوضي سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة بقراره تاريخ ٢٠٠١/١٢/١٣ قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/٢/٥ - بالاستناد لأحكام المادة (٤) من قانون منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٠ - الموافقة على تعديل حدود منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة لتشتمل على كامل قرية الشامية الواقعة في الجزء الشمالي من مدينة العقبة وبعض الأراضي المحيطة بها من الجهة الشرقية، وذلك بإضافة نقطة الإحداثيات (276.132.26) (313.818.12) إلى حدود المنطقة.

ملح الاعتماد لمختبر فحص المواد الإنشائية في المركز العربي للدراسات الهندسية

إعلان

قررت وحدة الاعتماد في مؤسسة المواصفات والمقاييس منح الاعتماد لمختبر المواد الإنشائية في المركز العربي للدراسات الهندسية وذلك استناداً لقرار لجنة الاعتماد في اجتماعها رقم (٥) والمنعقد بتاريخ ٢٠٠٢/١/٢٢ وذلك لفحوصات مواد الرخام والخرسانة وحجر البناء والكسورين والتربة ولقوالب التسليح وذلك حسب مواصفات أردنية وأمريكية وبريطانية وألمانية وفقاً لتعليمات إدارة وتطبيق إجراءات اعتماد مختبرات الفحص والاختبار و/ أو المعايير رقم (٤) لعام ٢٠٠١ والصادرة بموجب المادة (٥) من قانون المواصفات والمقاييس رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٠.

المدير العام
د. أحمد الهنداوي

الأوسمة

أ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالإعطاء على عطفة السيد سليم هاني خير أمين عام رئاسة الوزراء بوسام الاستقلال من الدرجة الأولى.

ب - صدرت الإرادة الملكية السامية بالسماح لسعادة السفير الأردني المعتمد لدى دولة الإمارات العربية المتحدة السيد عيد كامل الروضان بحمل وسام الإمارات العسكري من الطبقة الأولى الممنوح له من قبل سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة.

* * * * *

وكالات الوزراء

أ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي السيد فارس النابلسي وزير العدل ووزير الدولة للشؤون القانونية مهام وأعمال رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة طيلة مدة غياب دولة المهندس علي أبو الراغب خارج المملكة الأردنية الهاشمية بمهمة رسمية.

ب - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي الدكتور محمد علفان العدوان وزير الدولة للشؤون السياسية ووزير الإعلام أعمال وزارة الداخلية بالوكالة طيلة مدة غياب معالي السيد لطفان المجالي وزير الداخلية في بيروت بمهمة رسمية خلال الفترة من ٢٧/١-٢٠٠٢/٢.

ج - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي السيد شاكر براك وزير الدولة للشؤون الخارجية أعمال وزارة الخارجية بالوكالة طيلة مدة غياب معالي الدكتور مروان المعشر وزير الخارجية خارج المملكة الأردنية الهاشمية بمهمة رسمية.

د - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي السيد نادر الذهبي وزير النقل أعمال وزارة المالية بالوكالة طيلة مدة غياب معالي الدكتور ميشيل مارتو وزير المالية خارج المملكة الأردنية الهاشمية بمهمة رسمية.

هـ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي الدكتور حازم الناصر وزير المياه والري أعمال وزارة التخطيط بالوكالة طيلة مدة غياب معالي الدكتور باسم عوض الله وزير التخطيط خارج المملكة الأردنية الهاشمية بمهمة رسمية.

مادة

مادة

مادة

مادة

مادة

مادة

مادة

مادة

مادة

و - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي المهندس محمد البطاينة وزير الطاقة والثروة المعدنية أعمال وزارة الصناعة والتجارة بالوكالة طيلة مدة غياب معالي الدكتور صلاح الدين البشير وزير الصناعة والتجارة خارج المملكة الأردنية الهاشمية بمهمة رسمية.

ز - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي الدكتور طسالب الرفاعي وزير السياحة والآثار أعمال وزارة البريد والاتصالات بالوكالة طيلة مدة غياب معالي الدكتور فواز حاتم الزعبي وزير البريد والاتصالات خارج المملكة الأردنية الهاشمية بمهمة رسمية.

ح - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي الدكتور محمود الدويري وزير الزراعة أعمال وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة بالوكالة طيلة مدة غياب معالي الدكتور عبدالرزاق طيبشات وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة في دولة الإمارات العربية المتحدة بمهمة رسمية خلال الفترة من ٢-٢٠٠٢/٢٦.

* * * * *

التمثيل الدبلوماسي

أ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (١٠٦) تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٢ المتضمن الموافقة على تعيين سعادة السفير من مملكة وزارة الخارجية الدكتور شاكِر عريجات سفيرا فوق العادة ومفوضا للمملكة الأردنية الهاشمية لدى الجمهورية العربية السورية.

ب - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٤٦) تاريخ ٢٠٠٢/١/١٦ المتضمن إلغاء قرار مجلس الوزراء رقم (٢٠٦٣) تاريخ ١٩٩٦/١٠/٢٢ المتضمن الموافقة على تعيين السيد محمد عاطف عليان الهويدي قنصلا فخريا لحكومة أوكرانيا في مدينة عمان.

الموظفون

- تشكيلات/تقاعد:-

١ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (١٠٩) تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٢ المتضمن الموافقة على نقل عطوفة مدير عام صندوق المعونة الوطنية الدكتور عادل الشمايلة إلى وظيفة مستشار في ملك رئاسة الوزراء بدرجة وراتبه الحاليين اعتبارا من تاريخ مباشرته العمل.

٢ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (١٠٧) تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٢ المتضمن الموافقة على نقل عطوفة أمين عام وزارة التخطيط الدكتور عبدالرزاق بني هاني إلى وظيفة مستشار في ملك رئاسة الوزراء بدرجة وراتبه الحاليين والتدبيره للعمل لدى ملك وزارة العمل اعتبارا من ٢٠٠٢/١/٢٣.

٣ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (١٠٨) تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٢ المتضمن الموافقة على تعيين عطوفة السيدة هالة نعمان خير الدين بسيسو أمينا عاما لوزارة التخطيط بأدنى مربوط الفئة العليا/ المجموعة الثانية اعتبارا من تاريخ مباشرتها العمل.

٤ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (١٢٦) تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٢ المتضمن الموافقة على تعيين عطوفة السيد حنا باجس عيسى النجار مديرا عاما لمنطقة الطيران المدني بأدنى مربوط الفئة العليا/ المجموعة الثانية اعتبارا من ٢٠٠٢/١/٢٤.

٥ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٠١) تاريخ ٢٠٠٢/٢/٥ المتضمن الموافقة على تعيين عطوفة الدكتور سعد فضيل خريسات في ملك رئاسة الوزراء بوظيفة مستشار بأدنى مربوط الفئة العليا/ المجموعة الثانية اعتبارا من تاريخ مباشرته العمل وذلك بقلته من ملك وزارة التربية والتعليم.

٦ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/١/٢٩ الموافقة على إحالة الموظفين المذكورة أسماؤهم تاليا على التقاعد بناء على طلبهم اعتبارا من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهم:-

وزارة الأشغال العامة والإسكان:-

السيدة أروى محمد نزال الشديفات

٢٠٠٢/٢/١

وزارة التربية والتعليم :-

٢٠٠٢/٢/١٠	السيدة مها نمر أحمد شريم
٢٠٠٢/٢/١٠	السيدة فدوى نايف خليل أبو عاشور
٢٠٠٢/٢/١٠	السيد محمد سالم محمد الفولبة
٢٠٠٢/٢/١٠	السيدة ابتهاج جابر جمعة محمد
٢٠٠٢/٢/١٠	السيدة رسمية أحمد محمود حسنين
٢٠٠٢/٢/١٠	السيدة زين موسى سليمان حمارنة
٢٠٠٢/٢/١٠	السيدة آمنة مصطفى الأحمد احمد
٢٠٠٢/٢/١٠	السيدة وردة يوسف محمد الزعبي
٢٠٠٢/٢/١٠	السيدة زهرية عبداللطيف توفيق أبو صاع
٢٠٠٢/٢/١٠	السيدة هند نعيم محمد الطويل
٢٠٠٢/٢/١٠	السيدة وفاء سيف الدين شيخ أمين النصر
٢٠٠٢/٢/١٠	السيدة هيام سعيد حسن عطاظرة
٢٠٠٢/٢/١٠	السيدة عفاف علي مصطفى الأسمر
٢٠٠٢/٢/١٠	السيد أحمد حسين عريبي التركمان
٢٠٠٢/٢/١٠	السيدة حنان خليل فلاح الخليل
٢٠٠٢/٢/١٠	السيدة يسرى عبدالرحمن أحمد عثمان
٢٠٠٢/٢/١٠	السيد شريف علي إبراهيم البستنجي
٢٠٠٢/٢/١٠	السيدة حفيظة صالح حسين فرج
٢٠٠٢/٢/١٠	السيدة أمل عليان محمود حجازي
٢٠٠٢/٢/١٠	السيدة رقية حسين محمود الكسبة
٢٠٠٢/٢/١٠	السيدة أروى مدالله إبراهيم الفرعان
٢٠٠٢/٢/١٠	السيدة حورية صلاح محمد عبدالله
٢٠٠٢/٢/١٠	السيدة أرواي عبدالحميد الأحمد العبد المهدي
٢٠٠٢/٢/١٠	السيدة منى جابر أحمد تلجي
٢٠٠٢/٢/١٠	السيدة وفاء سالم حسن الصالح للسنور
٢٠٠٢/٢/١٠	السيدة وداد محمد حسين المومني
٢٠٠٢/٢/١٠	السيدة فتحية أحمد محمد الجراجرة
٢٠٠٢/٢/١٠	السيدة فريال مصطفى بركات البلس
٢٠٠٢/٢/١٠	السيدة آمال يعقوب موسى الحدادين
٢٠٠٢/٢/١٠	السيدة أزيوليا عطوي ماضي حداد
٢٠٠٢/٢/١٠	السيدة عالدة حسن علي قنديل
٢٠٠٢/٢/١٠	السيدة آمال عليان عبدالرحمن أبو السيد
٢٠٠٢/٢/١٠	السيدة نوال خليل محمد النجار
٢٠٠٢/٢/١٠	السيد وليد سالم الأحمد الخطيب
٢٠٠٢/٢/١٠	السيدة منى سليمان علي الحديدي
٢٠٠٢/٢/١٠	السيدة فخرية موسى مشحن أبو كركي
٢٠٠٢/٢/١٠	السيدة باسمه محمود سليمان إبراهيم
٢٠٠٢/٢/١٠	السيدة نائلة يوسف إسماعيل سالم أبو شملة
٢٠٠٢/٢/١٠	السيدة حسنية محمود عبد الغنمين

وزارة الصناعة والتجارة :-

٢٠٠٢/٢/١٠	السيد عفاش محمد فلاح الطراونة
٢٠٠٢/٢/١٠	السيدة ارجوه عبدالقادر أحمد أبو حسين
٢٠٠٢/٢/١٠	وزارة الصناعة والتجارة / المؤسسة الاستيعابية المدنية :-
٢٠٠٢/٢/١٠	السيدة إيمان محمد منير الدعجة
٢٠٠٢/٢/١٠	وزارة الصحة :-
٢٠٠٢/٢/١٠	السيد منذر ميري قسطنطي معايه
٢٠٠٢/٢/١٠	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي :-
٢٠٠٢/٢/١٠	السيدة كاميليا فواز منصور
٢٠٠٢/٢/١٠	المركز الجغرافي الملكي الأردني :-
٢٠٠٢/٢/١٠	السيد قاسم محمود سليمان السعدي

٧ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المتعددة بتاريخ ٢٠٠٢/٢/٥ الموافقة على إحالة الموظفين المذكورة أسماؤهم تاليا على التقاعد اعتبارا من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهم :-

وزارة الأشغال العامة والإسكان :-

٢٠٠٢/٢/١٥	السيد عوض نواف حسن المساعدة
٢٠٠٢/٢/١٥	السيد وليد علي أحمد أبو حسان
٢٠٠٢/٢/١٥	السيد سامي صلاح محمد عباسي
٢٠٠٢/٢/١٥	السيد سليم قاسم إسماعيل حمزة
٢٠٠٢/٢/١٥	السيدة دعد محمد فاضل الحديدي
٢٠٠٢/٢/١٥	السيدة حليلة محمد سعيد سعادة
٢٠٠٢/٢/١٥	السيدة نور صبحي نعيم إلياس
٢٠٠٢/٢/١٥	السيدة حنان مرزوق فاضل الخوالدة
٢٠٠٢/٢/١٥	السيدة عفاف سالم محمد الجعفرية

وزارة التنمية الاجتماعية :-

٢٠٠٢/٢/١٠	السيد محمد أمين المغربي الصباح
٢٠٠٢/٢/١٠	السيد عادل عواد حجازين
٢٠٠٢/٢/١٠	السيدة ميسر سلمان الخلايلة

وزارة الصحة :-

٢٠٠٢/٢/١٠	الدكتور سليمان ميخائيل عبدالله مقلش
-----------	-------------------------------------

ب - استبعاد:-

١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/١/٢٩ الموافقة على إحالة الموظفين المذكورة أسماؤهم تالياً على الاستبعاد بناءً على طلبهم اعتباراً من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهم، وإلى حين إكمالهم المدة المقررة من خدمتهم الحكومية الخاضعة للتقاعد:-

وزارة التربية والتعليم:-

السيدة هيام محمد عبدالقادر حسين أبو حرب

السيدة رشديه محمد رشيد موسى

وزارة الطاقة والثروة المعدنية:-

السيدة هالة محمد جبر القريوتي

السيد وليد كمال أحمد غباري

السيد سعد سلامة حسن العبيات

السيد زهدي رفعت الحاج صالح المشني

وزارة الطاقة والثروة المعدنية/سلطة المصادر الطبيعية:-

المهندس السيد منير محمود محمد نويلاتي

وزارة النقل:-

المهندس السيد عبدالله محمد سلامة الجبور

٢٠٠٢/٢/٣

٢٠٠٢/٢/٣

٢٠٠٢/٢/١

٢٠٠٢/٢/١

٢٠٠٢/٢/١

٢٠٠٢/٢/١

٢٠٠٢/٢/١

٢٠٠٢/٢/١

٢ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/٢/٥ الموافقة على إحالة الموظفين المذكورة أسماؤهم تالياً من ملك وزارة الأشغال العامة والإسكان على الاستبعاد اعتباراً من ٢٠٠٢/٢/١٥، وإلى حين إكمالهم المدة المقررة من خدمتهم الحكومية الخاضعة للتقاعد:-

- السيد خليل عودة فالح المحاسين

- السيد موسى يونس محمد أحمد

- السيد يوسف حرب محمود ناصر

- السيدة فريدة محمود عبدالهادي لعمان

٣ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/٢/٥ الموافقة على إحالة الموظفين المذكورة أسماؤهم تالياً على الاستبعاد بناءً على طلبهم اعتباراً من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهم، وإلى حين إكمالهم المدة المقررة من خدمتهم الحكومية الخاضعة للتقاعد:-

وزارة التربية والتعليم:-

السيدة عواطف مسلم محمود بنات

السيدة نجوى عبدالحميد عبدالوهاب أبو عدس

وزارة البريد والاتصالات:-

السيدة إنعام حمودة عبدالعزيم تمرجان

وزارة الطاقة والثروة المعدنية:-

السيد يحيى خالد مصطفى دراوشة

٢٠٠٢/٢/٥

٢٠٠٢/٢/٥

٢٠٠٢/٢/٥

٢٠٠٢/٢/٥

ج - تمديد وإنهاء خدمات:-

١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/١/٢٩ الموافقة على تمديد خدمة الموظف من ملك وزارة التربية والتعليم الدكتور سعد فضيل أسعد الخريسات لمدة شهر اعتباراً من ٢٠٠٢/١/٢٦ بعد بلوغه سن الستين.

٢ - أعاد مجلس الوزراء النظر بقراره رقم (٤٦٩٨) تاريخ ٢٠٠١/١١/١٣ المتضمن الموافقة على إحالة الموظف من ملك وزارة الصحة الدكتور جورج سليمان العيسى عويس على التقاعد اعتباراً من ٢٠٠٢/١/١، وقرر المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/١/٢٩ الموافقة على سحب اسم المذكور من قراره المشار إليه وتمديد خدمته لمدة سنة أخرى اعتباراً من ٢٠٠٢/١/١ بعد بلوغه سن الستين.

٣ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/١/٢٩ الموافقة على إنهاء خدمة الموظف من ملك وزارة الزراعة السيد يوسف عبدالرحمن حيمور اعتباراً من ٢٠٠٢/١/١.

٤ - بناءً على تنسيب معالي وزير التربية والتعليم، وحيث تبين بأن السيد محمود مريجان محمد بشكمي من مواليد ١٩٤٢/٥/١٣، أعاد مجلس الوزراء النظر بقراره رقم (٤٩٥٦) تاريخ ٢٠٠١/١٢/١١ المتضمن الموافقة على إنهاء خدمة السيد بشكمي اعتباراً من ٢٠٠٢/١/١، وقرر المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/١/٢٩ الموافقة على تعديل تاريخ إنهاء خدمة المذكور ليصبح اعتباراً من ٢٠٠٢/٥/١٣ بدلاً من ٢٠٠٢/١/١.

٥ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/٢/٥ الموافقة على إنهاء خدمة الموظف من ملك مؤسسة للتدريب المهني السيد عبدالقادر يوسف عوض قاسم اعتباراً من ٢٠٠٢/١/٣٠.

الجامعات

- صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على تعيين الأستاذ الدكتور عبدالله محمد موسى رئيساً للجامعة الأردنية اعتباراً من ٢٠٠٢/٢/١١.

* * * * *

مجالس الطوائف الدينية

- صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٩٥) تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٢ المتضمن الموافقة على تعيين القس ليون اوهانس مقصوديان رئيساً للطلبة الافنتست السبتيين الإيجيلية في الأردن إضافة لعمله كرئيس للطلبة نفسها في لبنان وسوريا، وذلك بالاستناد لأحكام المادة (١/٤) من قانون مجالس الطوائف الدينية رقم (٢) لسنة ١٩٣٨.

* * * * *

الجنسية الأردنية

- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/١/٢٩ بالموافقة بالاستناد لأحكام المادة (١٧/ب) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته الموافقة على إعادة الجنسية الأردنية للأنسة علياء روجي جوين زغول، وذلك لرغبتها بالعودة إلى المملكة والاستقرار فيها.

الاستملاك

- ١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/١/٢٩ بالاستناد لأحكام المادة (٤/ج) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على استملاك مساحته (٢٦) دونماً و (١١٦ر٤٦م) من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (١) وما مساحته (٢٨) دونماً و (٢٣ر٢٣م) من عدة قطع أراضي من الحوض (٤) رأس الجبل وجميعها من أراضي باعون الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٢٣٦٤) والأسواق عدد (٢٥٨٦) تاريخ ٢٠٠١/١٢/٣٠ استملاكاً مطلقاً لأغراض وزارة الأشغال العامة والإسكان لغايات طريق اشتيفينا/ دير أبي سعيد مشروعا للنفع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك.

- ٢ - أعاد مجلس الوزراء للنظر بالبند (١) من قراره رقم (٤٣١٣) تاريخ ٢٠٠١/١٠/٩ المتضمن الموافقة على استملاك جزء القطعة رقم (٥٥) من الحوض رقم (١٥) المعترض الشرقي من أراضي اربد الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٢٢٤٣) تاريخ ٢٠٠١/٨/٣٠ والمغرب اليوم عدد (١٥٦٢) تاريخ ٢٠٠١/٩/٢ لأغراض المجلس البلدي في اربد استملاكاً مطلقاً مشروعا للنفع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك، وقرر المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/٢/٥ الموافقة على استملاك جزء من القطعة رقم (٥٥٠) من الحوض رقم (١٥) المعترض الشرقي من أراضي اربد وليس كما ورد بقراره المشار إليه أعلاه.

- ٣ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/٢/٥ بالاستناد لأحكام المادة (٤/ج) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على استملاك مساحته دونم واحد و (١٣٤ر٩٢م) من قطعة الأرض رقم (٦) من الحوض رقم (١٢٢) وما مساحته (٢٩) دونماً و (٣٧٥ر٢٥م) من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (١٢٩) وما مساحته (٣٤) دونماً و (٩٥٨ر١١م) من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (١٢١) وما مساحته (٢٠) دونماً و (٨٢٦ر٩٤م) من قطعة الأرض رقم (١١) من الحوض رقم (١٣٠) وجميعها من أراضي السلط وما مساحته (٢٩) دونماً و (٣٧٢ر٨٢م) من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (١٢) من أراضي ميمرا الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١١٤٤٩) والمغرب اليوم عدد (١٦٩٥) تاريخ ٢٠٠٢/١/١٤ استملاكاً مطلقاً لأغراض وزارة الأشغال العامة والإسكان لغايات طريق جامعة البلقاء/ حمرة الصحن مشروعا للنفع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك.

الشؤون البلدية والقروية والبيئة

إعلانات

صادرة عن وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة

يعن لاطلاع العموم ان بلدية معدي الجديدة / لواء دير علا بصفتها
(لجنة تنظيم محلية) قد قررت بقرارها رقم ٥/١ لسنة ٢٠٠٢ واستناداً لاحكام
المادة (٥٢) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦
فرض عوائد تنظيم خاصة وذلك على النحو التالي :-

١	تأمين رخصة البناء للمناطق التجارية والصناعية	فلس	دينار
٢	تأمين رخصة البناء للمناطق السكنية	١٠٠	١٠٠
٣	عوائد عن كل حفرة امتصاصية بالمقطوع	٠٢٥	١٠٠
٤	عوائد عن تصديق أي معاملة بالمقطوع	٠٠٥	١٠٠
٥	عوائد نقل الارث والتخارج مهما كانت المساحة بالمقطوع	٠٠٠	٥٠٠
٦	عوائد نقل الملكية عن كل قطعة ارض بالمقطوع	٠٠٥	١٠٠
٧	اصدار أي شهادة من البلدية	٠٠٢	١٠٠
٨	نقل ملكية رخصة الانشاءات بنسبة ١٠% من رسوم البلدية على الرخصة		
٩	تجديد رخصة البناء المقترح (٣٠%) من قيمة الرخصة السابقة بعد مرور سنة على صدورها وتجديد الرخصة كاملة بعد مرور خمس سنوات		
١٠	عوائد تعبيد وتزفيت بنسبة (٤٠%) من قيمة تكلفة الشوارع أي بواقع (٢٠%) عن كل جانب من جانبي الشارع ،		
١١	يقوم المالك بإنشاء أرصفة وأطراف لبنائه الواقع على الشارع بطول واجهة القطعة المقام عليها البناء وإذا لم يقم بذلك فإن المجلس يقوم بهذه الاعمال على نفقته بعد انذاره واطافة (٢٠%) بدل اشرف .		

١١. يقوم المالك بإنشاء أرضية وأطراف لبناء الواقع على الشارع بطول واجهة القطعة المقام عليها البناء وإذا لم يتم ذلك فإن المجلس يقوم بهذه الأعمال على نفقته بعد إذارته وإضافة (٢٠%) بدل إشراف .

يعن لاطلاع العموم ان لجنة بلدية الهاشمية الجديدة/محافظة الزرقاء بصفتها (الجنة تنظيمية محلية) قد قررت بفراوراهم رقم ١/٥ لسنة ٢٠٠٢ واستنادا لاحكام المادة (٥٢) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ فرض عوائد تنظيم خاصة وذلك على النحو التالي :

فلس	دينار	
٠٠٠	١٠	١-عوائد عن كل حفرة امتصاصية بالمقطوع
٠٠٠	٠٠٠	٢-تجديد رخصة البناء ٥٠% من قيمة الرخصة السابقة باستثناء التأمينات
٠٠٠	٥	٣-عوائد نقل الارث والتخارج والزالة الشبوع وبيع الاموال غير المتقونة وبراءة الذمة
٠٠٠	٥	٤-عوائد عن إعطاء بدل ضائع أو نقل ملكية رخصة البناء بالمقطوع
٠٠٠	٠٠٠	٥-عوائد تعبيد وتزفيت بنسبة ٥٠% من قيمة تكلفة الشوارع أي بواقع ٢٥% على كل جانب من جانبي الشارع
٠٠٠	٠٠٠	٦-استيفاء كامل قيمة تكلفة إنشاء الأرصفة والأطراف حسب طول الوجهة لكل قطعة أرض إذا لم يتم مالك القطعة بإنشاء الرصيف والأطراف بعد انذاره وإضافة ٢٥% بدل اشراق
٠٠٠	٢	٧-عوائد عن تصديق أي معاملة بالمقطوع
٠٠٠	٢	٨-عوائد عن إصدار أي شهادة من البلدية بالمقطوع
٠٠٠	٥	٩-عوائد عن نقل الأثاث لكل قلاب بالمقطوع
٠٠٠	٢٠	١٠-تأمين بدل حفر شارع أو رصيف لغابات توصيل الخدمات
٠٠٠	١٥	١١-عوائد بدل إزالة أنقاض عن كل رخصة بناء
		١٢- تستوفي تأمينات الأبنية المقترحة على النحو التالي:
		المساحة تأمين دهان تأمين بناء تأمين ملجأ
		لغاية ٢١٠٠ ٢٠ دينار ١٠ دنانير ٢٥ دينار
		لغاية ٢٢٠٠ ٤٠ دينار ١٠ دنانير ٢٥ دينار
		لغاية ٢٣٠٠ فأكثر ٦٠ دينار ٣٠ دينار ٢٥ دينار
		١٣-تأمين إنشاء خزان مياه أرضي للمناطق سكن (أ) و(ب) والتجاري ١٠٠٠ ٤٠

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٢) من قانون تنظيم المدن والقرى والبلدية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ م، ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (١٥٦٣) تاريخ ٢٠٠١/١٢/٢٣ م الموافقة على تصديق مخطط احداث شارع وطريق ضمن الاحواض لوات الارقام (٢٣، ٢٢، ٥، ١١) من اراضي حواره في بلدة اربد الكبرى /لواء قصبة اربد تصديقاً مؤكداً.

يعن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقري والبلدية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢/١٠٣ تاريخ ٢٠٠٢/٣، عدم الموافقة على مخطط احداث طريق ضمن القطعة رقم (٢٣) حوض رقم (٢) وذلك في بلدة مرج الحمام/الواء وادي المير.

محکمات من الأصول

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٢/١١٣١ تاريخ ٢٠٠١/٨/١٩ الموافقة على مخطط أحداث شوارع وطرق ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٢٥، ٢٤) من أراضي كفر بوبا في بلدة غرب اربد/ لواء قصبة اربد وحسب المخطط التعديلي رقم (٣) تاريخ ٢٠٠١/٨/٢٢ ووضعه موضع التنفيذ. باستثناء الطريق المارة ضمن القطع ذوات الأرقام (٧٢، ٥٩) حوض رقم (٢٥) تعلن للاعتراض لمدة شهر يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية في لواء قصبة اربد ومكاتب بلدية غرب اربد وتقديم اعتراضاتهم إلى أمين سر مجلس التنظيم الأعلى باليد أو بالبريد المسجل خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية. واعتبار ما جاء بطي كتابي رقم غ/١٤/٩/٢١٦١٧ تاريخ ٢٠٠١/٩/٢٣ لاغيا.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٢/١٥١١ تاريخ ٢٠٠١/١٢/٢ الموافقة على تصديق مخطط أحداث طريق ضمن الحوض رقم (١) من أراضي الصفا في بلدة عجلون الكبرى/ لواء قصبة عجلون تصديقا مؤقتا.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ١٥٥٤ تاريخ ٢٠٠١/١٢/١١ الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع ضمن القطع ذوات الأرقام (٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦) حوض رقم (٢١) وذلك في بلدة أم القطين والمكيفة / لواء البادية الشمالية وحسب المخطط التعديلي رقم (٣) تاريخ ٢٠٠٢/١/١٥ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٢/٤ تاريخ ٢٠٠٢/١/٦ الموافقة على مخطط أحداث طريق وعدم الموافقة على الغاء دخله ضمن القطع ذوات الأرقام (٤٠٠، ١٩٥) حوض رقم (٣) من أراضي سلكب وذلك في بلدة المعراض / لواء قصبة جرش وحسب المخطط التعديلي رقم (٦) تاريخ ٢٠٠٢/١/١٣ ووضعه موضع تنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٣/٦ تاريخ ٢٠٠٢/١/٦ الموافقة على مخطط أحداث طرق ضمن القطع ذوات الأرقام (٣٢، ٤) حوض رقم (١٩) من أراضي كفر خل وذلك في بلدة النسيم / لواء قصبة جرش وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٥) تاريخ ٢٠٠٢/١/١٠ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٤/١٠ تاريخ ٢٠٠٢/١/٦ الموافقة على مخطط تخفيض جزء من شارع ضمن القطعة رقم (٥٨) حوض رقم (١) من أراضي العال وذلك في بلدة حسان الجديدة / لواء ناعور وحسب المخطط التعديلي رقم (٢١) تاريخ ٢٠٠٢/١/١٢ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٢/١٧ تاريخ ٢٠٠٢/١/١٠ الموافقة على مخطط أحداث شوارع ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٤، ٢) من أراضي مادبا وذلك في بلدة مادبا الكبرى/ لواء قصبة مادبا وحسب المخطط التعديلي رقم (٥) تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٢ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٣/١٧ تاريخ ٢٠٠٢/١/١٠ الموافقة على مخطط أحداث واعتماد طريق الفرازي ضمن القطع ذوات الأرقام (٤٠٠، ٣٩، ٣٨، ٣٧، ١٩) الحوض رقم (١٢) الجذب الوسطى وذلك في بلدة مادبا الكبرى / لواء قصبة مادبا وحسب المخطط التعديلي رقم (٣) تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٢ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٤/٢٠ تاريخ ٢٠٠٢/١/١٠ الموافقة على مخطط أحداث طرق ضمن الحوض رقم (٢٥) وذلك في بلدة الشوبك الجديدة / لواء الشوبك وحسب المخطط التعديلي رقم (١٦) تاريخ ٢٠٠٢/١/١٤ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٦/٢٠ تاريخ ٢٠٠٢/١/١٠ الموافقة على مخطط أحداث شارع وطريق ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٢٣، ٢٥) وذلك في بلدة الشوبك الجديدة/ لواء الشوبك وحسب المخطط التعديلي رقم (١٧) تاريخ ٢٠٠٢/١/١٤ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٢) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ م، أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٢٢) تاريخ ٢٠٠٢/١/١٠ الموافقة على مخطط تعديل مسار شارع وتغيير صفة استعمال ضمن القطعة رقم (٥٥٤) حوض رقم (٥) وذلك في بلدة الخالدية / لواء البادية الشمالية وحسب المخطط التعديلي رقم (٨) تاريخ ٢٠٠٢/١/١٦ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ١/٢٦ تاريخ ٢٠٠٢/١/١٠ الموافقة على مخطط أحداث طرق ضمن الحوض رقم (٦) وذلك في بلدة الزرقاء / لواء قصبة الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (٦) تاريخ ٢٠٠٢/١/١٤ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٢/٢٦ تاريخ ٢٠٠٢/١/١٠ الموافقة على مخطط توسعة شوارع ضمن الحوض رقم (٦) وذلك في بلدة الزرقاء / لواء قصبة الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (٦) تاريخ ٢٠٠٢/١/١٤ ووضعه موضع التنفيذ.

يعن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/٣١ تاريخ ٢٠٠٢/١/١٣ الموافقة على مخطط تخفيض سعة طريق من "م" الى "م٦" مع تعديله ضمن الحوض رقم (٨) وذلك في بلدة سحاب /لواء سحاب وحسب المخطط التعديلي رقم (١) تاريخ ٢٠٠٢/١/١٥ ووضع موضع التنفيذ .

يعن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٤٣ تاريخ ٢٠٠٢/١/١٣ الموافقة على مخطط تعديل مسار طريق ضمن القطعة رقم (٤٠٣) حوض رقم (٢) من اراضي ريمون وذلك في بلدة المعراض /لواء قصبة جرش وحسب المخطط التعديلي رقم (٣) تاريخ ٢٠٠٢/١/١٦ ووضع موضع التنفيذ .

يعن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢/٤٠ تاريخ ٢٠٠٢/١/١٣ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن "ب" الى سكن "ج" ضمن الحوض رقم (٧٥) البرنيس من اراضي الطفيلة وذلك في بلدة الطفيلة الكبرى /لواء قصبة الطفيلة وحسب المخطط التعديلي رقم (٤٢) تاريخ ٢٠٠٢/٢/١٠ ووضع موضع التنفيذ .

يعن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٣٧ تاريخ ٢٠٠٢/١/١٣ الموافقة على مخطط تعديل مسار شارع وتوسعة طريق ضمن القطع ذوات الارقام (١٤،٦٣) حوض رقم (١١) العالق من اراضي روضة بسمه وذلك في بلدة ام الجمال الجديدة /لواء البادية الشمالية وحسب المخطط التعديلي رقم (٣) تاريخ ٢٠٠٢/١/١٦ ووضع موضع التنفيذ .

يعن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٣/٤٥ تاريخ ٢٠٠٢/١/١٥ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن "ج" الى تجاري طولي بارتداد امامي "م" ضمن القطع ذوات الارقام (١٠٧٦،١٠٧٥،٧١) حوض رقم (٧) وذلك في بلدة الهاشمية الجديدة /لواء قصبة الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (٧) تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٠ ووضع موضع التنفيذ .

يعن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/٤٥ تاريخ ٢٠٠٢/١/١٥ الموافقة على مخطط الغاء طريق افرازي ومنحنيات ضمن الحوض رقم (٧) وذلك في بلدة الهاشمية الجديدة /لواء قصبة الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (١٣) تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٠ ووضع موضع التنفيذ .

يعن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٤/٤٥ تاريخ ٢٠٠٢/١/١٥ الموافقة على مخطط احداث طريق ضمن الحوض رقم (٣) من اراضي غريسا وذلك في بلدة الهاشمية الجديدة /لواء قصبة الكرك وحسب المخطط التعديلي رقم (١٠) تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٠ ووضع موضع التنفيذ .

يعن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/٤٦ تاريخ ٢٠٠٢/١/١٥ الموافقة على تطبيق احكام الزراعي داخل التنظيم حسب النظام ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٧، ١٣) من أراضي ماعين وذلك في بلدة مادبا الكبرى /لواء قصبة مادبا ووضع موضع التنفيذ .

يعن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢/٤٦ تاريخ ٢٠٠٢/١/١٥ الموافقة على تطبيق احكام الزراعي داخل التنظيم حسب النظام ضمن القطع ذوات الأرقام (٤، ٥) حوض رقم (٩) من أراضي ماعين وذلك في بلدة مادبا الكبرى /لواء قصبة مادبا ووضع موضع التنفيذ .

يعن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/٥٠ تاريخ ٢٠٠٢/١/١٥ الموافقة على تغيير صفة استعمال من زراعي الى سكن "ج" ضمن الحوض رقم (٦) من اراضي الروضة .

وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية واعلانه للاعتراض لمدة شهرين اعتبارا من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية في لواء ناعور ومكاتب بلدية ناعور الجديدة وتكليم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدة ناعور الجديدة خلال مدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١١ تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٢ الموافقة على مخطط الغاء طريق واحداث آخر ضمن القطع ذوات الأرقام (٢٩٨، ٢٩٧، ١١٨) حوض رقم (٧) وذلك في بلدة جرش الكبرى /لواء قصبة جرش وحسب المخطط التعديلي رقم (١٥) تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٤ ووضع موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٢/٦٣ تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٢، الموافقة على مخطط تعديل مسار طريق ضمن القطع ذات الأرقام (١٦، ٤١، ١٧١) ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٢، ١) من أراضي ريمون وذلك في بلدة ريمون/لواء قصبة جرش وحسب المخطط التعديلي رقم (٤) تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٣ ووضع موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٦٥ تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٢، الموافقة على تصديق مخطط أحداث طريق ضمن القطعة رقم (٤) حوض رقم (١) من أراضي راجب في بلدة كفرنجة الجديدة/لواء قصبة عجلون تصديقاً مؤقثاً.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٦٧ تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٢، الموافقة على مخطط أحداث طريق ضمن الحوض رقم (٥) من أراضي بيرين وذلك في بلدة بيرين الجديدة/لواء قصبة الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (٢) تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٨ ووضع موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٣/٧٠ تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٢، الموافقة على مخطط أحداث طريق ضمن الحوض رقم (٢) وذلك في بلدة الرصيفة/لواء الرصيفة وحسب المخطط التعديلي رقم (٤٢) تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٣ ووضع موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٤/٧٠ تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٢، الموافقة على مخطط أحداث طريق ضمن الحوض رقم (١) حي القاسمية وذلك في بلدة الرصيفة/لواء الرصيفة وحسب المخطط التعديلي رقم (٤٤) تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٣ ووضع موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ١/٧١ تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٢، الموافقة على مخطط أحداث شوارع ضمن الحوض رقم (٩) من أراضي أبو نصير وذلك في بلدة عين الباشا الجديدة/لواء عين الباشا وحسب المخطط التعديلي رقم (١٦) تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٧ ووضع موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٢/٧١ تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٢، الموافقة على مخطط تعديل شارع ضمن الحوض رقم (١٣) من أراضي عين الباشا وذلك في بلدة عين الباشا الجديدة/لواء عين الباشا وحسب المخطط التعديلي رقم (١٨) تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٧ ووضع موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٣/٧١ تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٢، الموافقة على مخطط تعديل شارع ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٨، ٤) من أراضي أبو نصير وذلك في بلدة عين الباشا الجديدة/لواء عين الباشا وحسب المخطط التعديلي رقم (١٧) تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٧ ووضع موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٩١) تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٩، عدم الموافقة على مخطط إلغاء جزء من شارع وأحداث طريق ونهاية مغلقة ضمن القطعة رقم (٤٩) حوض رقم (١٤) الدقسه وذلك في بلدة ارحاب الجديدة/لواء قصبة المفرق.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٩١) تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٩، عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع ضمن القطع ذات الأرقام (١) السبح والحوض رقم (٢) مضحي تلجي وذلك في بلدة المفرق الكبرى/لواء قصبة المفرق.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ١/٩٢ تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٩، الموافقة على مخطط تحويل ارتداد التجاري ٣ متر إلى تجاري دون ارتداد أمامي ضمن الأحياء ذوات الأرقام (١٠، ٧) الحوض رقم (٣٣) من أراضي عيمة وذلك في بلدة الطفيلة الكبرى/لواء قصبة الطفيلة وحسب المخطط التعديلي رقم (١) تاريخ ٢٠٠٢/١/٣٠ ووضع موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٩٢) تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٩، عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن ريلي إلى سكن "ب" ضمن القطع ذات الأرقام (٨٤، ١٩، ٤، ٥، ٣٢٤، ٢٩٤) حوض رقم (١٤) من أراضي ارويم وذلك في بلدة الطفيلة الكبرى/لواء قصبة الطفيلة.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ١/٩٤ تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٩، الموافقة على مخطط أحداث طرق ضمن الأحواض ذوات الأرقام (١) أبو زعوره والحوض رقم (٢) القيشانيه من أراضي أم اللخاير والحوض رقم (٢) الحوي من أراضي عين الباشا وذلك في بلدة عين الباشا الجديدة/لواء عين الباشا وحسب المخطط التعديلي رقم (٣١) تاريخ ٢٠٠٢/٢/٥ ووضع موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢/١٠١ تاريخ ٢٠٠٢/٢/٣ الموافقة على مخطط احداث طريق ضمن القطع ذات الارقام (٣١١،١٠٥) حوض رقم (٣) من اراضي كفر عوان وذلك في بلدة برقتن /لواء الكورة وحسب المخطط التعديلي رقم (١) تاريخ ٢٠٠٢/٢/٥ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٣/١٠٣) تاريخ ٢٠٠٢/٢/٣ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن ١ الى تجاري ضمن القطعة رقم (١٧٧) حواض رقم (٣) وذلك في بلدة مرج الحمام /لواء وادي السير .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٢) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ م ، ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (١٠٤) تاريخ ٢٠٠٢/٢/٣ الموافقة على تصديق مخطط احداث شوارع ضمن الاحواض ذات الارقام (١) الامير (١٧) الرقبة (١٨) الثغرة (١٩) الكرم (٢٠) ربوع الصليبيون /لواء وادي السير تصديقا مؤقتا .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١١١ تاريخ ٢٠٠٢/٢/٥ ، عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من زراعي الى تجاري طولي ضمن القطعة رقم (٧٧) حوض رقم (٢) من اراضي ام الدنانير وذلك في بلدة عين الباشا الجديدة /لواء عين الباشا .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (١/١١١) تاريخ ٢٠٠٢/٢/٥ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من نسق لاتصلح للبناء الى سكن شبه متصل ضمن القطعة رقم (١٧٧٩) حوض رقم (٧) وذلك في بلدة الهاشمية الجديدة /لواء قصبة الزرقاء .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٢/١١١) تاريخ ٢٠٠٢/٢/٥ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من نسق لاتصلح للبناء الى سكن شبه متصل ضمن القطعة رقم (١٩٦٥) حوض رقم (٧) وذلك في بلدة الهاشمية الجديدة /لواء قصبة الزرقاء .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٣/١١١) تاريخ ٢٠٠٢/٢/٥ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من نسق لاتصلح للبناء الى سكن شبه متصل بزيادة النسبة المؤية من (٤٨%) الى (٦٠%) ضمن الحوض رقم (٧) وذلك في بلدة الهاشمية الجديدة /لواء قصبة الزرقاء .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٤/١١١) تاريخ ٢٠٠٢/٢/٥ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من نسق لاتصلح للبناء الى سكن شبه متصل ضمن القطعة رقم (٢٠١٥) حوض رقم (٧) وذلك في بلدة الهاشمية الجديدة /لواء قصبة الزرقاء .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٥/١١١ تاريخ ٢٠٠٢/٢/٥ ، عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من نسق لا تصلح للبناء الى سكن شبه متصل ضمن القطعة رقم (٢٠١٨) حوض رقم (٧) وذلك في بلدة الهاشمية الجديدة /لواء قصبة الزرقاء .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٦/١١١ تاريخ ٢٠٠٢/٢/٥ ، عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من نسق لا تصلح للبناء الى سكن شبه متصل ضمن القطعة رقم (٢٠٠٩) حوض رقم (٧) وذلك في بلدة الهاشمية الجديدة /لواء قصبة الزرقاء .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٧/١١١) تاريخ ٢٠٠٢/٢/٥ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من نسق لاتصلح للبناء الى سكن شبه متصل ضمن القطعة رقم (١٩٦٦) حوض رقم (٧) وذلك في بلدة الهاشمية الجديدة /لواء قصبة الزرقاء .

استنادا للفقرة "هـ" من المادة (٤) والفقرة (٤) من البلد "أ" من المادة (١٣) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ وبناء على توصية مجلس التنظيم الاعلى بقراره رقم (١٤٥) تاريخ ٢٠٠٢/٢/١٤ المستندة الى تنسيب مدير دالسرة تنظيم المدن والقرى والابنية المركزية .

أمر باستثناء الاحواض ذات الارقام "٧" فرع مرود من اراضي مرود "أ" سوط البيادر من اراضي مدين "أ" ام الصرفان من اراضي مدين / محافظة الكرك من الاعلان على انها منطقة تنظيم الصادر بموجب قرار مجلس التنظيم الاعلى رقم ١٥ تاريخ ١٩٨٢/١/١٦ ووضعه موضع التنفيذ والقاء مخططات التنظيم الهيكلية والتصيلية المنظمة لهذه المنطقة .

يعلن للاطلاع العموم ان بلدية الشوبك الجديدة بصفتها (لجنة تنظيم محلية) قد قررت بقرارها رقم ٣٠/٢٠٠٢/٥ لسنة ٢٠٠٢ واستناداً لاحكام المادة (٥٢) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ فرض عوائد تنظيم خاصة وذلك على النحو التالي :-

- فلس دينار
- ١ عوائد نقل الارث والتخارج مهما كانت المساحة بالمقطوع ٥٠٠ ٥
 - ٢ عوائد عن كل معاملة بيع ارض مهما بلغت المساحة بالمقطوع ٥٠٠ ٥
 - ٤ عوائد عن اصدار او تصديق أي شهادة من البلدية بالمقطوع ٥٠٠ ٢

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٣/١٣٢ تاريخ ٢٠٠٢/٢/١٠ الموافقة على مخطط احداث والغاء طريق ضمن القطع ذوات الارقام (٧٠٣، ٧٠٨، ٧٢٠، ٧٢٨، ٧٢٩) حوض رقم (٦) الحسن من اراضي عطل الزرقاء والرصيفه وذلك في بلدة الزرقاء /لواء قصبة الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (٧) تاريخ ٢٠٠٢/٢/١١ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/١٣٨ تاريخ ٢٠٠٢/٢/١٢ الموافقة على تصديق مخطط احداث طرق ضمن الحوض رقم (٨) المطربة في بلدة الموقر/لواء الموقر تصديقاً مؤقتاً.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٨٤٨ تاريخ ٢٠٠١/٦/٢١ الموافقة على مخطط تعديلات تنظيمية ضمن القطع ذوات الارقم (٩٥، ٩٤، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ٢٩٧) حوض رقم (٥) وذلك في بلدة الخالدية /لواء البادية الشمالية الغربية وحسب المخطط التعديلي رقم (١٣) تاريخ ٢٠٠٢/١/١٤ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/٨ تاريخ ٢٠٠٢/١/٦ الموافقة على مخطط تعديل مسار شارع ضمن القطع ذوات الارقام (٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦) حوض رقم (١٣) وذلك في بلدة جرش الكبرى /لواء قصبة جرش وحسب المخطط التعديلي رقم (٦٧) تاريخ ٢٠٠٢/١/١٥ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢/٨ تاريخ ٢٠٠٢/٢/٦ الموافقة على مخطط اضافة تنظيم باحكام سكن "ج" ضمن القطع ذوات الارقام (١٠، ٩) حوض رقم (١٠) وذلك في بلدة جرش الكبرى /لواء قصبة جرش وحسب المخطط التعديلي رقم (٦٦) تاريخ ٢٠٠٢/١/١٤ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٣/٨ تاريخ ٢٠٠٢/١/٦ الموافقة على مخطط تعديل مسار طريق ضمن القطع ذوات الارقام (١٨، ١٢، ١١) حوض رقم (٢٢) من اراضي سول وذلك في بلدة جرش الكبرى /لواء قصبة جرش وحسب المخطط التعديلي رقم (٧) تاريخ ٢٠٠٢/١/١٥ ووضعه موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١٠/٩ تاريخ ٢٠٠٢/١/٦ الموافقة على اضافة تنظيم ضمن الحوض رقم (٣) من اراضي ام البساتين وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية واعلانه للاعتراض لمدة شهرين اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية في لواء ناعور ومكاتب بلدية ام البساتين وتقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدية ام البساتين مدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/١٠ تاريخ ٢٠٠٢/١/٦ الموافقة على تغيير صفة استعمال من زراعي الى سكن "ج" ضمن الحوض رقم (١) من اراضي حسان وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية واعلانه للاعتراض لمدة شهرين اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية في لواء ناعور ومكاتب بلدية حسان الجديدة وتقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدية حسان الجديدة مدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/٩ تاريخ ٢٠٠٢/١/٦ الموافقة على اضافة تنظيم ضمن الحوض رقم (٤) من اراضي ام البساتين وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية واعلانه للاعتراض لمدة شهرين اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية في لواء ناعور ومكاتب بلدية ام البساتين وتقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدية ام البساتين خلال مدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية في لواء ناعور ومكاتب بلدية ام البساتين وتقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدية ام البساتين خلال مدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٣/١٠ تاريخ ٢٠٠٢/١/٦ الموافقة على مخطط احداث طريق ضمن القطعة رقم (٧٢) حوض رقم (٣) من اراضي العال وذلك في بلدة حسيان الجديدة/لواء ناعور وحسب المخطط التعديلي رقم (١٠) تاريخ ٢٠٠٢/١/١٣ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٥/٢٠ تاريخ ٢٠٠٢/١/١٠ الموافقة على مخطط احداث طرق وشارع ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٢٧، ٢٥) من اراضي الشوبك وذلك في بلدة الشوبك الجديدة/لواء الشوبك وحسب المخطط التعديلي رقم (١٩) تاريخ ٢٠٠٢/١/١٤ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٧/٢٠ تاريخ ٢٠٠٢/١/١٠ الموافقة على مخطط تخفيض سعة منحني ضمن القطعة رقم (١٢٦) حوض رقم (٢٧) الكنتج من اراضي الشوبك وذلك في بلدة الشوبك الجديدة/لواء الشوبك وحسب المخطط التعديلي رقم (١٨) تاريخ ٢٠٠٢/١/١٤ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢٩ تاريخ ٢٠٠٢/١/١٠ الموافقة على مخطط احداث طريق ضمن الحوض رقم (٢٢) وذلك في بلدة جريبيا /لواء قصبة الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (٨) تاريخ ٢٠٠٢/١/١٤ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٣٢ تاريخ ٢٠٠٢/١/١٣ الموافقة على مخطط تخفيض شوارع من ٢٠ متر الى ١٦ متر ضمن الحوض رقم (٩) من اراضي الحاتمية وذلك في بلدة الموقر/لواء الموقر وحسب المخطط التعديلي رقم (١٤) تاريخ ٢٠٠٢/١/١٦ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٣٥ تاريخ ٢٠٠٢/١/١٣ الموافقة على تصديق مخطط احداث شارع ضمن الحوض رقم (٨) المطبوع في بلدة الموقر/لواء الموقر تصديقا مؤقتا .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١٤٠ تاريخ ٢٠٠٢/١/١٣ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من مباني عامة الى سكن ج ضمن القطعة رقم (١٦١) حوض رقم (٦٥) وذلك في بلدة الطفيلة الكبرى /لواء قصبة الطفيلة وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٧) تاريخ ٢٠٠٢/١/١٦ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢/٤٢ تاريخ ٢٠٠٢/١/١٣ الموافقة على الغاء طريق ضمن القطع ذوات الأرقام (٢٠٩، ٢٠٨) حوض رقم (٣) من اراضي مرصع

وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهرين اعتبارا من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية في لواء قصبة جرش ومكاتب بلدية باب عمان وتقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدة باب عمان خلال مدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٣/٤٤ تاريخ ٢٠٠٢/١/١٥ الموافقة على مخطط احداث طريق وعدم الموافقة على احداث دخله اخرى ضمن الحوض رقم (٦) من اراضي رميمين وذلك في بلدة السلط الكبرى /لواء قصبة السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٠) تاريخ ٢٠٠٢/١/١٧ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢/٥٠ تاريخ ٢٠٠٢/١/١٥ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من اراضي الى سكن أخضر وسكن ب- ضمن الأحواض ذوات الأرقام (١، ٢، ٣) من اراضي العال

وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهرين اعتبارا من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية.

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية في لواء ناعور ومكاتب بلدية حسيان الجديدة وتقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدة حسيان الجديدة خلال مدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٥١ تاريخ ٢٠٠٢/١/١٥، الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن "ب" الى تجاري طولي ضمن الأحواض ذات الأرقام (٢، ١) وذلك في بلدة مرج الحمام / لواء وادي السير وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٢) تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٠ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٥٧/٢ تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٠، الموافقة على تصديق مخطط احداث شارع سعة ١٢ متر ضمن الحوض رقم (١٦) من أراضي الحصن في بلدة اربد الكبرى / لواء قصبة اربد تصديقا مؤقتا.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٢) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ م، ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٨٠) تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٧ الموافقة على تصديق مخطط احداث شارع سعة ١٠ م ضمن الأحواض ذات الأرقام (٢، ١) من أراضي عقربا وحوض رقم (٦) من أراضي اعراعر / لواء ذيبان تصديقا مؤقتا.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٨٥ تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٩، الموافقة على مخطط تعديل مسار طريق ضمن القطع ذات الأرقام (٧١٨، ٧١٩) حوض رقم (٣) من أراضي ابدن وذلك في بلدة السرو / لواء بني كنانة وحسب المخطط التعديلي رقم (١٩) تاريخ ٢٠٠٢/٢/٣ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢/١٠٣ تاريخ ٢٠٠٢/٢/٣، عدم الموافقة على مخطط احداث طريق ضمن القطعة رقم (٢٣) حوض رقم (٢) وذلك في بلدة مرج الحمام / لواء وادي السير.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١٠٥ تاريخ ٢٠٠٢/٢/٣، عدم الموافقة على مخطط تعديل طريق ضمن القطع ذات الأرقام (٣٠٩، ٣٠٦) حوض رقم (٢) وذلك في بلدة الكرك الكبرى / لواء قصبة الكرك.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١٠٦ تاريخ ٢٠٠٢/٢/٣، عدم الموافقة على مخطط تعديلات تنظيمية ضمن الأحواض ذات الأرقام (١٤، ١٥) من أراضي ركنين وذلك في بلدة الكرك الكبرى / لواء قصبة الكرك.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١٠٧ تاريخ ٢٠٠٢/٢/٣، عدم الموافقة على مخطط إلغاء شارع واحداث آخر ضمن الحوض رقم (٥) من أراضي رجم الشامي الغربي وذلك في بلدة الموقر / لواء الموقر.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٣/١١٢ تاريخ ٢٠٠٢/٢/٥، الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من ١٢ متر الى ٨ متر ضمن القطع ذات الأرقام (٨٥، ٨٦) حوض رقم (٦) من أراضي وادي شعيب في منطقة برق وذلك في بلدة الملق الكبرى / لواء قصبة السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (١٠) تاريخ ٢٠٠٢/٢/٦ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١١٤ تاريخ ٢٠٠٢/٢/٥، الموافقة على مخطط تعديلات شوارع ضمن القطعة رقم (٢٢) حوض رقم (٤) من أراضي الملق وذلك في بلدة الملق الكبرى / لواء قصبة الملق وحسب المخطط التعديلي رقم (٢) تاريخ ٢٠٠٢/٢/١١ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢/١١٧ تاريخ ٢٠٠٢/٢/٥، الموافقة على مخطط تعديل مسار طريق ضمن القطع ذات الأرقام (٣٤٤، ٤١٣) حوض رقم (٥٨) التين من أراضي الطفيلة وذلك في بلدة الطفيلة الكبرى / لواء قصبة الطفيلة وحسب المخطط التعديلي رقم (٤٠) تاريخ ٢٠٠٢/٢/٦ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١١٩ تاريخ ٢٠٠٢/٢/٥، الموافقة على مخطط تعديلات تنظيمية ضمن الحوض رقم (٢) من أراضي العنابية وذلك في بلدة الكرك الكبرى / لواء قصبة الكرك وحسب المخطط التعديلي رقم (٥) تاريخ ٢٠٠٢/٢/٦ ووضعه موضع التنفيذ.

إعلان

• يعلن لإطلاع العموم في منطقة كازويبا أن اللجنة اللوائية للتنظيم في لواء قصبة أريد قررت بقرارها رقم (٢٢٠) لعام ٢٠٠١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدية غرب أريد رقم (٥/٨) لعام ٢٠٠١ والمتضمن:

- ١ - تخفيض سعة الشارع التنظيمي (١٢م) وتعديل مساره ليصبح بعرض (١٠م) في القطع ذات الأرقام (١٩٥، ١٩٧، ٢٩٣، ٤٤٦، ٣٦٠، ٣٧٩، ٢٠٤، ٢٠٣) من حوض رقم (١٨).
 - ٢ - إحداث طريق بعرض (٨م) في القطع (٢٣، ٤٠٥) من حوض رقم (١٨).
 - ٣ - إلغاء طريق بعرض (٦م) في القطع (٣٧٩، ٢٣) من حوض رقم (١٨).
 - ٤ - اعتماد الحد الأفرازي للشارع المار في القطع ذات الأرقام (٣٥٧، ٣٧٦، ٣٥٨، ٢٣، ٣٨٢، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤) من حوض رقم (١٨) تنظيمياً لمطابقة الشارع الأفرازي مع التنظيم.
- وأعلن ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدية (غرب أريد) إذا كان ما يوجب الاعتراض على أن تكون مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

لأول المومني

متصرف لواء قصبة أريد
رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

إعلانات

صادرة عن متصرف لواء قصبة السلط رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم
السيد ثامر الفايز

• يعلن لإطلاع العموم بمقتضى أحكام المادتين (٢٠، ٢١) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية للتنظيم قررت الموافقة على إيداع إعلان مخطط للشارع المصدق تصديقاً مؤقتاً بقرار مجلس التنظيم الأعلى رقم (٨٨٠) تاريخ ١٩٩٦/٦/٢٣ ضمن الحوض رقم (٢٧) ولدي التناكس من أرضي السلط.

للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة اللوائية وذلك اعتباراً من تاريخ نشر الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية مطولة باسم رئيس اللجنة اللوائية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

• يعلن لإطلاع العموم بمقتضى أحكام المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية للتنظيم قررت الموافقة على اعتماد الشارع الأفرازي تنظيمياً والمار بالقطع ذات الأرقام (٤٨، ٤٧، ٤٦) حوض رقم (١) الحندقوق واعتماد باقي الشارع المفتوح على الواقع تنظيمياً والمار بالقطع ذات الأرقام (٣، ٤، ٥، ٢٥، ٢١، ٢٢) من نفس الحوض واستحداث طريق (٦م) مار بالقطعة رقم (٣) من نفس الحوض وإحداث طريق آخر بالقطع ذات الأرقام (٢٣، ٢٥) من نفس الحوض وحسب المخطط المرفق والسند من قبل مجلس البلديات.

• وأعلن إيداع المخطط للاعتراض لمدة أسبوعين لدى مكتب مكراتير اللجنة اللوائية وذلك اعتباراً من تاريخ نشر الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية مطولة باسم رئيس اللجنة اللوائية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

• يعلن لإطلاع العموم بمقتضى أحكام المادتين (٢٠، ٢١) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية للتنظيم وبناء على قرار اللجنة المحلية لبلدية العارضة الجديدة رقم (٢٠١/٣٢) لسنة ٢٠٠١ والمتضمن الموافقة على إيداع إعلان مخطط تعديل مسار الشارع التنظيمي ذو السعة (١٢م) المار بالقطعة رقم (٢١) حوض رقم (٦) تل حجاج من أراضي خشلة وكذلك تفسير سعة استعمال جزء من القطعة المذكورة من مباني عامة ومدارس إلى سكن (أ) حسب المجاور.

للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لبلدية العارضة الجديدة وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية مطولة باسم رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

إعلانات

صادرة عن متصرف لواء قصبة الزرقاء رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم
السيد ناجي محمود

• أعلنت اللجنة اللوائية للتنظيم في متصرفية لواء قصبة الزرقاء على قرار اللجنة المحلية في بلدية الزرقاء رقم (٤٧/١١) تاريخ ٢٠٠١/١١/١٥ والمخطط التنظيمي المتضمن: تعديل مسار الشارع التنظيمي بسعة (١٢م) المار من أمام القطع ذات الأرقام (٤٨٥٤ - ٤٨٥٩) (٥٠٤١ - ٥٠٤٣) (٥٠٤٤ - ٥٠٤٩) (٤٧٣٨ - ٤٧٤١) (٤٧٤١ - ٤٧٤٢) شمالياً.

والقطع ذات الأرقام (٥٠٥٠، ٤٨٧٨، ٤٨٧٦، ٤٨٧٤، ٤٨٧٢، ٤٨٧٠، ٤٨٠١، ٤٨٠٢، ٤٧٤٤، ٤٧٤٣، ٤٧٤٢، ٥٠٥٩) وجميع هذه القطع تقع ضمن لوحة (١٠ + ٩) من أراضي البتراوي حوض رقم (٧) بركة برخ لوحة تنظيمية رقم (٢) وذلك لوجود إحالة عند مدخل ومخرج الشارع المذكور وعدم تطابق اللوحين مع بعضهما مع الإبقاء على سعة هذا الشارع التنظيمية (١٢م) واعتماده حسب ما هو

مقرر على لوحة الأراضي والمساحة وحسب المخطط المرفق.

• يعلن لإطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (٦) لسنة ٢٠٠٢ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية للتنظيم الملوه عنه بإعلاء والمخطط التنظيمي وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

• يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعوم بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

• أعلنت اللجنة اللوائية للتنظيم في متصرفية لواء قصبة الزرقاء على قرار اللجنة المحلية في بلدية الزرقاء رقم (١٦/٥٢) تاريخ ٢٠٠١/١٢/٢٦ والمخطط التنظيمي المتضمن: تخفيض سعة الشارع التنظيمي بسعة (١٢م) والمار من أمام القطع ذات الأرقام (٣٥٧١، ٣٥٧٥، ٣٥٧٦، ٣٥٩٠، ٣٥٧٢، ٣٥٧٧، ١٦) ضمن حوض رقم (١١) الزوامره لوحة رقم (١٩٥) من أراضي صقل الزرقاء والرصفة لوحة تنظيمية رقم (٤) وذلك من سعة (١٢م) إلى سعة (٦م) وحسب ما هو مقرر على لوحات دائرة الأراضي والمساحة وأربع

الضلع الواقع على المباني القائمة على القطع المذكورة أعلاه وحسب المخطط المرفق.

• يعلن لإطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (٩) لسنة ٢٠٠٢ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية للتنظيم الملوه عنه بإعلاء والمخطط التنظيمي. وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

• يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعوم بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

- اطلعت اللجنة اللوائية للتنظيم في متصرفية لواء قصبة الزرقاء على قرار اللجنة المحلية في بلدية الزرقاء رقم (٤٦/٢٦) تاريخ ٢٠٠١/١١/٧ والمخطط التنظيمي المتضمن: إلغاء الجزء الغربي من الدوار الواقع على شارع الجيش عند التقائه بشارع أبو بكر الصديق أمام القطع ذوات الأرقام (٢٣٨٠، ١٢٧٢) حوض (١) البتراري حي (١) القروية لوحة رقم (٨) من أراضي خربة خو لوحة تنظيمية رقم (٦) واستحداث منحنيات كيرلات وحسب المخطط المرفق وذلك لوجود إشارة ضوئية في الموقع مغلقة حسب التعديل ولوجود أبنية قائمة قديماً في سعة الدوار ورفع الضرر عن الأبنية وحسب المخطط المرفق.
- يعلن لإطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (١٨) لسنة ٢٠٠٢ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية للتنظيم المنوه عنه بأعلاه والمخطط التنظيمي. وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.
- يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعاه بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

- اطلعت اللجنة اللوائية للتنظيم في متصرفية لواء قصبة الزرقاء على قرار اللجنة المحلية في بلدية الضليل رقم (٢/٤٢/٢٠٠١) تاريخ ٢٠٠١/١٠/٢٩ والمخطط التنظيمي المتضمن: تغيير صفة الاستعمال للقطع أرقام (١٨٠٤) والقطعة المجاورة رقم (١٧٥٣) حوض رقم (١١) للملاحة الشرقية من مدارس مقترحة إلى سكن (أ) حسب المجاور كون القطعة رقم (١٨٠٤) تم التخلي عنها من قبل التربة وحسب المخطط المرفق.
- يعلن لإطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (٣٥٧) لسنة ٢٠٠١ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية للتنظيم المنوه عنه بأعلاه والمخطط التنظيمي. وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.
- يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعاه بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

- اطلعت اللجنة اللوائية للتنظيم في متصرفية لواء قصبة الزرقاء وبصفتها لجنة تنظيم محلية على كتاب السيد مدير الشؤون البلدية والقروية والبيئة رقم (١٩/٢/١٩٩٧) تاريخ ٢٠٠٢/١/٦ المتضمن إلغاء جزء من الشوارع المار بالقطعة رقم (١٤٠) حوض رقم (٢) استبعاداً من أراضي أم الصليح وغريسا وإحداث نهاية مغلقة بالقطعة رقم (٢٠٤) من نفس الحوض وحسب المخطط المرفق.
- يعلن لإطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٢ الموافقة على ما جاء بكتاب السيد مدير الشؤون البلدية والقروية والبيئة المنوه عنه بأعلاه والمخطط التنظيمي. وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.
- يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعاه بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

- اطلعت اللجنة اللوائية للتنظيم في متصرفية لواء قصبة الزرقاء وبصفتها لجنة تنظيم محلية على كتاب السيد مدير الشؤون البلدية والقروية والبيئة رقم (٣٦/١/٤/٣) تاريخ ٢٠٠٢/١/١٣ المتضمن: تغيير صفة استعمال جزء من القطعة رقم (١٩) من صفة مساجد إلى صفة مناطق حرفية حسب المجاور وذلك لوجود مسجد قائم بمساحة كافية وذلك ضمن حوض رقم (١) خنا من أراضي مزرعة الريان وحسب المخطط المرفق.
- يعلن لإطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٢ الموافقة على ما جاء بكتاب السيد مدير الشؤون البلدية والقروية والبيئة المنوه عنه بأعلاه والمخطط التنظيمي. وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.
- يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعاه بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

- اطلعت اللجنة اللوائية للتنظيم في متصرفية لواء قصبة الزرقاء وبصفتها لجنة تنظيم محلية على كتاب السيد مدير الشؤون البلدية والقروية والبيئة رقم (٤٧/٩/٥) تاريخ ٢٠٠٢/١/١٦ المتضمن أحداث شوارع مقترحة بسعة (١٢م) والتي تمر بمحاذاة القطع ذوات الأرقام (١٢٦، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥) وطريق مقترح بسعة (١٠م) يمر من القطعة رقم (١٢٤) وشارع (١٢م) مقترح يمر بالقطعة رقم (٤) وكذلك الشارع بسعة (٢٠م) يمر من القطع (١٣٤، ١٢٣، ١٢٢، ٤) ضمن الحوض رقم (٢) رجوم ضيف الله من أراضي مزرعة الضليل وحسب المخطط المرفق.
- يعلن لإطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٢ الموافقة على ما جاء بكتاب السيد مدير الشؤون البلدية والقروية والبيئة المنوه عنه بأعلاه والمخطط التنظيمي واعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.
- يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعاه بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

اعلان

- اطلعت اللجنة اللوائية للتنظيم في متصرفية لواء قصبة الزرقاء على قرار اللجنة المحلية في بلدية أم الصليح وغريسا رقم (٣٧/٢٠٠٠) تاريخ ٢٠٠٠/٩/٢١ والمخطط التنظيمي المتضمن استحداث طريق سعة (١٦م) لغاية الخدمات يمر من القطع ذوات الأرقام (٣١٦، ٧١٣) حوض رقم (٥) الضليل من أراضي غريسا وإعلان إلى شارع (٢٠م) التنظيمي وذلك لخدمة المنزل القائم على القطعة (٧١٣) وحسب المخطط المرفق لهذه الغاية.
- يعلن لإطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (٣٧٥) لسنة ٢٠٠٠ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية للتنظيم المنوه عنه بأعلاه والمخطط التنظيمي وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.
- يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعاه بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

على قعدان الفاي
متصرف لواء قصبة الزرقاء
رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

اعلان

- يعلن لإطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية للواء قصبة الكرك قد اطلعت على قرار لجنة بلدية الكرك الكبرى رقم (٤٤/١٢) لعام ٢٠٠١ والمتضمن الموافقة على تنظيم القطع ذوات الأرقام (١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١) حوض (٣) بأحكام سكن ريفي.
- وبعد التداول قررت اللجنة اللوائية الموافقة على ما ورد بقرار لجنة بلدية الكرك الكبرى المشار اليه أعلاه وذلك بتحويل القطع الواردة فيه من زراعي إلى أحكام سكن ريفي (ضمن أراضي زيد بن حارثة من أراضي مدين). وإيداع اعلان ذلك للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين وجوز لذوي العلاقة الاطلاع على ذلك وتقديم اعتراضاتهم والتراعاتهم لدى لجنة بلدية الكرك الكبرى معطوله باسم رئيس اللجنة وذلك خلال المدة القانونية المشار اليها أعلاه مدعاه بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية.

على الحرم
متصرف لواء قصبة الكرك
رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

إعلانات

اجتمعت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في لواء قصبة المرق في تاريخ ٢٧/١١/٢٠٠١ واظلمت على كتاب السيد مدير الشؤون البلدية والقروية والبيئة لمحافظة المرق رقم (٨١٧/٩/١٣) بتاريخ ٢٥/١٠/٢٠٠١ والمتضمن اعتماد الطريق الزراعي سعة (٨٦) المار من القطعة رقم (١٩٩) من حوض رقم (١) من أراضي نادره كطريق للخدمات وكذلك تكملة ترسيم الطريق المذكور بسعة (٨٦) كطريق خدمات ليصل لنهاية القطعة المذكورة من الجهة الجنوبية.

وبعد التداول قررت اللجنة اللوائية بقرارها رقم (١٢٩) لعام ٢٠٠١ للموافقة على قرار اللجنة المحلية الاثاف الذكر واعلان ايداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين.

سليم الرواحله

متصرف لواء قصبة المرق

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

إعلان

يعن لاطلاع عموم ان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية بمتصرفية لواء قصبة الطفيلة قد قررت الموافقة على ايداع مخطط احداث شوارع وطرق لغايات الخدمات في منطقة عر/ لواء قصبة الطفيلة وضمن الأحواض ذوات الأرقام (٢٤، ٢٣، ٢٢، ٢١) والمصدق تصديقاً مؤقثاً بموجب قرار مجلس التنظيم الأعلى رقم (١٨٥٤) تاريخ ١٠/١٢/٢٠٠٠ للاعتراض لمدة شهرين اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

بحق لمن له المصلحة الاطلاع على المخطط المودع لدى مكتب اللجنة اللوائية حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضه الى سكرتير اللجنة خلال المدة القانونية للاعتراض.

عبد الله السعادية

متصرف لواء قصبة الطفيلة

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

إعلان

يعن لاطلاع عموم ان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية بمتصرفية لواء قصبة الطفيلة وبعد ان اطلعت على قرار اللجنة المحلية في مجلس بلدي العين البيضاء رقم (١١) بند (٣) والمتضمن الموافقة على إلغاء الشارع التنظيمي سعة (٨٦) والتي كانت تصل المقبرة عن السكن ضمن القطعة رقم (٨١) حوض (١٥) حابل وذلك بعد ان تم إلغاء صلة المقابر.

قررت اللجنة اللوائية الموافقة على المخطط المقترح وإيداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

بحق لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط المودع لدى اللجنة المحلية حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضه الى رئيس البلدية خلال المدة القانونية للاعتراض.

سليم الرواحله

متصرف لواء قصبة الطفيلة

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

إعلانات

صادرة عن متصرف لواء قصبة جرش رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم السيد فواز نجيب ارشيدات

تعن اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى والأبنية في متصرفية لواء قصبة جرش انها قد قررت بقرارها رقم (٢٤) بند (١٠) تاريخ ٢/١٠/٢٠٠١ الاطلاع على قرار اللجنة المحلية لبلدية سكاك رقم (٢٢) بند (ب) تاريخ ٣٠/٦/٢٠٠١ والمتضمن تقليص سعة شارع من (١٢) الى (٨) وذلك ضمن القطع ذوات الأرقام (١٣، ٧، ٦، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤) من حوض رقم (٣) البلد وتعديل مساره بازاحته للجهة الغربية وضمن القطع المذكورة وإزاحته الى الغرب مع ابقائه على سعيته ضمن القطعة رقم (٨٦) من حوض رقم (٢) مقطع القرية ومن الطريق سعة (٨٦) وعلى استقامتها لتصل الى الشارع المعدل وضمن الفضلة الفاصلة بين القطعة رقم (٢١) والطريق سعة (٨٦) لتصبح جزء من الطريق (٨٦) وهي على شكل مثلث لا يستفاد منه وهي مقطوعة من القطعة رقم (١٣) وتغيير صفة استعمال الجزء الواقع بين الشارع المقترح من سكن (ب) الى سكن (ج). فان اللجنة اللوائية تقرر الموافقة على تخفيض سعة الشارع الى (٨) لتفادي المازل المقاسة في سعة الشارع. وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين حيث يجوز لأصحاب العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى مكتب اللجنة المحلية مدعومة بالمخططات التوضيحية اللازمة وذلك خلال المدة القانونية المقررة.

تعن اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى والأبنية في متصرفية لواء قصبة جرش انها قد قررت بقرارها رقم (٢٩) بند (١١) تاريخ ٢٤/١٢/٢٠٠١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لبلدية باب عمان رقم (١٤) بند (١) تاريخ ١٣/١١/٢٠٠١ والمتضمن تعديل مسار الدخلة سعة (٨٦) المارة ضمن القطعة رقم (٧٧٥) حوض (١) والمائدة للسيد سلمان خليل جابر وشركاه وذلك لوجود عوائق وأعمدة في سعة الدخلة المسارة تعديلها وتلافاً لدفع تعويضات من البلدية وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين حيث يجوز لأصحاب العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى مكتب اللجنة المحلية مدعومة بالمخططات التوضيحية اللازمة وذلك خلال المدة القانونية المقررة.

تعن اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى والأبنية في متصرفية لواء قصبة جرش انها قد قررت بقرارها رقم (١٨) بند (٣) تاريخ ٢٦/٦/٢٠٠١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لبلدية سكاك رقم (١٢) بند (٢) تاريخ ١٤/٤/٢٠٠١ والمتضمن ترسيم طريق سعة (٨٤) من الشارع العام سعة (٨٤) وحتى بداية القطعة رقم (٥٤٠) وضمن القطعة رقم (١٧٦) من حوض رقم (٣) البلد لتخفيف المازل القائمة على القطعة وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين حيث يجوز لأصحاب العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى مكتب اللجنة المحلية مدعومة بالمخططات التوضيحية اللازمة وذلك خلال المدة القانونية المقررة.

تعن اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى والأبنية في متصرفية لواء قصبة جرش انها قد قررت بقرارها رقم (٥) بند (٩) تاريخ ٣١/١٢/٢٠٠٢ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لبلدية جرش الكبرى رقم (١٩/١) تاريخ ٢/١/٢٠٠٢ والمتضمن تحويل شارع باب عمان بداية لتقلبه بشارع الملك عبد الله وحتى شارع الحسين وصلى التل الى تجاري طولي وعلى حده الشرقي فقط باستثناء المناطق المنظمة تجارياً وذلك لوجود مبنى أبنية قائمة بشكل تجاري وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين حيث يجوز لأصحاب العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى مكتب اللجنة المحلية مدعومة بالمخططات التوضيحية اللازمة وذلك خلال المدة القانونية المقررة.

• تعلن اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى والأبنية في متصرفية لواء قصبة جرش وبصفتها لجنة تنظيم محلية أنها قد قررت بقرارها رقم (٥) بند (١) تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٠ الاطلاع على كتاب السيد مدير الشؤون البلدية والقرية والأبنية رقم (١/١) تنظيم عام/ ٩٦ تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٧ والمتضمن الاستعداد المقدم من الدكتور علي مصطفى أبو الكشك ورفقاه والذي يطلب فيه اعتماد طريق زراعي بسعة (٣) لغاية الخدمات المحلي للقطع نوات الأرقام (٥٨، ٥٩، ٦٢، ٦٣، ٦٤) من حوض رقم (٧) من أراضي الكثة فإن اللجنة اللوائية تقر الموافقة على القرار وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وبصحيفتين محليتين حيث يجوز لأصحاب العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى مكتب اللجنة اللوائية مدعاه بالمخططات التوضيحية اللازمة وذلك خلال المدة القانونية المقررة.

• تعلن اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى والأبنية في متصرفية لواء قصبة جرش وبصفتها لجنة تنظيم محلية أنها قد قررت بقرارها رقم (٢٦) بند (٤) تاريخ ٢٠٠١/١٠/٢٣ الاطلاع على قرار مجلس التنظيم الأعلى رقم (١٨٦) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢٠ والمتضمن ترسيم شوارع لغاية الخدمات ضمن الحوض رقم (١٤) ام جوده من أراضي ساكب. فإن اللجنة اللوائية تقر الموافقة على القرار وإعلان جميع الشوارع والطرق المصنفة تصديقاً مؤلفاً بموجب قرار مجلس التنظيم الأعلى رقم (١٨٦) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢٠ للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وبصحيفتين محليتين حيث يجوز لأصحاب العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى مكتب اللجنة المحلية مدعاه بالمخططات التوضيحية اللازمة وذلك خلال المدة القانونية المقررة.

اعلان

• يعلن للعموم في بلدة العيون بأن اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى في متصرفية لواء قصبة جرش بحثت بقرارها رقم (١) تاريخ ٢٠٠٢/١/١٤ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدة العيون رقم (١٨) لفرة (٤) تاريخ ٢٠٠١/١٢/٤ والمتضمن أحداث طريق بعرض (٤) بالقطعة رقم (٩٠) من حوض رقم (٦) من أراضي راسون بلدة العيون وذلك حسب الترسيم المعد لهذه الغاية. وإيداع اعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وبصحيفتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية للتنظيم في بلدة العيون خلال المدة القانونية مرفقه بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

روحي الكايد
متصرف لواء قصبة جرش
رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

اعلانات

صادرة عن متصرف لواء قصبة مادبا رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم
السيد عودة الله العيسيات

• يعلن لاطلاع العموم في بلدة غرناطة/ مادبا الكبرى بأن اللجنة اللوائية لتنظيم والأبنية في لواء قصبة مادبا قررت بقرارها رقم (٦) لسنة ٢٠٠٢ الموافقة على قرار لجنة التنظيم المحلية في بلدية مادبا الكبرى رقم (٦٩) تاريخ ٢٠٠١/١٢/٣١ والمتضمن تخفيض سعة الشارع التنظيمي والمار بالقطع نوات الأرقام (٢٩، ٤٤، ٤٩) من سعة (١٢) إلى سعة (١٠) ضمن الحوض رقم (٦) ترقيع الضرر عن البناء القائم على القطعة رقم (٤٩) لتعديل مسار الشارع المار بالقطع (٥٢، ٥٣) وزيادة سعة من (٣) إلى سعة (٦) كونه متفرعاً ومجاوراً على الواقع وتخفيض سعة الشارع المار بالقطعة رقم (٥٢) من سعة (١٢) إلى سعة (٦) ترقيع الضرر عن البناء القائم كونه مقابلاً قبل التنظيم والمار بالطريق سعة (٦) المار بالقطعة رقم (٥٣) من حوض رقم (٦٩).

• وإيداع اعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وبصحيفتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية خلال المدة القانونية مرفقه بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

• يعلن لاطلاع العموم في بلدة غرناطة والعريش/ مادبا الكبرى بأن اللجنة اللوائية لتنظيم والأبنية في لواء قصبة مادبا قررت بقرارها رقم (٢) لسنة ٢٠٠٢ الموافقة على قرار لجنة التنظيم المحلية في بلدية مادبا الكبرى رقم (٦٧) تاريخ ٢٠٠١/١٢/٣١ والمتضمن تعديل مسار الشارع الرئيسي المار بالقطع نوات الأرقام (٣٩ - ٧٨ - ٥٢ - ٤١ - ٤٢) من حوض رقم (٦) صرارة لربع الضرر عن المنزل القائم على القطعة رقم (٤١).

• وإيداع اعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وبصحيفتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية للاعتراض خلال المدة القانونية مرفقه بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية اللازمة.

• يعلن لاطلاع العموم في بلدة غرناطة والفيصلية/ مادبا الكبرى بأن اللجنة اللوائية لتنظيم والأبنية في لواء قصبة مادبا قررت بقرارها رقم (٤) لسنة ٢٠٠٢ الموافقة على قرار لجنة التنظيم المحلية في بلدية مادبا الكبرى رقم (٦٨) تاريخ ٢٠٠١/١٢/٣١ والمتضمن تعديل مسار الشارع الواصل بين بلدة الفيصلية وبلدة غرناطة ضمن القطع نوات الأرقام (٧٥، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣) من حوض رقم (٥) غرناطة لربع الضرر عن البناء القائم على القطعة رقم (١٦١) من حوض رقم (٥) كما هو معد حسب التعديل وإيداع اعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وبصحيفتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية خلال المدة القانونية للاعتراض مرفقه بالمخططات والأوراق الثبوتية اللازمة.

• يعلن لاطلاع العموم في بلدة المأمونية/ مادبا الكبرى بأن اللجنة اللوائية لتنظيم والأبنية في لواء قصبة مادبا قررت بقرارها رقم (٣) لسنة ٢٠٠٢ الموافقة على قرار لجنة التنظيم المحلية في بلدية مادبا الكبرى رقم (٦٦) تاريخ ٢٠٠١/١٢/٣١ والمتضمن رفع إشارة العجز عن القطعة رقم (٤٩) من حوض رقم (١) من أراضي كفيرات أبو خنان من أراضي المأمونية من مباني عامة وتحويلها إلى سكن (ب). وإيداع اعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وبصحيفتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية خلال المدة القانونية للاعتراض مرفقه بالمخططات والأوراق الثبوتية اللازمة.

اعلانات

صادرة عن متصرف لواء بني كنانة رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم
السيد محمد الفريجات

• يعلن لاطلاع العموم في بلدة الكفارات أن اللجنة اللوائية للتنظيم في لواء بني كنانة قررت بقرارها رقم (١٨٠) لعام ٢٠٠١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدة الكفارات رقم (١٢/١٠) لعام ٢٠٠١ والمتضمن تخفيض سعة الشارع المار بقطع الأراضي نوات الأرقام (٢٠، ٢١) حوض رقم ١٤ حصة من أراضي عقربا من (١٢) ليصبح (١٠) بحيث يكون التخفيض الواقع مترين من القطعة رقم (٢١) وذلك تجلباً لهم الملل المقام على القطعة رقم (٢١) من نفس الحوض وحسب المخططات المعد لهذه الغاية من قبل بلدية الكفارات.

• وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وبصحيفتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم معولة باسم رئيس اللجنة المحلية في بلدة الكفارات خلال مدة الاعتراض وإنشاء ساعات الدوام الرسمي مدعاه بمخططات توضيحية والأوراق الثبوتية.

اعلان

وكان لإصلاح العموم في بلدة المزيريب بأن اللجنة الولائية للتخطيط والأبنية في لواء بني كنانة اطلعت على قرار اللجنة المحلية في بلدة المزيريب رقم (١٦/١١) تاريخ ١٩٩٦/٦/١٦ والمتضمن الموافقة على الفءاء الارتداد التجاري المحاذي للشارع الرئيسي المراد بالبطع ثروات الأرقام (١١، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨،

قررت اللجنة بقرارها (١٦٤) تاريخ ١٦/١١/٢٧ الموافقة على التعديل المقترح واعلانه للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

يجوز للنوي العلاقة الاطلاع على القرار وتقديم اعتراضاتهم أو اقتراحاتهم الى رئيس اللجنة المحلية في بلدة المرديب خلال المدة القانونية على ان تكون مدعاه بمخططات توضيحية.

حسين حمود الضمور
متصرف لواء بلي كنانة
رئيس اللجنة الولائية للتعليم

اعلان

يعلن اطلاع العموم في بلدة مكنة بأن اللجنة الثوابية للتعليم في لواء بني كنانة اطلعت على قرار اللجنة المحلية في بلدة مكنة رقم (٥/١٦) تاريخ ١٩٩٩/١١/١٧ والمتمسك بالعقيدة في إلغاء الأجزاء التنظيمية من الشوارع سنة (١٤٠٠) المار بالقطعة رقم (٩٢) حوض رقم (٦١) حيث أن الشارع بقيت ملكية القطعة ولكن المنقولة لزراعة وخارج حدود التنظيم وحسب المخططات المعدة لهذه الغاية.

قررت اللجنة بقرارها رقم (٥٢) تاريخ ٢٠٠٠/٤/٩ الموافقة على التعديل المقترح وإعلانه للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريئتين محليتين.

يجوز لأي من العائلة تقديم اعتراضاتهم أو اقتراحاتهم إلى رئيس اللجنة المحلية في بلدة ملكا خلال المدة المحددة على أن تكون مدعاه بخطوات توضيحية.

**فاروق حتمل القاضي
متصرف لواء بني كنانة
رئيس اللجنة الثورية للتعليم**

اعلانات

صادرة عن متصرف لواء الرمثا رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

السيد ونس الحراحشة

• وعن اطلاع السوم في لواء الرمثا بأن اللجنة اللوائية للتخطيط في لواء الرمثا وبصفقتها لجنة تنظيم محلية قررت بقرارها رقم (٢٥٦/ ٢٠٠١) تاريخ ٢٠٠١/١٢/٣٠ الموافقة على أحداث مشوارع تخدمية ضمن الاحواض ذوات الأرقام (٢٥، ٢٧، ٣٢، ٣١) من اراضي مدينة الرمثا لغايات تخديم المنطقة بالمياه والكهرباء والوارد بموجب كتاب السيد مدير الشؤون البلدية والقروية والبيئة للواء الرمثا رقم (١٢٢/١٧٣٩) تاريخ ٢٠٠١/١٢/٣٠ واعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجرينتين محليتين بحيث يجوز لأي العلاقة الاطلاع عليه والتقدم باعتراضاتهم والتراعاتهم مغولة باسم مدير الشؤون البلدية والقروية والبيئة للواء الرمثا وخلال المدة القانونية وثناء ساعات الدوام الرسمي مدعاه بالمخططات التوضيحية والوثائق الثبوتية.

• يعلن لامتلاك العموم في بلدة البويضة/ الرمثا بأن اللجنة الثابتة للتنظيم في لواء الرمثا قررت بقرارها رقم (٥٢/٢٠٠١) تاريخ ١٢/٤/٢٠٠١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية البلدية الرمثا الجديدة رقم (٩٤/٢٠٠١) تاريخ ١٠/١/٢٠٠١ المتضمن تعديل مسار الشارع المار بالقطعة رقم (٣) من العرض رقم (٣) من اراضي بلدة البويضة لوجود بناء بسعة الطريق بمساحة (١٠٠م) ومرصع بقرار رقم (١٥١/١٩٩٨/١٢/١٦ من قبل البلدية وقضايا لدفع التعويضات من قبل البلدية وكما هو مبين على المخطط المرفق والمعد لهذه الغاية من قبل البلدية واعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريئتين محليتين بحيث يجوز لأي من المصلحة الاملاص عليه والتقدم باعراضاتهم والمتراحاتهم مطولة باسم رئيس اللجنة المحلية في بلدة الرمثا الجديدة وخلال المدة القانونية وثناء مساعات السلاوم الرسمي مدعاه بالمخططات التوضيحية والوثائق الثبوتية.

• يعين اصطلاح الصوم في بلدة الطرطوش بأن اللجنة الثابتة للتخطيط في سواء الرملة قررت بقرارها رقم (٢٠٠١/٤٥) بتاريخ ٢٥/٩/٢٠٠١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية رقم (٢٠٠١/٢٧) بتاريخ ٨/٨/٢٠٠١ والمتضمن تخفيض سعة شارع الملك غازي من (١٠م) الى (٨م) من الجهة الجنوبية المحلي للقطع لوقت الأرقام (٢١٢، ٣٢، ٨، ٩، ٧، ٥، ٦) والقطعة (٤) سابقا (٢٤١، ٢٤٢) حاليا والقطعة (٢) من حوض رقم (١٧) من أراضي بلدة الطرطوش وذلك لتخفيف الضرر عن الأهلية المتحالفة للشارع من الجهة الجنوبية وكما هو مبين بالمخططات المرسمة من قبل بلدية الطرطوش والمعدة لهذه الغاية واحال ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريعتين محليتين بحيث يجوز لأي ذي العلاقة الاعتراض عليه والتقدم باعتراضاتهم واقتراحاتهم معزولة باسم رئيس اللجنة المحلية في بلدة الطرطوش وخلال المدة القانونية والخاصة ساعات الدوام الرسمي مذهبها بالمخططات التوضيحية والوثائق الثابتة.

هكذا من القول

• يعلن لاطلاع عموم في مدينة الرمثا بأن اللجنة اللوائية للتنظيم في لواء الرمثا قررت بقرارها رقم (٢٠٠١/٥٥) تاريخ ٢٠٠١/١٢/١١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لبلدية الرمثا الجديدة رقم (٢٠٠١/١٦) تاريخ ٢٠٠١/١٠/١ المتضمن إلغاء الشارع المار ما بين قطع الأراضي ذوات الأرقام (٢٧٤، ٢٧٣، ٣٣، ٣٢١) من الحوض رقم (٢٨) حي الجلمه حيث ان الشارع المشار اليه شارع فرعي ويتعارض مع ابلدية قائمة تكلف البلدية تعويضات بامضه في المصالحه عليها وحسب المخططات المعده لهذه الغاية من قبل البلدية واعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، بحيث يجوز لذوي العلاقة الاطلاع عليه والتقدم باعتراضاتهم واقتراحاتهم معتولة باسم رئيس اللجنة المحلية في بلدية الرمثا الجديدة وخلال المدة القانونية واثناء ساعات الدوام الرسمي مدعوه بالمخططات التوضيحية والوثائق الثبوتية.

اعلان

• يعلن للعموم بان لجنة التنظيم اللوائية للواء الكورة اطلعت على قرار اللجنة المحلية رقم (٩/٣) لعام ٢٠٠١ في بلدية رابية الكورة/ منطقة زمال والمتضمن: تعديل كبرف الشارع الواقع على الجهة الشرقية للقطعة رقم (٢١) حوض رقم (٥)، وتعديل الشارع على الواجهة الجنوبية للقطعة وحسب المخطط التنظيمي. قررت اللجنة الموافقة على المشار اليه اعلاه واعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدية رابية الكورة/ منطقة زمال خلال المدة القانونية على ان تكون مدعومه بالمخططات التوضيحية.

الدكتور زيد خالد الزويقات

مصرف لواء الكورة

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

اعلان

• يعلن للعموم بان لجنة التنظيم اللوائية للواء الكورة اطلعت على قرار اللجنة المحلية رقم (١/٤) لعام ٢٠٠٢ في بلدية برفش/ منطقة كفرصان المتضمن تعديل وتخفيض سعة الشارع من (١٢م) الى (١٠م) والمار بين القطع ذوات الأرقام (٣٩٠، ٤٦٥، ٤٦٤، ١٨٠، ٤٤٣، ٤٤٥، ٤٤٤، ٥، ٣٨٣، ٣٣٩، ٤٤٦، ٤٤٨، ٤٤١، ٥٢٣، ٤٨٢، ٥٠٢، ٥٠٣، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٦١، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ٤٢٣، ٤٢٨، ٤٢٥، ٤٢٦، ٣١٢، ٣١٦، ٣١٨) حوض رقم (٥) صيرة زيد من اراضي كفرصان. قررت اللجنة الموافقة على المشار اليه اعلاه واعلان ذلك للاعتراض لمدة اسبوعين اعتبارا من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدية برفش (منطقة كفرصان) خلال المدة القانونية على ان تكون مدعومه بالمخططات التوضيحية.

الدكتور زيد خالد الزويقات

مصرف لواء الكورة

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

اعلان

• تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في لواء وادي السير بأنها اطلعت على قرار اللجنة المحلية لمجلس بلدي مرج الحمام رقم (٨١٤) تاريخ ٢٠٠١/٩/١٧ والمتضمن الموافقة على إلغاء الدفلة المارة من القطع ذوات الأرقام (١١٨، ١١٩، ١٢٧، ١٢٦) حوض رقم (٦) المدورة لوجود أبنية قائمة على هذا الجزء من الشارع. بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكتب رئيس بلدية مرج الحمام أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهر من تاريخ نشره للاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

فكر نولان العدوان

مصرف لواء وادي السير

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

اعلان

• تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في لواء وادي السير بأنها اطلعت على قرار اللجنة المحلية لمجلس بلدي مرج الحمام رقم (٧٥٣) تاريخ ٢٠٠١/٩/١٠ والمتضمن الموافقة على تخفيض سعة الشارع من (٢٠م) الى (٢٠م) ضمن الأحواض (٩) الحويطي و (١٠) خربة خنيفة وحسب المخطط التوسعي لواردي في مكتب معالي وزير الشؤون والقروية والبلدية رقم (١٩٠٥١/٩/٧٤/م) تاريخ ٢٠٠١/٨/٢٣. بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكتب رئيس بلدية مرج الحمام أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهر من تاريخ نشره للاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

فكر نولان العدوان

مصرف لواء وادي السير

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

اعلان

• تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في مصرفية لواء ناعور بأنها اطلعت على قرار اللجنة المحلية لمجلس بلدي أم البساتين رقم (٢٠٠١/٩٩) تاريخ ٢٠٠١/١٠/٢٣ والمتضمن تحويل صفة قسباتي العامة الى صفة مسكن (ج) حسب المجاور بقطع ذوات الأرقام (٥٧٢، ٥٧٤، ٥٧٢، ٥٧٤، ٤٥١، ٤٤٥، ٤٥٠) المرزوه من اصل القطعة رقم (٢١) حوض رقم (١) أم البرك من اراضي أم البساتين مع إلغاء الطريق التنظيمي سعة (٦م) المحاذي للمباني العامة والمار بقطع المرزوة ذوات الأرقام (٤٤٤، ٤٥٠) واعتماد الطريق الفرعي التنظيمي. قررت اللجنة اللوائية في لواء ناعور بقرارها رقم (٢١١) لعام ٢٠٠١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية اعلاه واعلان ايداعه للاعتراض لمدة شهر اعتبارا من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمجلس بلدي أم البساتين أثناء الدوام الرسمي حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

نيسر الضمور

مصرف لواء ناعور

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

إعلان

- تعلن اللجنة الوالية للتنظيم والأبنية في متصرفية لواء ناعور بأنها اطلعت على قرار اللجنة المحلية لمجلس بلدي لم القطين والمنشأة قبل الدمج رقم (٢١/١) تاريخ ٢٠٠١/٩/١٥ المتضمن لحدوث طريق لتقسيب سعة (٦)م وبهناية مظلة ضمن القطعة رقم (١٥) حوض رقم (٢٩) عراقوب لم القطين.
- قررت اللجنة الوالية في لواء ناعور بقرارها رقم (٢١٢) لعام ٢٠٠١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية اعلاه واعلان ايداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية وجريبتين محليتين بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمجلس بلدي ناعور قبل الدمج أثناء الدوام الرسمي حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

نسيم للضمور
متصرف لواء ناعور
رئيس اللجنة الوالية للتنظيم

إعلان

- يعن لاطلاع العموم في بلدة الشقيق - لواء ذيبان بأن اللجنة الوالية للتنظيم والأبنية للواء ذيبان قد قررت بقرارها رقم (٨٦) لسنة ٢٠٠١م الموافقة على استحداث دخله سعة (٦) والغاء الجزء الواقع خارج الطريق ضمن القطعة رقم (٢٩) حوض رقم (٨) اراضي الشقيق حسب المخططات المعدة لهذه الغاية وايداع اعلاسه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريبتين محليتين. ويجوز لأصحاب العلاقة الاطلاع عليه لدى سكرتير اللجنة المحلية في مجلس بلدي ذيبان مدعين قتراحتهم واعتراضاتهم بالأوراق الثبوتية اللازمة وخلال المدة افلة الذكر.

نسيم الخصاولة
متصرف لواء ذيبان
رئيس اللجنة الوالية للتنظيم

إعلان

- يعن لاطلاع العموم في بلدة الذهبية/ لواء ذيبان بأن اللجنة الوالية للتنظيم والأبنية للواء ذيبان قد قررت بقرارها رقم (٨٨) لعام ٢٠٠١م الموافقة على استحداث شارع سعة (١٦)م لغاية الخدمات على القطعة رقم (٦) حوض رقم (٦) من اراضي بلدة الذهبية وحسب ما هو موضح على المخطط المعد لهذه الغاية وايداع اعلاسه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريبتين محليتين. ويجوز لأصحاب العلاقة الاطلاع عليه لدى سكرتير اللجنة الوالية في متصرفية لواء ذيبان مدعين قتراحتهم واعتراضاتهم بالأوراق الثبوتية اللازمة وخلال المدة افلة الذكر.

نسيم الخصاولة
متصرف لواء ذيبان
رئيس اللجنة الوالية للتنظيم

إعلان

- تعلن اللجنة الوالية والأبنية في لواء الجزيرة بأنها قررت الموافقة على قرار مجلس بلدي الجزيرة الجديدة رقم (١١/٦/١٨) تاريخ ٢٠٠١/١١/١٢ المتضمن ايداع المخطط المصدق موكناً بقرار مجلس التنظيم الاعلى رقم (١٠٣٤) تاريخ ١٩٩٨/٧/١٤ للمار بالقطعة رقم (٢) حوض رقم (٩) مسن اراضي لم امانة تصديقاً نهائياً.
- بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على قرار البلدية والمخطط في مكتب اللجنة في بلدية الجزيرة الجديدة أثناء الدوام الرسمي لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريبتين محليتين حيث اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة سالفة الذكر.

عكلة ياسين الحمايدة
متصرف لواء الجزيرة
رئيس اللجنة الوالية للتنظيم

إعلان

- يعن لاطلاع العموم في منطقة جحفية بأن اللجنة الوالية للتنظيم للواء المزار الشمالي قد قررت بقرارها رقم (١٢٠) تاريخ ٢٠٠١/١١/٨ الموافقة على القرار الاول لبلدية المزار الجديدة رقم ١١٤/٧ تاريخ ٢٠٠١/١٠/٢.
- والمتمضم الغاء الدخل سعة (٦)م والمارة بالقطعتين رقم (٧١٣، ٧١٥) حوض رقم (٦) من اراضي منطقة جحفية والاستعاضة عنها بطريق سعة (٣)م ضمن القطعة رقم (٧١٣) وقررت اعلاسه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريبتين محليتين. ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم خلال المدة المذكورة اعلاه الى مكتب اللجنة المحلية مدعاه بالمخططات والوثائق اللازمة.

كامل الطيات
متصرف لواء المزار الشمالي
رئيس اللجنة الوالية للتنظيم

إعلانات

- صادرة عن متصرف لواء الشويك رئيس اللجنة الوالية للتنظيم السيد حسين البلاسية
- اجتمعت اللجنة الوالية للتنظيم والأبنية في لواء الشويك واطلعت على قرار لجنة التنظيم المحلية للجنة بلدية الشويك الجديدة رقم ٢٠٠١/٥١/١١ تاريخ ٢٠٠١/١٠/٣٠ والمتضمن الموافقة على اضافة تنظيم سكن (ج) واستحداث شوارع ضمن القطع ذات الارقام (٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥) حوض (٤١) هارون وحسب المخططات المرفقة والمعدة لهذه الغاية.
- وبعد التداول قررت اللجنة الوالية بقرارها رقم (٦٣) لسنة ٢٠٠١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية الاعلاه المذكور واعلان ايداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية ومجليتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التوضيحية لدى لجنة بلدية الشويك الجديدة وتقديم اعتراضاتهم خلال المدة القانونية اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض مدعاه بالأوراق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

اجتمعت اللجنة الوالية للتنظيم والإبنية في لواء الشوبك وأطلعت على قرار لجنة التنظيم المحلية للجنة بلدية الشوبك الجديدة رقم ٢٠٠١/٥٠/٦ تاريخ ٢٠٠١/١٠/٢٠ والمتضمن الموافقة على تعديل مسار الطريق التنظيمي سعة (٨)م حسب الواقع المعد والواقع ضمن القطعة رقم (٢٤) حوض (٢) الشريفة وحسب المخطط المرفق والمعد لهذه الغاية.

وبعد التداول قررت اللجنة الوالية بقرارها رقم (٦١) لسنة ٢٠٠١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية الألف الذكر وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين ويجوز لأي العلاقة الإطلاع على المخططات التوضيحية لدى لجنة بلدية الشوبك الجديدة وتقديم اعتراضاتهم خلال المدة القانونية إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض مدعاه بالأوراق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

اجتمعت اللجنة الوالية للتنظيم والإبنية في لواء الشوبك وأطلعت على قرار لجنة التنظيم المحلية للجنة بلدية الشوبك الجديدة رقم ٢٠٠١/٥١/١٢ تاريخ ٢٠٠١/١٠/٢٠ والمتضمن الموافقة على تعديل مسار شارع سعة (١٦)م والمار بمحاذاة القطع ذات الأرقام (٣٥٤، ٣٤٨، ٣٥٠، ٣٥٢، ٤٤٧، ٤٤٥، ٤٧٠، ٣٤٤، ٤٧٣) حوض (٣٧) البقعة الشمالي وحسب المخطط المرفق والمعد لهذه الغاية.

وبعد التداول قررت اللجنة الوالية بقرارها رقم (٦٥) لسنة ٢٠٠١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية الألف الذكر وذلك حسب الواقع المعد وشبكة الأعمدة لإزالة الضرر عن المنزل القائم وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين ويجوز لأي العلاقة الإطلاع على المخططات التوضيحية لدى لجنة بلدية الشوبك الجديدة وتقديم اعتراضاتهم خلال المدة القانونية إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض مدعاه بالأوراق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

اجتمعت اللجنة الوالية للتنظيم والإبنية في لواء الشوبك وأطلعت على قرار لجنة التنظيم المحلية للجنة بلدية الشوبك الجديدة رقم ٢٠٠١/٥٦/٥ تاريخ ٢٠٠١/٩/١٨ والمتضمن الموافقة على إحداث طريق سعة (٦)م ضمن القطعة رقم (١٥٣) حوض (٤٢) البقعة الجنوبي وحسب المخطط المرفق والمعد لهذه الغاية.

وبعد التداول قررت اللجنة الوالية بقرارها رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية الألف الذكر وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين ويجوز لأي العلاقة الإطلاع على المخططات التوضيحية لدى لجنة بلدية الشوبك الجديدة وتقديم اعتراضاتهم خلال المدة القانونية إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض مدعاه بالأوراق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

اجتمعت اللجنة الوالية للتنظيم والإبنية في لواء الشوبك وأطلعت على قرار لجنة التنظيم المحلية للجنة بلدية الشوبك الجديدة رقم ٢٠٠١/٥٠/٧ تاريخ ٢٠٠١/١٠/٢٣ والمتضمن الموافقة على تعديل مسار الشارع التنظيمي للشارع سعة (٢٠)م حسب الواقع المعد ضمن الحوض رقم (٢) الشريفة وضمن القطع ذات الأرقام (١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ٤٨، ٤٩، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٦) وحسب المخطط المرفق والمعد لهذه الغاية.

وبعد التداول قررت اللجنة الوالية بقرارها رقم (٦٠) لسنة ٢٠٠١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية الألف الذكر وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين ويجوز لأي العلاقة الإطلاع على المخططات التوضيحية لدى لجنة بلدية الشوبك الجديدة وتقديم اعتراضاتهم خلال المدة القانونية إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض مدعاه بالأوراق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

إعلان

يعلن لإطلاع العموم بمقتضى أحكام المانيتين (٢٠، ٢١) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة الوالية للتنظيم في لواء عين الباشا قررت الموافقة على إيداع إعلان مخطط تحويل القطع ذات الأرقام (٩٢، ٩١، ٩٠) وجزء من القطعة رقم (٩٤) حوض رقم (١٢) الكمالية من سكن رئيسي إلى سكن (ج) وتحويل جزء من القطعة رقم (٩٤) وحسب المخطط المعد من قبل بلدية عين الباشا.

سكن (ب) مصادق إلى سكن (ج) لتوحيد أحكام القطعة (٩٤) وحسب المخطط المعد من قبل بلدية عين الباشا.

للاعتراض لمدة خمسة عشر يوماً لدى مكتب اللجنة المحلية لبلدية عين الباشا وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم والقراراتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية مغوية باسم رئيس اللجنة المحلية لبلدية عين الباشا خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

أحمد الصالح
مصرف لواء عين الباشا
رئيس اللجنة الوالية للتنظيم

إعلان

تعن اللجنة الوالية للتنظيم والإبنية في مصرفية لواء الموقر بأنها قررت بقرارها رقم (٨٤) لعام ٢٠٠١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمجلس بلدي الموقر/ منطقة الموقر المتضمن الموافقة على تعديل الشارع بعرض (١٢)م وكذلك الشارع بعرض (٣٠)م ليطبق مع الواقع الذي تم تخطيطه والزالة للضرر عن الإبنية والمسجد حسب المخطط المعد لهذه الغاية علماً بأن الجزء المحصور بين الأراضة والشارع المقترح سكن (ج) بالحوض رقم (٧).

بحيث يمكن لأي العلاقة الإطلاع على القرار المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمجلس بلدي الموقر/ منطقة الموقر أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهر من تاريخ نشره للإعلان في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة المسافة الذكر.

قسم علي الصرايرة
مصرف لواء الموقر
رئيس اللجنة الوالية للتنظيم

إعلان

يعلن لإطلاع العموم في بلدة (كفرلجة) بأن اللجنة الوالية للتنظيم في مصرفية لواء كفرلجة قد قررت بقرارها رقم (١) تاريخ ٢٠٠٢/١/٢ الموافقة على الاقتراح الوارد على كتاب السيد مدير الشؤون البلدية والقروية والبيئة رقم (٧٨٩/١/٧) تاريخ ٢٠٠١/١٠/٧ والمتضمن إلغاء الشارع المرسوم ضمن القطع ذات الأرقام (٢٥٤، ٢٥٥، ٢٣٩) من حوض رقم (١٣) الجميمة من أراضي كفرلجة وحسب الترسيم المعد لهذه الغاية.

وقررت الموافقة وإيداعه لإطلاع لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدين محليتين ويجوز لأي العلاقة الإطلاع على المخططات التوضيحية والقراراتهم في سكرتير اللجنة الوالية في مصرفية لواء كفرلجة خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

صالح أحمد الفرع
مصرف لواء كفرلجة
رئيس اللجنة الوالية للتنظيم

إعلان

• يعلن لإطلاع العموم في بلدة الزبيدية بأن اللجنة اللوائية في متصرفية لواء البادية الشمالية الغربية قررت بقرارها رقم (١) لعام ٢٠٠٢ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدة الزبيدية رقم (١٨) لعام ٢٠٠١ والمتضمن توسيع الطريق سعة (٦) م والمار ما بين القطع القطع ذات الأرقام (٧٠٤، ٧٠٦) بالحوض رقم (٨) ليصبح (١٠) وذلك بناء على طلب سلطة مياه المشرق وشركة كهرباء أريد.

وأعلن ذلك للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم والمتراهاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدة الزبيدية خلال المدة القانونية على أن تكون مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

مفيد عنتابه

متصرف لواء البادية الشمالية الغربية
رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

إعلانات

• صادرة عن متصرف لواء الرصيفة رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم السيد عبدالله الحديد

• أطلعت اللجنة اللوائية للتنظيم في متصرفية لواء الرصيفة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم في بلدة الرصيفة رقم (٢٣٢٦) لسنة ٢٠٠١ والمخطط التنظيمي المتضمن تغيير صفة استعمال القطعة رقم (٧٥١) حوض (٣) رجم الجبل من تنظيم سكن بأحكام خاصة إلى تنظيم تجاري عمق ١٤ متر حسب البناء القديم. يعلن لإطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (٨) لسنة ٢٠٠٢ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية الملوثة عنه إعلانه مع المخطط التنظيمي. ويجوز لذوي العلاقة الإطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا ما كان ما يوجب الاعتراض مدعاه بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

• أطلعت اللجنة اللوائية للتنظيم في متصرفية لواء الرصيفة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم في بلدة الرصيفة رقم (٣٠٠٦) لسنة ٢٠٠١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدة الرصيفة رقم (٢٩/٨) تاريخ قطع الأراضي ذات الأرقام (٧١٢، ٧١٣، ٧٦٤، ٧٦٥) حوض (١) للثقب من أراضي عطل الرصيفة من سكن (١) إلى تجاري طولي بارتفاع اثناسي أربعة أمتر وبأقي الأحكام حسب للنظام وحسب المخطط المعد لهذه الغاية.

• يعلن لإطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (٢) لسنة ٢٠٠٢ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية الملوثة عنه إعلانه مع المخطط التنظيمي. ويجوز لذوي العلاقة الإطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا ما كان ما يوجب الاعتراض مدعاه بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

• أطلعت اللجنة اللوائية للتنظيم في متصرفية لواء الرصيفة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم في بلدة الرصيفة رقم (٢٩٥١) لسنة ٢٠٠١ والمخطط التنظيمي المتضمن استحداث طريق بسعة (٤) م حسب مخططات الأتوار الأولى لمنطقة شمال بجوز حوض (٣) للفلاح في القانسية وحسب المخطط المعد لهذه الغاية.

• يعلن لإطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (٤) لسنة ٢٠٠٢ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية الملوثة عنه إعلانه مع المخطط التنظيمي. ويجوز لذوي العلاقة الإطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا ما كان ما يوجب الاعتراض مدعاه بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

مفيد عنتابه
متصرف لواء الرصيفة
رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

• أطلعت اللجنة اللوائية للتنظيم في متصرفية لواء الرصيفة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم في بلدة الرصيفة رقم (٥٣١) لسنة ٢٠٠٠ والمخطط التنظيمي المتضمن الموافقة على الطلب المقدم من لعمد عبدالقادر المومني والغاء الشارع المخترق لبناءه وحسب المخطط المعد لهذه الغاية وذلك للقطعة رقم (٧٣٥) حوض (١) حي الحسين.

• يعلن لإطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٢ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية الملوثة عنه إعلانه مع المخطط التنظيمي. ويجوز لذوي العلاقة الإطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا ما كان ما يوجب الاعتراض مدعاه بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

إعلان

• يعلن لإطلاع العموم في منطقة سول بأن اللجنة اللوائية للتنظيم لواء المزار الجنوبي قد أطلعت على كتاب السيد مدير الشؤون البلدية والقروية لواء المزار الجنوبي رقم (س/٢٩/٢٩٩) تاريخ ٢٠٠١/١٢/١٠. والمتضمن لحداد طريق سعة (٦) م للقطعة رقم (٧٥) حوض (١٣) من أراضي سول لغايات الإنشائية القائمة على تلك القطعة.

• وأقرت اللجنة بقرارها رقم (١) تاريخ ٢٠٠٢/١/٧ الموافقة على ذلك وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم والمتراهاتهم لدى سكرتير لجنة التنظيم في متصرفية لواء المزار الجنوبي بعد الإطلاع على المخططات التوضيحية ضمن المدة القانونية للاعتراض.

هاشم محمد السحيم

متصرف لواء المزار الجنوبي بالوكالة.
رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

إعلان

• يعلن لإطلاع العموم في بلدة حولاً للوسطية أن اللجنة اللوائية للتنظيم في لواء الوسطية قررت بقرارها رقم (٦) لعام ٢٠٠١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدة حولاً للوسطية رقم (٢٩/٨) تاريخ ٢٠٠٠/١١/٢٥. والمتضمن تخفيض سعة الشارع للتنظيمي المار بالقطع ذات الأرقام (١٢، ١٤، ١٥، ١٦، ٨٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢) من حوض رقم (٣) الحمر الجنوبي من أراضي كارعان من (١٢) م إلى (١٠) م حسب المخططات التفصيلية.

• وأعلن ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم للجنة المحلية في بلدة حولاً للوسطية إذا كان ما يوجب الاعتراض على أن تكون مرفقة بالمخططات والأوراق الثبوتية اللازمة.

ماروق القاضي

متصرف لواء الوسطية
رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

إعلانات

صادرة عن أمين عمان رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم في

أمانة عمان الكبرى المهندس نضال الحديب

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٥٤٢) تاريخ ٢٠٠١/٧/٢٢ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١) ع/٢٠٠١/٤٤/أبو نصير (المتضمن : - تعديلاً تنظيمياً للمخطط التعديلي رقم (١) ع/١٩٩٣/٨/أبو نصير) تاريخ ٢٠٠١/٧/٢٢ والخاص بالحجارة رقم (٧) من اسكان أبو نصير وكما هو موضح على المخطط في منطقة (أبو نصير) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٨٠١) تاريخ ٢٠٠١/١٠/٢٨ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١) ع/٢٠٠١/٧٠/العبلي (المتضمن : - تحويل استعمال قطعة الأرض رقم (١٥٣٩) حوض (١١) وادي السلط والتي أصبحت تحت رقم (١٥٧٦) بعد اقتراف الطريق الرضائي من سكن إلى تجاري طولي ضمن سكن (ج) بارتداد أمامي (٣) متر وإستيفاء تعويض بقيمة (٣٠) ثلاثون ديناراً للمتر المربع الواحد من مساحة القطعة وكما هو موضح على المخطط لدى منطقة (العبلي) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٥) تاريخ ٢٠٠٢/١/٦ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١) ع/٢٠٠١/٤٧/أبو نصير (المتضمن : إعطاء صنف استعمال سكن بأحكام خاصه ، وتجاري بأحكام خاصه ، مواقف سيارات ، حدائق و شوارع ضمن الحارة رقم (٤) وكما هو موضح على المخطط لدى منطقة (أبو نصير) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٢١) تاريخ ٢٠٠٢/١/١٣ الموافقة على إعادة إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١) ع/٢٠٠١/٧٥/النصر (المتضمن إستحداث شوارع وتنظيم استعمال سكن (ج) لجزء من قطعة الأرض رقم (٩٥) وكذلك تنظيم استعمال سكن (د) ومباني عامة وتجاري محلي ضمن سكن (د) لقطعة الأرض رقم (٣١) حوض (٣) الحديبين وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية في منطقة (النصر) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهر واحد من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريئتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٢٩) تاريخ ٢٠٠٢/١/١٣ والموافقة على إيداع المخطط التعديلي رقم (١) ع/٢٠٠٢/٢٣٥/خزبية السوق (المتضمن : - استحداث شوارع وتنظيم استعمال سكن (ج) لقطع الأراضي الثيبية أرقامها ضمن حوض (٩) الرقيسه الغربيه وحوض (١٠) الرقيسه الشرقيه وحوض (١٢) خزبيه الرقيسه وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية في منطقة (خزبية السوق) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريئتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٣٦) تاريخ ٢٠٠٢/١/١٣ والموافقة على إيداع المخطط التعديلي رقم (١) ع/٢٠٠٢/٥١/أبو نصير (المتضمن : تعديل أحكام قطعه الأرض رقم (٣) الواقعة ضمن الحارة رقم (١) من مشروع اسكان أبو نصير المرحلة الاولى ليصبح الارتداد من جهة الطريق متر واحد بدلاً من ثلاثة أمتار مع استيفاء تعويض بواقع (١٠٠٠) ألف دينار قبل وضع المخطط موضع التنفيذ. وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية في منطقة (أبو نصير) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريئتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

تعلمن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤٢) تاريخ ٢٠٠٣/١/٢٠ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠١/٣٥) رأس العين (المتضمن : توسعة شارع من القطعة رقم (٢٢٢٣) حوض (٣٣) المدينة لوجة (٩٤) وكما هو موضح على المخطط لدى منطقة (رأس العين) ووضعه موضع التنفيذ إستناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

تعلمن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤٦) تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٠ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠١/١٤٥) شغابدران (المتضمن تغيير إستعمال من سكن أخضر ضمن سكن (أ) إلى سكن (أ) وسكن (ب) وسكن (ج) وذلك لقطع الأراضي المبنية على المخطط ضمن حوض (٢) تلة تمر وكما هو موضح على المخطط في منطقة (شغابدران) ووضعه موضع التنفيذ إستناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

تعلمن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٥١) تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٧ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠١/١٦٥) بدر الجديدة (المتضمن : تنظيم استعمال سكن (ج) وسكن أخضر ضمن سكن (أ) وذلك لقطع الأراضي المبنية أرقامها ضمن حوض (١٠) الحديب وكما هو موضح على المخطط لدى منطقة (بدر الجديدة) ووضعه موضع التنفيذ إستناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

تعلمن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٥٢) تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٧ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠١/١٦٦) بدر الجديدة (المتضمن : استحداث شوارع تنظيمية ضمن القطعتين رقم (١٠١٧) حوض (٥) الشرايب وحوض (٦) القروس الشرقي وكما هو موضح على المخطط لدى منطقة (بدر الجديدة) ووضعه موضع التنفيذ إستناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

تعلمن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٥٣) تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٧ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠١/١٥٩) الجبيهه (المتضمن : تخفيض الاقتطاع الحاصل على القطع (٢٥٨،٢٥٩،٣٧٣) حوض (٣) ظهر العين وكما هو موضح على المخطط لدى منطقة (الجبيهه) ووضعه موضع التنفيذ إستناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

تعلمن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٥٤) تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٧ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٢/٢٣٨) خريبة السوق (المتضمن :- تحويل استعمال جزء من قطعة الأرض رقم (١٦) حوض (٥) الحنو من سكن (أ) إلى سكن (ج) وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية في منطقة (خريبة السوق) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

تعلمن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٥٥) تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٧ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٢/٧٨) العبدلي (المتضمن :- تغيير صفة استعمال قطعة الأرض رقم (٢٤٤) حوض (١٤) للويده الوسطاني من سكن (ب) إلى مكاتب بأحكام سكن (ب) مع استيفاء تعويض بواقع (١١) إحدى عشر دينار للمتر المربع الواحد من مساحة القطعة وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية في منطقة (العبدلي) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

تعلن اللجنة اللوائية للتخطيط والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٥٦) تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٧ الموافقة على إسداء المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٢/١٦٧) لم قصير والمقابلين (المتضمن :- تحويل استعمال قطع الأراضي ارقام (١٢٧٢، ١٢١٨) حوض (٧) الوسية من سكن (ب) الى معارض تجارية حسب احكام القطعة المجاورة رقم (١٢٧٤) والاحكام الواردة على المخطط شريطة توحيد القطعتين (١٢١٨، ١٢٧٢) مع للقطعة (١٢٧٤) واستيفاء تعويض بواقع عشرة دنانير لكل متر مربع من مساحة القطعتين وعن طريق الدائرة القانونية قبل وضع المخطط موضع التنفيذ لدى اللجنة المحلية للتخطيط والأبنية في منطقة (ام قصير والمقابلين) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريبتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلن اللجنة اللوائية للتخطيط والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٥٧) تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٧ الموافقة على إسداء المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٢/٣٩٤) وادي السير (المتضمن :- تخفيض الارتدادات الجانبية لقطعة الأرض رقم (٢٠٨٥) حوض (١٩) دير غبار من خمسة أمتار الى أربعة أمتار وتبقى بقيمة الأحكام كما هي سكن (أ) وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتخطيط والأبنية في منطقة (وادي السير) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريبتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلن اللجنة اللوائية للتخطيط والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٦٤) تاريخ ٢٠٠٢/٢/٣ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠١/١٧٧) طارق (المتضمن :- استحداث جزء شارع وتخفيض سعة شارع من (٢٤) متر الى (١٤) متر أمام قطع الأراضي المبينة ارقامها ضمن حوض (٥) الدفيانة وحوض (٨) المواله وكما هو موضح على المخطط لدى منطقة (طارق) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعلن اللجنة اللوائية للتخطيط والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٦٦) تاريخ ٢٠٠٢/٢/٣ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠١/١٦٣) أم قصير (المتضمن :- استحداث طريق ضمن القطع ذوات الأرقام (١٠١/٢٥، ٢٤) حوض (٣) مرج الفلاح وكما هو موضح على المخطط لدى منطقة (أم قصير) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعلن اللجنة اللوائية للتخطيط والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٦٧) تاريخ ٢٠٠٢/٢/٣ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠١/٣٨٦) وادي السير (المتضمن تحويل استعمال قطع الأراضي المبينة ارقامها ضمن حوض (٢) الكرسي من سكن بأحكام خاصة إلى سكن (ج) وكما هو موضح على المخطط في منطقة (وادي السير) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعلن اللجنة اللوائية للتخطيط والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٦٨) تاريخ ٢٠٠٢/٢/٣ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠١/٣٨٧) وادي السير (المتضمن :- الغاء جزء من طريق ضمن للقطعة رقم (١٩) حوض (٦) أم الجمال والمدق وكما هو موضح على المخطط لدى منطقة (وادي السير) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعلن اللجنة اللوائية للتخطيط والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٧١) تاريخ ٢٠٠٢/٢/٣ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠١/١/٩) بدر (المتضمن إلغاء طريق سعة أربعة أمتار وستة أمتار والمارة بالقطعتين رقم (١١٠١٠) حوض (٣٩) الذراع الوسطاني واستحداث طريق سعة أربعة أمتار جانبية بين القطعة (١٠) والقطع (٤١٠٠، ٣٩٧، ٤٢٩) لمس الحوض وكما هو موضح على المخطط في منطقة (بدر) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٧٨) تاريخ ٢٠٠٢/٢/٣ والموافق على إيداع المخطط التعديلي (١ ع/٢٠٢/٣٩٥/وادي السير) المتضمن : - استحداث شوارع وذلك ضمن حوض (١٩) الظهير لوحة (٣٩) تفرز رضائياً قبل وضع المخطط موضع التنفيذ وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية في منطقة (وادي السير) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٧٩) تاريخ ٢٠٠٢/٢/٣ والموافق على إيداع المخطط التعديلي (١ ع/٢٠٢/٣٩٦/وادي السير) المتضمن : - الغاء واستحداث جزء من شارع أمام قطع الأراضي المبينة أرقامها ضمن حوض (١٣) السهل وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية في منطقة (وادي السير) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٨٣) تاريخ ٢٠٠٢/٢/٣ الموافق على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/٢٠٢/٢٩٤/تلاخ العلي) المتضمن (إلغاء واستحداث شوارع وتحويل استعمال من سكن (١) بأحكام خاصة إلى تجاري بأحكام خاصة وإستيفاء تعويض بواقع خمسة وعشرون ديناراً للمتر المربع الواحد من مساحة القطعة وإفراز الشوارع المقترحة رضائياً شريطة التقيد بالشروط والأحكام الواردة على المخطط وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية في منطقة (تلاخ العلي) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٨٤) تاريخ ٢٠٠٢/٢/٣ والموافق على إيداع المخطط التعديلي (١ ع/٢٠٢/٢٩٥/تلاخ العلي) المتضمن : - الغاء واستحداث جزء من شارع أمام قطع الأراضي المبينة أرقامها ضمن حوض (٤) أم السماق الشمالي شريطة دفع قيمة الاستملاك المترتب على القطعة المقابلة وذلك قبل وضع المخطط موضع التنفيذ وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية في منطقة (تلاخ العلي) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٨٥) تاريخ ٢٠٠٢/٢/٣ الموافق على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/٢٠٢/١٦٢/الجبيهة) المتضمن تحويل استعمال القطعة رقم (٢٣٨) حوض (٠٢) المقرن من سكن (ب) إلى تجاري محلي بأحكام خاصة (استعمال محطة محروقات) وإستيفاء تعويض بواقع أربعة دنانير للمتر المربع الواحد من مساحة القطعة على أن يتم إستيفائها من خلال الدائرة القانونية وقبل وضع المخطط موضع التنفيذ وعلى أن يتم إرفاق جميع الموافقات اللازمة من الجهات ذات العلاقة وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية في منطقة (الجبيهة) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٨٦) تاريخ ٢٠٠٢/٢/٣ الموافق على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/٢٠٢/٢٣٦/القويسمة) المتضمن استحداث طريق سعة (٦) متر ضمن القطعتين (٢٤٢، ٢٤١) حوض (٤) البلد وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية في منطقة (القويسمة) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلن اللجنة الوثائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٨٨) تاريخ ٢٠٠٢/٢/٣ والموافقة على ايداع المخطط التعديلي (١ ع/٢٠٠٢/القيومة) المتضمن :- تعديل مسار شارع ضمن حوض (٣) رجم مسلم وحوض (٣) رجم حمد وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والابنية في منطقة (القيومة) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقدم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر ..

البنك المركزي الأردني

بيان موجبات ومطلوبات البنك المركزي الأردني كما هي بتاريخ ٢٠٠٧/١/٣١

كلى	جائزى	المطويات	كلى	جائزى	المطويات
١٢١٤١٠٤		<u>الكتب المصنعة</u>			<u>المطويات الأجنبية</u>
		<u>المطويات الأجنبية</u>			<u>المطويات الأجنبية</u>
٢١٤٨٧٥	٢١٤٨٧٥	ورق أبيض للبرقية والمطويات الدولية	٨١٤٨١		لاشى
٣٥٨٢٢٩	٣٥٨٢٢٩	ورق للبرقية	١٤٤٢٨٧٤		الكرز وورقه وورق
١٧٤٠٠	١٧٤٠٠	ورق للبرقية	٧٢٢٣٧٨		الأوراق الدولية
١٢٤٨١٦	١٢٤٨١٦	ورق للبرقيات الدولية والمطويات الدولية للبرقية	٨٢٢٢٢٩		المطويات والمطويات الملصقة
١٤٥٠٠	١٤٥٠٠	ورق مطويات أخرى	٢٢٧٨٠		مطويات على المطويات الدولية والبرقية
		<u>المطويات المطبوعة</u>			<u>المطويات المطبوعة</u>
١٣٢٠٥٠٠	١٣٢٠٥٠٠	مطويات البريد			مطويات البرقية
٨١١٥٥٠	٨١١٥٥٠	ورق للبرقية المرسلة والمطويات الدولية	٧٨٥٥١١		الأوراق الدولية
٤٤٨٥	٤٤٨٥	ورق للبرقية المطويات مطبوعة والمطويات مطبوعة	٥٨٢٢٧٥		البرقيات الدولية
٢٢٢٠٨٨٠	٢٢٢٠٨٨٠	ورق للبرقيات الدولية والمطويات الدولية للبرقية	٢٤٨١٦٤		البرقيات الدولية المطبوعة
٢١٠٢١	٢١٠٢١	مطويات أخرى والمطويات	١٢٢٩٤		مطويات البرقية
		<u>البرقيات المطبوعة</u>	١٢١٥٢٨٨		مطويات أخرى
١٨٠٠٠	١٨٠٠٠	رأس القلم			
١٢١٢١١	١٢١٢١١	البرقيات المطبوعة			
٤٢٠٢٣	٤٢٠٢٣	البرقيات المطبوعة			
٤٤٢٩٤٧	٤٤٢٩٤٧	مجموع المطويات	٤٤٢٩٤٧		مجموع المطويات
١٢١٢٧٥	١٢١٢٧٥	مطويات مطبوعة أخرى (مطويات)	١٢١٢٧٥		مطويات مطبوعة أخرى (مطويات)

الإعلانات

إعلان

• عملاً بأحكام الفقرة (٤) من المادة (٨) من قانون ضريبة الإثنية والأراضي داخل مناطق البلديات رقم (١١) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته تود وزارة المالية وإمانة عمان الكبرى ان تعلم السادة المكلفين انه وبعد ان استكملت لجان التقييم العاملة في المراكز المالية من تنظيم قوائم التقييم وملاحقها للإثنية والأراضي التي خمنتها او اعدت تخمينها والواقعة ضمن المناطق البلدية وإمانة عمان الكبرى استناداً لأحكام المادتين (٢٠، ١٩) من القانون المذكور فقد تم ايداع قوائم التقييم وملاحقها للسنة المالية ٢٠٠٢ لدى مدراء ومحاسبين المراكز المالية المنتشرة في المحافظات والألوية.

حيث يجوز لأي شخص ورد اسمه فيها الاطلاع عليها وان يأخذ صورة أو مستخرجات عنها كما يجوز له تقديم اعتراض خطي على قيمة التقييم (التقدير) خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية.

المهندس نضال الحديد
أمين عمان
د. ميشيل ماركو
وزير المالية

إعلانات

صادرة عن وزير التنمية الاجتماعية السيدة تمام الغول

- يعلن بأنه تم تسجيل حضارة مدرسة الرويشد الثانوية الشاملة للبنات/ البادية الشمالية الشرقية المسجلة تحت الرقم ١٠٦١ في اليوم الثلاثين من شهر كانون الثاني لعام ٢٠٠٢. وذلك وفقاً لنظام دور الحضارة رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١.
- يعلن بأنه تم تسجيل حضارة مدرسة سكة بنت الحسين/ الرمثا والمسجلة تحت الرقم ١٠٦٠ في اليوم الثلاثين من شهر كانون الثاني لعام ٢٠٠٢. وذلك وفقاً لنظام دور الحضارة رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١.
- يعلن بأنه تم تسجيل حضارة مدرسة البسة بنت كعب/ عمان والمسجلة تحت الرقم ١٠٥٩ في اليوم التاسع والعشرين من شهر كانون الثاني لعام ٢٠٠٢. وذلك وفقاً لنظام دور الحضارة رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١.
- يعلن بأنه تم اخلاق حضارة الطفولة الامنة / عمان والمسجلة تحت الرقم ٩٩٣ في اليوم السابع من شهر كانون الثاني لعام ٢٠٠٢. وذلك وفقاً لنظام دور الحضارة رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١.
- يعلن بأنه تم اخلاق حضارة زينب بنت الرسول/ اربد والمسجلة تحت الرقم ٧١٤ في اليوم السابع عشر من شهر كانون الأول لعام ١٩٩٥. وذلك وفقاً لنظام دور الحضارة رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١.

- يعلن بأنه تم اخلاق حضارة الوعد النموذجية/ العقبة والمسجلة تحت الرقم ١٨٤ في اليوم الثامن والعشرين من شهر آب لعام ١٩٩٥. وذلك وفقاً لنظام دور الحضارة رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١.
- يعلن بأنه تم اخلاق حضارة الفاروق/ اربد والمسجلة تحت الرقم ٣١٢ في اليوم التاسع عشر من شهر نيسان لعام ١٩٨٧. وذلك وفقاً لنظام دور الحضارة رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١.
- يعلن بأنه تم تسجيل حضارة رزان/ عمان والمسجلة تحت الرقم ١٠٥٨ في اليوم الثالث والعشرين من شهر كانون الثاني لعام ٢٠٠٢. وذلك وفقاً لنظام دور الحضارة رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١.
- يعلن بأنه تم تسجيل حضارة زهرة الحياة/ اربد والمسجلة تحت الرقم ١٠٥٧ في اليوم الحادي والعشرين من شهر كانون الثاني لعام ٢٠٠٢. وذلك وفقاً لنظام دور الحضارة رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١.
- يعلن بأنه تم تغيير اسم حضارة علامة/ عمان والمسجلة تحت الرقم ٩٠٠ في اليوم الثالث من شهر آذار لعام ١٩٩٩ الى حضارة المدينة الصغيرة. وذلك وفقاً لنظام دور الحضارة رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١.
- يعلن بأنه تم اخلاق حضارة المنصور/ اربد والمسجلة تحت الرقم ٤٢٤ في اليوم السابع عشر من شهر تشرين الثاني لعام ١٩٩٠. وذلك وفقاً لنظام دور الحضارة رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١.
- يعلن بأنه تم تسجيل حضارة براعم زهرة اللوتس/ الرصيفة والمسجلة تحت الرقم ١٠٥٦ في اليوم الرابع عشر من شهر كانون الثاني لعام ٢٠٠٢. وذلك وفقاً لنظام دور الحضارة رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١.
- يعلن بأنه تم اخلاق حضارة الكنكوت الصغيرة/ عمان والمسجلة تحت الرقم ٧٨٩ في اليوم السادس عشر من شهر آذار لعام ١٩٩٧. وذلك وفقاً لنظام دور الحضارة رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١.
- يعلن بأنه تم تسجيل حضارة طيور المحبة/ عمان والمسجلة تحت الرقم ١٠٥٥ في اليوم الرابع عشر من شهر كانون الثاني لعام ٢٠٠٢. وذلك وفقاً لنظام دور الحضارة رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١.
- يعلن بأنه تم تسجيل حضارة مدرسة رحاب الثانوية الشاملة للبنات/ لواء المزار الشمالي تحت الرقم ١٠٥٤ في اليوم العاشر من شهر كانون الثاني لعام ٢٠٠٢. وذلك وفقاً لنظام دور الحضارة رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١.
- يعلن بأنه تم تسجيل حضارة اللدة / اربد والمسجلة تحت الرقم ١٠٥١ في اليوم السادس من شهر كانون الثاني لعام ٢٠٠٢. وذلك وفقاً لنظام دور الحضارة رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١.
- يعلن بأنه تم اخلاق حضارة التوار الهدي/ جرش والمسجلة تحت الرقم ٩٩٠ في اليوم السابع عشر من شهر كانون الأول لعام ٢٠٠٠. وذلك وفقاً لنظام دور الحضارة رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١.

إعلانات

صادرة عن وزير الثقافة السيد حيدر محمود

- يعلن أن منتدى عيون عيلين الثقافي سجل تحت رقم (٢٢٠م) بموجب قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته، وذلك في الثالث والعشرين من شهر كانون الثاني لعام ٢٠٠٢.
- يعلن أن منتدى بصيرا الثقافي سجل تحت رقم (٢٢٢م) بموجب قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته، وذلك في الثلاثين من شهر كانون الثاني لعام ٢٠٠٢.
- يعلن أن منتدى شباب الأردن الثقافي (شباب) سجل تحت رقم (٢٢٣م) بموجب قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته، وذلك في الثلاثين من شهر كانون الثاني لعام ٢٠٠٢.

إعلان

- يعلن بأنه تقرر إلغاء تسجيل نادي شفا بدران الرياضي الثقافي الاجتماعي/ محافظة العاصمة والمسجل رسميا لدى هذه الوزارة تحت رقم (٥٥٦) تاريخ ١٩٩٦/٥/٨. وذلك نظرا لعدم تحقيق النادي للأهداف التي أسس من أجلها.

رئيس المجلس الأعلى للشباب
مامون نور الدين

إعلانات

صادرة عن مدير عام المؤسسة التعاونية الأردنية المهندس عطا الله الجواسرة

- يعلن أن جمعية الخير التعاونية متمثلة الأغراض محدودة المسؤولية/ عمان قد سجلت تحت رقم (٢٢٥٧) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم الثالث من شهر شباط لسنة ٢٠٠٢.
- يعلن أن جمعية الأسرة السعيدة التعاونية الزراعية متمثلة الأغراض محدودة المسؤولية/ المفرق قد سجلت تحت رقم (٢٢٥٨) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم الرابع من شهر شباط لسنة ٢٠٠٢.

- يعلن أن الجمعية العربية التعاونية لموظفي أمانة عمان متعددة الأغراض محدودة المسؤولية/ عمان قد سجلت تحت رقم (٢٢٥٩) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم الخامس من شهر شباط لسنة ٢٠٠٢.
- استنادا للصلاحيات المخولة لي بموجب أحكام المادة (٤/ج) من النظام العام للجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨.
- أقرر تصفية جمعية جبل شمر للتعاونية متعددة الأغراض محدودة المسؤولية/ البلقاء، وذلك اعتبارا من تاريخه، وتعيين السيد حسن للقضاة مصليا لها وعنوانه مديرية تعاون السلط على أن تتم التصفية خلال سنة من تاريخه تمهيدا لإلغاء تسجيلها، وليكن معلوما بأن جميع الادعاءات التي على الجمعية المذكورة يجب أن تقدم للمصفي المذكور.
- استنادا للصلاحيات المخولة لي بموجب أحكام المادة (٤) من النظام العام للجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨.
- أقرر تصفية جمعية إسكان بيسان للتعاونية محدودة المسؤولية/ الحصن، وتعيين السيد راضي طنوس حذاد مصفيا لها وعنوانه مديرية تعاون اربد على أن تتم التصفية خلال سنة من تاريخه تمهيدا لإلغاء تسجيلها، وليكن معلوما بأن جميع الادعاءات التي على الجمعية المذكورة يجب أن تقدم للمصفي المذكور.
- استنادا للصلاحيات المخولة لي بموجب أحكام المادة (١/٢٧) من النظام العام للجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨.
- أقرر تصفية جمعية الحمرات للتعاونية لتربية وتسمين وتسويق الأغنام محدودة المسؤولية/ المفرق، وتعيين السيد إبراهيم قبلوي مصفيا لها وعنوانه مديرية تعاون المفرق على أن تتم التصفية خلال سنة من تاريخه تمهيدا لإلغاء تسجيلها، وليكن معلوما بأن جميع الادعاءات التي على الجمعية المذكورة يجب أن تقدم للمصفي المذكور.

إعلانات

صادرة عن مدير عام مؤسسة المناطق الحرة السيد علي المداحنة

١ - أعلن بان الشركاء في شركة محمد وفادي الوديان والمسجلة لدينا في سجل شركات التضامن تحت الرقم (١٣٢) تاريخ ٢٠٠٠/٣/١٤ قد تقدموا بطلب لتصفية الشركة ووصلوا السيد محمد بدر الدين احمد الوديان مصفياً لها وتمت اجراءات التصفية.
وعليه أعلن شطب الشركة بتاريخ ٢٠٠٢/١/١٦.

٢ - أعلن بان شركة (وجدي لتصدير المعدات والتكنولوجيا) والمسجلة لدينا في سجل الشركات ذات المسؤولية المحدودة تحت الرقم (١٤٤) تاريخ ٢٠٠١/١/٢١ قد أجرت التغييرات التالية اعتباراً من تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٢:

١ - إسحاب الشركاء المبينة اسمائهم أدناه:

أ - صباح محمد وجدي.

ب - فاطمة صباح محمد وجدي.

٢ - رفع رأسمال الشركة من (٣٠٠٠٠) ثلاثين ألف دينار إلى (٥٠٠٠٠) خمسين ألف دينار لتصبح حصص الشركاء كما هي مبينة أدناه:

أ - فلاح محمد وجدي (٣٧٥٠٠) دينار أردني.

ب - نورا فلاح محمد وجدي (١٢٥٠٠) دينار أردني.

٣ - أعلن بان شركة (أس. أل. أس الشرق الأوسط) والمسجلة لدينا في سجل الشركات ذات المسؤولية المحدودة تحت الرقم (١٩٥) تاريخ ٢٠٠٢/١/١٠.

اسم الشركة: (أس. أل. أس الشرق الأوسط).

الجنسية	الاسم	الجنسية
بريطانية	١ - شركة سي. أل. أس سيستمز ليميتد	البريطانية
بريطانية	٢ - كيرلس مايكل كيمبرلاند	البريطانية

مركز الشركة: المناطق الحرة/ الزرقاء.

مقدار رأسمال الشركة: (٣٠٠٠٠) ثلاثون ألف دينار أردني.

مدة الشركة: ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات.

تاريخ ابتداء العمل: ٢٠٠٢/١/١٠.

رقم الإيصال المالي: (١٩٨٦٧١) تاريخ ٢٠٠٢/١/١٠.

٤ - أعلن بان شركة (محمد سعيد الشريف وشريكه) والمسجلة لدينا في سجل شركات التضامن تحت الرقم (٣٦٥) تاريخ ٢٠٠٢/١/١٤.

اسم الشركة: محمد سعيد الشريف وشريكه.

الجنسية	الاسم	الجنسية
أردني	١ - محمد سعيد حسن الشريف	البريطانية
أردني	٢ - خالد محمد سعيد الشريف	البريطانية

غايات الشركة: تجارة تخزين بضائع.

مركز الشركة: المناطق الحرة/ الزرقاء.

مقدار رأسمال الشركة: (٥٠٠٠) خمسة آلاف دينار أردني.

مدة الشركة: ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات.

تاريخ ابتداء العمل: ٢٠٠٢/١/١٤.

رقم الإيصال المالي: (١٩٨٧٣٠) تاريخ ٢٠٠٢/١/١٤.

٥ - أعلن بان شركة (الفريجات والشبول) والمسجلة لدينا في سجل شركات التضامن تحت الرقم (٣٧٢) تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٤.

اسم الشركة: الفريجات والشبول.

الجنسية	الاسم	الجنسية
أردني	١ - نايف محمود عوض فريجات	البريطانية
أردني	٢ - زهدي عيسى الشبول	البريطانية

غايات الشركة: مكتب تخليص بضائع.

مركز الشركة: المناطق الحرة/ الزرقاء (فرع).

مقدار رأسمال الشركة: (٤٠٠٠) أربعة آلاف دينار أردني.

مدة الشركة: ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات.

تاريخ ابتداء العمل: ٢٠٠٢/١/٢٤.

رقم الإيصال المالي: (٢١٧٥٢) تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٤.

٦ - أعلن بان شركة (ناجييه سماره وشريكها) والمسجلة لدينا في سجل شركات التوصية تحت الرقم (٦٤) تاريخ ٢٠٠٢/١/٢١.

اسم الشركة: ناجييه سماره وشريكها.

العنوان	الجنسية	صفة الشريك	اسماء الشركاء
المنطقة الحرة/ الزرقاء	اردني	مفوض	١ - ابراهيم علي عبد العزيز سماره
المنطقة الحرة/ الزرقاء	اردني	متضامن	٢ - ناجييه علي العايد سماره

خايات الشركة: مكتب تخلص بضائع.

مركز الشركة: المناطق الحرة/ الزرقاء (فرع).

مقدار رأسمال الشركة: (٥٠٠) خمسة آلاف دينار.

مدة الشركة: ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات.

تاريخ ابتداء العمل: ٢٠٠٢/١/٢١.

رقم الإيصال المالي: (١٩٨٩١١) تاريخ ٢٠٠٢/١/٢١.

٧ - أعلن بان شركة (خلف ابو العيس وشركاه) والمسجلة لدينا في سجل شركات التضامن تحت الرقم (٣٧٠) تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٨.

اسم الشركة: خلف ابو العيس وشركاه.

العنوان	الجنسية	اسماء الشركاء
المنطقة الحرة/ الزرقاء	اردني	١ - خلف سليمان الخلف ابو العيس
المنطقة الحرة/ الزرقاء	اردني	٢ - صبر سليمان الخلف ابو العيس

خايات الشركة: مكتب تخلص بضائع.

مركز الشركة: المناطق الحرة/ الزرقاء.

مقدار رأسمال الشركة: (١٠٠) ألف دينار.

مدة الشركة: ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات.

تاريخ ابتداء العمل: ٢٠٠٢/١/٢٨.

رقم الإيصال المالي: (٢١٧٣٣٢) تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٨.

٨ - أعلن بان شركة (الزعيبي والفندي) والمسجلة لدينا في سجل شركات التضامن تحت الرقم (٣٦١) تاريخ ٢٠٠٢/١/١٠.

اسم الشركة: الزعيبي والفندي.

العنوان	الجنسية	اسماء الشركاء
المنطقة الحرة/ الزرقاء	اردني	١ - احمد محمد سظام الزعيبي
المنطقة الحرة/ الزرقاء	اردني	٢ - علي محمد سظام الزعيبي
المنطقة الحرة/ الزرقاء	اردني	٣ - فايز محمود الحاج ملح الفندي

خايات الشركة: مكتب تخلص على البضائع.

مركز الشركة: المنطقة الحرة/ الزرقاء.

مقدار رأسمال الشركة: (٣٠٠) ثلاثة آلاف دينار.

مدة الشركة: ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات.

تاريخ ابتداء العمل: ٢٠٠٢/١/١٠.

رقم الإيصال المالي: (١٩٨٦٧٢) تاريخ ٢٠٠٢/١/١٠.

٩ - أعلن بان شركة (الزبيدي وشريكه) والمسجلة لدينا في سجل شركات التضامن تحت الرقم (٣٦٧) تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٠.

اسم الشركة: الزبيدي وشريكه.

العنوان	الجنسية	اسماء الشركاء
المنطقة الحرة/ الزرقاء	اردني	١ - عبد الحليم عبد الله محمد الزبيدي
المنطقة الحرة/ الزرقاء	اردني	٢ - نواف موسى محمد الزبيدي

خايات الشركة: تجاري تخزين بضائع.

مركز الشركة: المنطقة الحرة/ الزرقاء.

مقدار رأسمال الشركة: (٥٠٠) خمسة آلاف دينار.

مدة الشركة: ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات.

تاريخ ابتداء العمل: ٢٠٠٢/١/٢٠.

رقم الإيصال المالي: (١٩٨٨٥٨) تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٠.

١٠ - أعلن بان شركة (محمود أبو الذهب وأولاده) والمسجلة لدينا في سجل شركات التضامن كفرع تحت الرقم

(٣٦٢) تاريخ ٢٠٠٢/١/١٦.

اسم الشركة: محمود أبو الذهب وأولاده.

العنوان	الجنسية	أسماء الشركاء
المنطقة الحرة/ الزرقاء	أردني	١ - سليم محمود أبو الذهب
المنطقة الحرة/ الزرقاء	أردني	٢ - رفيع محمود أبو الذهب
المنطقة الحرة/ الزرقاء	أردني	٣ - موفى محمود أبو الذهب

غايات الشركة: تجاري تخزين بضائع.

مركز الشركة: المنطقة الحرة/ الزرقاء (فرع).

مقدار رأسمال الشركة: (٦٠٠٠) ستة آلاف دينار.

مدة الشركة: ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات.

تاريخ ابتداء العمل: ٢٠٠٢/١/١٦.

رقم الإيصال المالي: (١٩٨٧٨٨) تاريخ ٢٠٠٢/١/١٦.

١١ - أعلن بان شركة (امجد تادرس وجمال الفالك) والمسجلة لدينا في سجل شركات التضامن تحت الرقم (٣٦٨)

تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٢.

اسم الشركة: امجد تادرس وجمال الفالك.

العنوان	الجنسية	أسماء الشركاء
المنطقة الحرة/ الزرقاء	أردني	١ - جمال سعد عيسى الفالك
المنطقة الحرة/ الزرقاء	أردني	٢ - امجد ميشيل قسطنطين تادرس

غايات الشركة: إنتاج البرامج التلفزيونية والإذاعية وتوزيعها.

مركز الشركة: شركة المدينة الاعلامية الخاصة/ عمان.

مقدار رأسمال الشركة: (٥٠٠٠) خمسة آلاف دينار.

مدة الشركة: ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات.

تاريخ ابتداء العمل: ٢٠٠٢/١/٢٢.

رقم الإيصال المالي: (١٩٨٧٣٠) تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٢.

١٢ - أعلن بان شركة (مؤاب التجارية) والمسجلة لدينا كفرع في سجل شركات التضامن تحت الرقم (٣٦٦) تاريخ

٢٠٠٢/١/٢٠.

اسم الشركة: مؤاب التجارية.

العنوان	الجنسية	أسماء الشركاء
المنطقة الحرة/ الزرقاء	أردني	١ - راجب حنا الخوري الهلوسة
المنطقة الحرة/ الزرقاء	أردني	٢ - قيس راجب حنا الهلوسة

غايات الشركة: تجاري تخزين بضائع.

مركز الشركة: المناطق الحرة/ الزرقاء.

مقدار رأسمال الشركة: (٥٠٠٠) خمسة آلاف دينار.

مدة الشركة: ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات.

تاريخ ابتداء العمل: ٢٠٠٢/١/٢٠.

رقم الإيصال المالي: (١٩٨٨٧٨) تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٠.

١٣ - أعلن بان شركة (الخوارجا وشركاه) والمسجلة لدينا في سجل شركات التضامن تحت الرقم (٣٦٠) تاريخ

٢٠٠٢/١/٧.

اسم الشركة: الخوارجا وشركاه.

العنوان	الجنسية	أسماء الشركاء
المنطقة الحرة/ الزرقاء	باكستاني	١ - محمد منصور خواجا
المنطقة الحرة/ الزرقاء	هندي	٢ - ويرلندرا مكنور
المنطقة الحرة/ الزرقاء	باكستاني	٣ - محمد سيف الحسن

غايات الشركة: تجاري تخزين البضائع.

مركز الشركة: المنطقة الحرة/ الزرقاء.

مقدار رأسمال الشركة: (٤٠٠٠٠) أربعون ألف دينار.

مدة الشركة: ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات.

تاريخ ابتداء العمل: ٢٠٠٢/١/٧.

رقم الإيصال المالي: (١٩٨٦٢٩) تاريخ ٢٠٠٢/١/٧.

١٤ - أعلن بان شركة (محمود محمد السائق وأولاده) والمسجلة لدينا في سجل شركات التضامن تحت الرقم

(٣٦٤) تاريخ ٢٠٠٢/١/١٧.

اسم الشركة: محمود محمد السائق وأولاده.

العنوان	الجنسية	أسماء الشركاء
المنطقة الحرة/ الزرقاء	أردني	١ - محمود محمد مصطفى السائق
المنطقة الحرة/ الزرقاء	أردني	٢ - محمود محمد السائق
المنطقة الحرة/ الزرقاء	أردني	٣ - محمود محمد السائق

غايات الشركة: تجارة عامة.

١٠. مقر الشركة: المنطقة الحرة/ الزرقاء.

١١. إ.ر. : أسدال الشركة: (٥٠٠٠) خمسة آلاف دينار.

مدة الشركة: ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات.

تاريخ ابتداء العمل: ٢٠٠٢/١/١٧.

رقم الإصاال المالي: (١٩٨٨٢١) تاريخ ٢٠٠٢/١/١٧.

١٥ - أعلن بان شركة (الوطنية لصناعة الأحذية البلاستيكية) والمسجلة لدينا في سجل شركات التضامن تحت

الرقم (٣٦٣) تاريخ ٢٠٠٢/١/١٦.

اسم الشركة: الوطنية لصناعة الأحذية البلاستيكية.

العنوان	الجنسية	أسماء الشركاء
المنطقة الحرة/ الزرقاء	أردني	١ - سليم محمود أبو الذهب
المنطقة الحرة/ الزرقاء	أردني	٢ - رفيع محمود أبو الذهب
المنطقة الحرة/ الزرقاء	أردني	٣ - موفق محمود أبو الذهب

غايات الشركة: تجاري تخزين بضائع.

مركز الشركة: المنطقة الحرة/ الزرقاء (الربح).

مقدار رأسمال الشركة: (٦٠٠٠) ستة آلاف دينار.

مدة الشركة: ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات.

تاريخ ابتداء العمل: ٢٠٠٢/١/١٦.

رقم الإصاال المالي: (١٩٨٧٨٩) تاريخ ٢٠٠٢/١/١٦.

إعلان

صادر عن دائرة الجمارك

تعلن دائرة الجمارك بان البضائع والأشياء المدرجة أدناه قد مضى على وجودها في جمرتك عمان المدة القانونية الممنوحة بالمادة (١١٢، ١١٩، ٢٣٧) من قانون الجمارك رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨ وستطرح للبيع بالمراد العلني بعد مضي شهر من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية سندا لأحكام المادة (١١٢) من قانون المذكور إذا لم يبادر أصحاب العلاقة بالتخليص عليها قبل انتهاء هذه المدة.

دائرة الجمارك

المحتويات	اسم صاحب العلاقة
١٤ قطعة سيارة مختلفة	معاوية هشام ضبيان
٦ زجاجات مشروبات روجية مختلفة	رائد عيسى قموه
حاوية ٢٠ قدم البسه	سامر حلمي بونمس
٢ طرد مواد شاطرة (ورق زجاج)	شركة العالول التجارية
١ طرد بلابل	مصنع الزمط للرخام
١ طرد دراجة نارية	سامر، جميل حداد
٨٢ طرد حطاب مدرسية وأحذية	مكرم نواف محمد
٥ طن جلاسيات	الدولية للصناعات المنكية
٢٧ طرد طابعات + شاشات	المستعين بالله حكمت
٢ صندوق عفش منزلي	نجوان احمد المصري
٧ طرود كوار ماء	مكرم نواف محمد
١ طرد جهاز فاكس	شركة نعيم صالح الفار
١٠ جزء آلات اتلاف الورق	شركة الاجهزة للمكتبة
٤ طرود ولوازم بيوت لراعية	احمد محمد بوك البطل
٦ طرد اجهزة تكييف هواء	عبدالرحيم ابراهيم عبدالحميد طه
١ طرد امتعة شخصية	نشوان خاص
١ طرد مواد تنظيف	معوذ الصايغ

اسم صاحب العلاقة	المحتويات
خضر الجبالي	١ طرد اسلاك لحام
جريدة الراي	١ طرد قطع غيار
Z. W. A	١ طرد قطع غيار كمبيوتر
ادبركت اكسبرس	١ طرد فلاشر
اليومك للشحن	٥ طرود ملاين
خالد النوايسة	١ طرد امتعة شخصية
كلويل جيتك	١ طرد عينات القمشة
فالكون اكسبرس	١ طرد قطع كمبيوتر
مستودع تيسير	١ طرد الواح بلاستيك
قامت ليك	١ طرد لوحات الكترونية
للمؤسسة الطبية العالمية	٣ طرود حافظ الهيدروكلوريك
محمد خير	٢ طرد بطاريات
الوطنية للتفادق	١ طرد سلات مهملات
خليل شحاده	٥ طرود وصلات كهربائية
علي محمود حوش	٢ طرد مواد كيميائية
عالم عابدين	١٨٠ طرد مكيفات

المطالبات

إعلان

أعلن الى السادة المدرجة أسماؤهم بادناء بأنه بالاستناد لاحكام المادة رقم (٢٤) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وللنظام رقم (٧) لسنة ١٩٥٦ الصادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وللأسس والمعايير الواردة بقرار لجنة الاستملاك والاملاك رقم (٢٦٥) تاريخ ١٩٩٢/٩/١٤ قد تحقق عليهم ضريبة تحسين وكذلك نفقات تعبيد وتزفيت عن عقاراتهم المبينة أرقامها ازاء اسم كل منهم بادناء وذلك نتيجة لارتفاع قيمتها بالتحسين الذي طرأ عليها بسبب الاستملاك الجاري على كل او بعض قطع الأراضي التي أدمجت بسعة الشوارع العامة المارة أمام تلك العقارات ونتيجة لقيام الامانة بإتجاز أشغال فتح وتعبيد وتزفيت هذه الشوارع والدخالات . وعليه فاني ارجو من المالكين المذكورة أسماؤهم تألياً دفع الضريبة ونفقات التعبيد والتزفيت المطلوبة منهم الى صندوق الامانة كما هو موضح تفصيله ازاء اسم كل منهم بادناء علماً ان الامانة تمنح خصماً تشجيعياً مقداره (٢٥%) لمن يبادر بدفع ضريبة التحسين خلال سنة واحدة من تاريخ نشر هذا الإعلان و (١٥%) لمن يبادر بالدفع خلال السنة الثانية كما ان نفقات التعبيد والتزفيت تزداد بنسبة (٢%) عن كل سنة تلي انقضاء سنتين على الإعلان عن قرار فرضها دون تسديدها .

أمين صان
المهلس لصال الحديد

الجريدة الرسمية

[illegible]

الجريدة الرسمية

۱	جغایان مهاریو بید اللاد	۲	۳۱۰,۰۰۰	۳۱۰,۰۰۰	۳۱۰,۰۰۰
۲	فروریز مارک حسین شهبان	۳	۳۱۰,۰۰۰	۳۱۰,۰۰۰	۳۱۰,۰۰۰
۳	معدو بید البرزاق مهاریو بید اللاد و فرکاه	۴	۳۱۰,۰۰۰	۳۱۰,۰۰۰	۳۱۰,۰۰۰
۴	بید العظیم مهاریو بید اللاد	۵	۳۱۰,۰۰۰	۳۱۰,۰۰۰	۳۱۰,۰۰۰
۵	بید الفتن مهاریو بید اللاد	۶	۳۱۰,۰۰۰	۳۱۰,۰۰۰	۳۱۰,۰۰۰
۶	بید العظیم مهاریو بید اللاد	۷	۳۱۰,۰۰۰	۳۱۰,۰۰۰	۳۱۰,۰۰۰
۷	زینا محمد ابراهیم بید الله و فریکه	۸	۳۱۰,۰۰۰	۳۱۰,۰۰۰	۳۱۰,۰۰۰
۸	ثرفی علی محمد حسن سعاده	۹	۳۱۰,۰۰۰	۳۱۰,۰۰۰	۳۱۰,۰۰۰
۹	معدو محمد مروج بید الله	۱۰	۳۱۰,۰۰۰	۳۱۰,۰۰۰	۳۱۰,۰۰۰
۱۰	ابراهیم محمد ابراهیم حنین و فریکه	۱۱	۳۱۰,۰۰۰	۳۱۰,۰۰۰	۳۱۰,۰۰۰
۱۱	سالح فارسی حسن سلمان	۱۲	۳۱۰,۰۰۰	۳۱۰,۰۰۰	۳۱۰,۰۰۰
۱۲	حسین محمد سالم ابراهیم	۱۳	۳۱۰,۰۰۰	۳۱۰,۰۰۰	۳۱۰,۰۰۰
۱۳	مرفد حسن احمد ابراهیم و فرکاه	۱۴	۳۱۰,۰۰۰	۳۱۰,۰۰۰	۳۱۰,۰۰۰
۱۴	حسین معدو محمد علی خاج و فریکه	۱۵	۳۱۰,۰۰۰	۳۱۰,۰۰۰	۳۱۰,۰۰۰
۱۵	خاکد حسن علی خیر	۱۶	۳۱۰,۰۰۰	۳۱۰,۰۰۰	۳۱۰,۰۰۰
۱۶	مفرق بید الله بید الله و فرکاه	۱۷	۳۱۰,۰۰۰	۳۱۰,۰۰۰	۳۱۰,۰۰۰
۱۷	معدو محمد البرزاق حنین ان خلایل و فریکه	۱۸	۳۱۰,۰۰۰	۳۱۰,۰۰۰	۳۱۰,۰۰۰
۱۸	بید الصیدیه بید الله کبیلان فرابیه	۱۹	۳۱۰,۰۰۰	۳۱۰,۰۰۰	۳۱۰,۰۰۰
۱۹	بید البرزاق قاسم حسن کبیلان	۲۰	۳۱۰,۰۰۰	۳۱۰,۰۰۰	۳۱۰,۰۰۰
۲۰	بید الصیدیه بید الله کبیلان فرابیه	۲۱	۳۱۰,۰۰۰	۳۱۰,۰۰۰	۳۱۰,۰۰۰
۲۱	مصلح فالح مطیع شامه و فریکه	۲۲	۳۱۰,۰۰۰	۳۱۰,۰۰۰	۳۱۰,۰۰۰
۲۲	معدو اسماعیل دازد اسماعیل	۲۳	۳۱۰,۰۰۰	۳۱۰,۰۰۰	۳۱۰,۰۰۰
۲۳	موران احمد محمد ابروشتی	۲۴	۳۱۰,۰۰۰	۳۱۰,۰۰۰	۳۱۰,۰۰۰
۲۴	معدو بادی چدی زانویه	۲۵	۳۱۰,۰۰۰	۳۱۰,۰۰۰	۳۱۰,۰۰۰
۲۵	معدو بادی چدی زانویه	۲۶	۳۱۰,۰۰۰	۳۱۰,۰۰۰	۳۱۰,۰۰۰
۲۶	معدو بادی چدی زانویه	۲۷	۳۱۰,۰۰۰	۳۱۰,۰۰۰	۳۱۰,۰۰۰
۲۷	معدو بادی چدی زانویه	۲۸	۳۱۰,۰۰۰	۳۱۰,۰۰۰	۳۱۰,۰۰۰
۲۸	دوروزی مصطفی محمد ساه و فریکه	۲۹	۳۱۰,۰۰۰	۳۱۰,۰۰۰	۳۱۰,۰۰۰
۲۹	فایزه بادی چدی زانویه و فرکاه	۳۰	۳۱۰,۰۰۰	۳۱۰,۰۰۰	۳۱۰,۰۰۰
۳۰	سالح محمد ابروشتی	۳۱	۳۱۰,۰۰۰	۳۱۰,۰۰۰	۳۱۰,۰۰۰
۳۱	معدو ساهر "معدو یوس" ادیب و فرکاه	۳۲	۳۱۰,۰۰۰	۳۱۰,۰۰۰	۳۱۰,۰۰۰
۳۲	معام البیاض یخیت و فریکه	۳۳	۳۱۰,۰۰۰	۳۱۰,۰۰۰	۳۱۰,۰۰۰
۳۳	معام البیاض یخیت و فریکه	۳۴	۳۱۰,۰۰۰	۳۱۰,۰۰۰	۳۱۰,۰۰۰
۳۴	فریکه اسماعیل فایز عیسی الصابیه و فرکاه	۳۵	۳۱۰,۰۰۰	۳۱۰,۰۰۰	۳۱۰,۰۰۰
۳۵	نقدی زید یوس	۳۶	۳۱۰,۰۰۰	۳۱۰,۰۰۰	۳۱۰,۰۰۰
۳۶	وفا مفرق احمد مقبل عیسان و فریکه	۳۷	۳۱۰,۰۰۰	۳۱۰,۰۰۰	۳۱۰,۰۰۰
۳۷	فاروق سعید مرس کیمزه اید	۳۸	۳۱۰,۰۰۰	۳۱۰,۰۰۰	۳۱۰,۰۰۰
۳۸	خادم مفرق احمد مقبل عیسان و فریکه	۳۹	۳۱۰,۰۰۰	۳۱۰,۰۰۰	۳۱۰,۰۰۰
۳۹	علاء الدین قاسم محمد دیرانیه و فریکه	۴۰	۳۱۰,۰۰۰	۳۱۰,۰۰۰	۳۱۰,۰۰۰
۴۰	زید مفرق احمد مقبل عیسان و فریکه	۴۱	۳۱۰,۰۰۰	۳۱۰,۰۰۰	۳۱۰,۰۰۰
۴۱	سعید مرس بخوره اید	۴۲			

حدائق من الخصال

حصہ ۱: ارض و انکسار

[illegible][illegible]

دیکھو! میں اس کا جواب

إعلان

اعلن إلى السادة المدرجة أسماؤهم بأدناه بأنه بالاستناد لأحكام المادة رقم (٢٤) من قانون الاستهلاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وللنظام رقم (٧) لسنة ١٩٥٦ الصادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وللأسس والمعايير الواردة بقرار لجنة الاستهلاك والأموال رقم (٢٦٥) تاريخ ١٩٩٢/٩/١٤ قد تحقق عليهم ضريبة تحسين وكذلك نفقات تعبيد وتزفيت عن عقاراتهم المبينة أرقامها إزاء اسم كل منهم بأدناه وذلك نتيجة لإرتفاع قيمتها بالتحسين الذي طرأ عليها بسبب الاستهلاك الجاري على كل أو بعض قطع الأراضي التي اندمجت بسعة الشوارع العامة المارة أمام تلك العقارات ، ونتيجة لقيام الأمانة بإتجاز اشغال فتح وتعبيد وتزفيت هذه الشوارع والدخالات .

وعليه فإني أرجو من المالكين المذكورة أسماؤهم تألياً دفع للضريبة ونفقات التعبيد والتزفيت المطلوبة منهم إلى صندوق الأمانة كما هو موضح تفصيله إزاء اسم كل منهم بأدناه ، علماً أن الأمانة تمنح خصماً تشجيعياً مقداره (٢٥٪) لمن يبادر بدفع ضريبة للتحسين خلال سنة واحدة من تاريخ هذه الإعلان و (١٥٪) لمن يبادر بالدفع خلال السنة الثانية كما أن نفقات التعبيد والتزفيت تزداد بنسبة (٢٪) عن كل سنة تلي انقضاء سنتين على الإعلان عن قرار فرضها دون تسديدها .

أمين عمان

المهندس لصال الحديد

قيمة نفقات قيمة ضريبة رقم رقم الخـ هـ إتجاز لوحة اسم
الخصم الخصم الخـ هـ الإتجاز لوحة اسم
الخصم الخصم الخـ هـ الإتجاز لوحة اسم

٢	٢	١٢٨٥	٢٢٧,١٠	نزار عبد الكريم لاسم 'روزه'
٢	٢	١٢٨٥	٢٢٧,١٠	عبد عبد القادر هلال عليان
٢	٢	١٢٨٥	٢٢٧,١٠	شعاعه محمد هادي الدخيمه وشركاه
٢	٢	١٢٨٥	٢٢٧,١٠	عبد عبد القادر هلال عليان وشركاه
٢	٢	١٢٨٥	٢٢٧,١٠	عبد عبد القادر هلال عليان
٢	٢	١٢٨٥	٢٢٧,١٠	لحمه عبد الله عبد القادر عليان وشركاه
٢	٢	١٢٨٥	٢٢٧,١٠	عبد عبد القادر هلال عليان
٢	٢	١٢٨٥	٢٢٧,١٠	معتلي عبد القادر عبد الوالي العدم
٢	٢	١٢٨٥	٢٢٧,١٠	شعاعه محمد هادي الدخيمه وشركاه
٢	٢	١٢٨٥	٢٢٧,١٠	مروان محمد معتلي زمزم وشركاه
١٩	٢	٢٥٩٢	٢٢٧,١٠	حسن علي ابراهيم وفريقه
١٩	٢	٢٥٩٢	٢٢٧,١٠	لحمه موسى خديجه ان وفريقه
١٩	٢	٢٥٩٢	٢٢٧,١٠	سعد اه عبد الفتاح حسن وفريقه
١٩	٢	٢٥٩٢	٢٢٧,١٠	زهير عاتق محمد رباح وفريقه
١٩	٢	٢٥٩٢	٢٢٧,١٠	محمد محمود عثمان وشركاه
١٩	٢	٢٥٩٢	٢٢٧,١٠	ميريه محمد حسن خليل
١٩	٢	٢٥٩٢	٢٢٧,١٠	رفيع درويش يوسف اسماعيل وفريقه
١٩	٢	٢٥٩٢	٢٢٧,١٠	محمد عبد المطلب عبد الله صياح
١٩	٢	٢٥٩٢	٢٢٧,١٠	مروان محمد عبد الخالق
١٩	٢	٢٥٩٢	٢٢٧,١٠	ابراهيم خليل محمد وشركاه
١٩	٢	٢٥٩٢	٢٢٧,١٠	محمد محمود موسى د اود
١٩	٢	٢٥٩٢	٢٢٧,١٠	احمد محمد احمد مدمور وفريقه
١٩	٢	٢٥٩٢	٢٢٧,١٠	صالح احمد صالح سرور وشركاه
١٩	٢	٢٥٩٢	٢٢٧,١٠	خليل محمد ابو ظليل
١٩	٢	٢٥٩٢	٢٢٧,١٠	دولقي عبد الجليل يوسف بيار
١٩	٢	٢٥٩٢	٢٢٧,١٠	اسماعيل علي حسن يوسف
١٩	٢	٢٥٩٢	٢٢٧,١٠	محمد براجي علي ابراهيم بيله وشركاه
١٩	٢	٢٥٩٢	٢٢٧,١٠	احمد محمد عبد مراد وشركاه
١٩	٢	٢٥٩٢	٢٢٧,١٠	يوسف عبد الله علي الفرج وفريقه
١٩	٢	٢٥٩٢	٢٢٧,١٠	سليمان يوسف حماد وفريقه
١٩	٢	٢٥٩٢	٢٢٧,١٠	محمود عبد العزيز عبد الرحيم
٢٠	٢	٢٥٩٢	٢٢٧,١٠	سعيد العبد حسين محمد العبادي
٢٠	٢	٢٥٩٢	٢٢٧,١٠	نور علي ابو ظليل
٢٠	٢	٢٥٩٢	٢٢٧,١٠	عبد الله محمد سليمان ابومدين وشركاه
٢٠	٢	٢٥٩٢	٢٢٧,١٠	ابراهيم خليل محمد البوابه
٢٠	٢	٢٥٩٢	٢٢٧,١٠	خديج فاهم سليم المظري
٢٠	٢	٢٥٩٢	٢٢٧,١٠	منير عبد الرحيم يوسف احمد
٢٠	٢	٢٥٩٢	٢٢٧,١٠	قاسم يوسف علي الدغمي
٢٠	٢	٢٥٩٢	٢٢٧,١٠	خليل سعيد محمد الكعابنه
٢٠	٢	٢٥٩٢	٢٢٧,١٠	فايز ابراهيم خليل الفوانده وفريقه
٢٠	٢	٢٥٩٢	٢٢٧,١٠	زكريا جابر ابراهيم الهريبي
٢٠	٢	٢٥٩٢	٢٢٧,١٠	محمد سليمان محمد الجولي
٢٠	٢	٢٥٩٢	٢٢٧,١٠	النياس عبد العزيز خليل الدخيمه وشركاه
٢٠	٢	٢٥٩٢	٢٢٧,١٠	عماد الدين فايز عبد الله ابو ظليل
٢٠	٢	٢٥٩٢	٢٢٧,١٠	عزت محمد خليل احمد
٢٠	٢	٢٥٩٢	٢٢٧,١٠	كفاح احمد صياح الرزحيت
٢٠	٢	٢٥٩٢	٢٢٧,١٠	محمد محمد تعيم خليل الدخيمه

قيمة خالصات التدبيرات	قيمة عويضة الخصمين	رقم رقم الخصم الخصمين	رقم رقم الخصم الخصمين	رقم المال	رقم المال
فلس دينار	فلس دينار				
200,110
227,700
217,600
104,400
216,200
277,200
222,400
217,800
104,400
277,200
222,400
217,800
104,400
277,200
222,400
217,800
104,400
277,200
222,400
217,800
104,400
277,200
222,400
217,800
104,400
277,200
222,400
217,800
104,400
277,200
222,400
217,800
104,400
277,200
222,400
217,800
104,400
277,200
222,400
217,800
104,400
277,200
222,400
217,800
104,400
277,200
222,400
217,800
104,400
277,200
222,400
217,800
104,400
277,200
222,400
217,800
104,400
277,200
222,400
217,800
104,400
277,200
222,400
217,800
104,400
277,200
222,400
217,800
104,400
277,200
222,400
217,800
104,400
277,200
222,400
217,800
104,400
277,200
222,400
217,800
104,400
277,200
222,400
217,800
104,400
277,200
222,400
217,800
104,400
277,200
222,400
217,800
104,400
277,200
222,400
217,800
104,400
277,200
222,400
217,800
104,400
277,200
222,400
217,800
104,400
277,200
222,400
217,800
104,400
277,200
222,400
217,800
104,400
277,200
222,400
217,800
104,400
277,200
222,400
217,800
104,400
277,200
222,400
217,800
104,400
277,200
222,400
217,800
104,400
277,200
222,400
217,800
104,400
277,200
222,400
217,800
104,400
277,200
222,400
217,800
104,400
277,200
222,400
217,800
104,400
277,200
222,400
217,800
104,400
277,200
222,400
217,800
104,400
277,200
222,400
217,800
104,400
277,200
222,400
217,800
104,400
277,200
222,400
217,800
104,400
277,200
222,400
217,800
104,400
277,200
222,400
217,800
104,400
277,200
222,400
217,800
104,400
277,200
222,400
217,800
104,400
277,200
222,400
217,800
104,400
277,200
222,400
217,800
104,400
277,200
222,400
217,800
104,400
277,200
222,400
217,800
104,400
277,200
222,400
217,800
104,400
277,200
222,400
217,800
104,400
277,200
222,400
217,800
104,400
277,200
222,400
217,800
104,400
277,200
222,400
217,800
104,400
277,200
222,400
217,800
104,400
277,200
222,400
217,800
104,400
277,200
222,400
217,800
104,400
277,200
222,400
217,800
104,400
277,200
222,400
217,800
104,400
277,200
222,400
217,800
104,400
277,200
222,400
217,800
104,400
277,200
222,400
217,800
104,400
277,200
222,400
217,800
104,400
277,200
222,400
217,800
104,400
277,200
222,400
217,800
104,400
277,200
222,400
217,800
104,400
277,200
222,400		

[illegible]

د. محمد زکریا خان

[illegible][illegible]

هكزا من الاصل

الجريدة الرسمية

١	عبد الرحيم سليمان عبد الرحيم فليح	٢	المعجانية	١٠٠	٧٩,٥٠	٢٢٢,٥٠
٢	جمعيه المركز الاسلامي الخيري	٣	المعجانية	١٠٠	١٠٠,٥٠	٩٧٤,١٦
٣	لمياء مخائيل فكري خزوز	٤	المعجانية	١٠٠	١٠٠,٥٠	١٦٦,٣٦
٤	عبد الكريم عبد الرحمن احمد يوسف	٥	ابو العود	١٠٠	٨٦,٩٠	١٦١,٥٥
٥	محمد صديق يوسف صدين	٦	ابو العود	١٠٠	٨٧,٠٠	٣٦٨,٢٥
٦	باسم خالد محمد عمر	٧	ابو العود	١٠٠	١٢٣,٨٠	٣١٢,٠٠
٧	محمد صديق يوسف لوززي	٨	ابو العود	١٠٠	١٤٦,٠٠	٣٧٣,٢٥
٨	غازي حسن ابراهيم لوززي	٩	ابو العود	١٠٠	١٤٧,٠٠	٥١٢,٣٢
٩	ابو اقليم حسن يوسف لوززي	١٠	ابو العود	١٠٠	٩٩,٧٠	٤٠٩,١٨٧
١٠	لناتيه زيان ياسين	١١	ابو العود	١٠٠	١٧٧,٠٠	٣٠٢,٩٤٠
١١	قاسم محمد حسن الهندي	١٢	ابو العود	١٠٠	١٧٨,٠٠	٣٧٣,٨٨٨
١٢	مورلد عبد القادر زكريا	١٣	خربة مسلم	١٠٠	٧٧٥,٠٠	٣٢٣,٥٥٠
١٣	مولود عبد القادر زكريا	١٤	خربة مسلم	١٠٠	٧٧٤,٠٠	٣٢٣,٧٠٦
١٤	خولة فلفل عبد الرحيم حرب وفريكة	١٥	خربة مسلم	١٠٠	٧٧٣,٠٠	٣٢٣,٧٠٦
١٥	سمير عواد عبد المجيد ابو زيد	١٦	خربة مسلم	١٠٠	٤٥٧,١١٠	٣٨٥,٥٠٩
١٦	محمد حمد الفاضل ابو حيدر	١٧	خربة مسلم	١٠٠	٤١٦,٦٨٨	٣٥٠,٤٧٠
١٧	علاء محمد مصطفى عواد	١٨	خربة مسلم	١٠٠	٤٥٣,١٦٥	٣٥٠,٤٧٠
١٨	احمد محمد حمد ابو جاسوس	١٩	خربة مسلم	١٠٠	٤٥٤,٥٠٠	٣٨٢,٢٤٨
١٩	محمد حمد الفاضل ابو حيدر	٢٠	خربة مسلم	١٠٠	٤٧٣,١٤٣	٣٥٠,٤٧٠
٢٠	محمد حمد الفاضل ابو حيدر	٢١	خربة مسلم	١٠٠	٤٧١,٥٠٠	٣٥٠,٤٧٠
٢١	علي عبد اللطاح الموصي ابو عميره	٢٢	خربة مسلم	١٠٠	٥٠٧,٣٣٨	٥٦٦,٢٨٠
٢٢	علي عبد اللطاح الموصي ابو عميره	٢٣	خربة مسلم	١٠٠	٥٠١,٠٠٠	٤١٦,٤٤٤
٢٣	زيد حمد فاضل ابو حيدر	٢٤	خربة مسلم	١٠٠	٥٥١,٣٥٣	٥٦٦,٢٨٠
٢٤	زيد حمد فاضل ابو حيدر	٢٥	خربة مسلم	١٠٠	٥٥٢,٩٥٣	٥٦٦,٢٨٠
٢٥	زيد حمد فاضل ابو حيدر	٢٦	خربة مسلم	١٠٠	٤٦٦,٦٠٠	١٦٣,٢٥٠
٢٦	فايل عبد العظيم موان ابو عميره	٢٧	خربة مسلم	١٠٠	٥١٣,٤٠٣	٤٥٠,٤٠٠
٢٧	سليم عبد الرحمن حسن حمد ان	٢٨	خربة مسلم	١٠٠	٤٥١,٩٦٦	١٦٣,٠٠٠
٢٨	سليم عبد الرحمن حسن حمد ان	٢٩	خربة مسلم	١٠٠	٤٩٨,٨٤٠	٥٥٣,٥٧١
٢٩	سليم عبد الرحمن حسن حمد ان	٣٠	خربة مسلم	١٠٠	٤٨٥,٤٦٦	٥٥٣,٥٧١
٣٠	عبد الجليل محمد خليل ابوسنيته	٣١	خربة مسلم	١٠٠	٥٥٣,٣٣٤	٤٦٦,٦٦٦
٣١	مراد معروف محمد حمد ان وفركاه	٣٢	خربة مسلم	١٠٠	٤٩١,٩٧٧	٣٨٥,١٢٠
٣٢	زيد حمد فاضل ابو حيدر	٣٣	خربة مسلم	١٠٠	٥٠١,٣٨٣	٤٤١,١٠٠
٣٣	زيد حمد فاضل ابو حيدر	٣٤	خربة مسلم	١٠٠	٥٠١,٤٨٠	٤٦٦,٦٦٦
٣٤	زيد حمد فاضل ابو حيدر	٣٥	خربة مسلم	١٠٠	٤٩٣,٣٠٥	١٨٢,١٦٦
٣٥	زيد حمد فاضل ابو حيدر	٣٦	خربة مسلم	١٠٠	٤٨٢,٥٥٠	١٦٦,٣٣٣
٣٦	زيد حمد فاضل ابو حيدر	٣٧	خربة مسلم	١٠٠	٤٥٧,١١٠	٢١٨,١١١
٣٧	زيد حمد فاضل ابو حيدر	٣٨	خربة مسلم	١٠٠	٤٥٥,٩١٠	٢١٨,١١١
٣٨	زيد حمد فاضل ابو حيدر	٣٩	خربة مسلم	١٠٠	٤٥٦,٩٥٨	٢١٧,٥٠٠
٣٩	زيد حمد فاضل ابو حيدر	٤٠	خربة مسلم	١٠٠	٤٥٧,١٤٣	٢١٦,٩٠٠
٤٠	زيد حمد فاضل ابو حيدر	٤١	خربة مسلم	١٠٠	٤٥٨,٨٨٠	٢١٦,٩٠٠
٤١	زيد حمد فاضل ابو حيدر	٤٢	خربة مسلم	١٠٠	٤٦٠,٤٢٨	٢١٨,٥٥٠
٤٢	زيد حمد فاضل ابو حيدر	٤٣	خربة مسلم	١٠٠		

الجريدة الرسمية

[illegible]

هكذا من الفصل

[illegible]

اعلان

عملاً بأحكام الفقرة (ب) من المادة السادسة من قانون تحصيل الاسـوال الاميريـه رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتـبديلاته واحكام الماده (٦٧) فقره (أ) من قانون الضمان الاجتماعي رقم ٢٠٠١/١٩ .

رقم ٢٠٠١/١٩ .
يرجى من السادة المذكورة اسماؤهم بالكشف المرفق المبادره لدفع المبالغ المتحققة عليهم احسبب المؤسسه العامه للضمان الاجتماعى والمبنيه ازاء اسم كل منهم خلال فتره قصاصها (٦٠) ستون يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريده الرسميه ؛ وفي حال تخلفهم عن الدفع ستتخذ الاجراءات القانونيه اللازمه .

احمد عبد الفتاح
المدير العام

حدائق النور

اسم المنشأة	اسماء المالكين	العنوان	الرمز المستحق
مؤسسة راضي	راضي خليل عيسى ابو زياد	شارع مادبا مقابل مخازن حطين	١٤٨٩
مصنع الوثبة للبلاستيك	عبدالكريم عدنان ابراهيم الحماد	ابو علندا/بجانب مصنع شاهين للبلاستيك	٦٩٦
مخبز بيت نبالا	محمود سليمان رشيد - خلدون محمد عبدالله ياسين	القويسمة	٦٨٥
شركة الرزازي للصناعات الدوائية	الحجز على موجودات الشركة	ام العمد/مقابل مسجد مثقال الفايز	٩٤٦٥٦
شركة صالح ابو خاص واخواته	-علي مصطفى ابو خاص -سمير مصطفى ابو خاص -صالح مصطفى ابو خاص	ابو علندا/المنطقة الصناعية	٥٧٣٧
شركة الفا للتجارة وتشكيل المعادن	الحجز على موجودات الشركة	قرب المدينة الصناعية	١٩٧٣٠
مطعم باب العامود	عمر علي ابو دلو واخواته	سحاب/مقابل المدينة الصناعية	١٥٢٣
مخبز بلازا	احمد فهد احمد عبدالله	سحاب/شارع الشهيد	٦٧٣
شركة طيبة للصناعات الغذائية	الحجز على موجودات الشركة	الموقر/قرب شركة بتر الهندسية	٨٣٩
شركة مفلح الدويكات	مفلح توفيق ارويقي الدويكات -سعود توفيق ارويقي الدويكات -عوض توفيق ارويقي الزبيد -ارويقي توفيق ارويقي الزبيد	شارع المدينة المنورة/قرب إشارة خلدا	٨٥٢٢

اسم المنشأة	اسماء المالكين	العنوان	الرمز المستحق
الدولة لاملاح البحر الميت	الحجز على موجودات الشركة	مدينة عبدالله الثاني ابن الحسين الصناعية	٦٧٥
شركة التجهيزات الاسفلتية	الحجز على موجودات الشركة	ادارة التجمعات الصناعية	٤١٧٠٣
المصنع الاهلي للالمنيوم	محمد محمود خضرو	طلوع المصدار	٢٠٢٤
ابناء رشيد سعيان تشيوعي	شحده رشيد علي سعيان شحاده رشيد علي سعيان علي شحده رشيد سعيان يوسف شحاده رشيد سعيان	ابو علندا	٢١٦٧٩
مدارس الاسراء الخضراء	نجاتي صالح علي	الوحدات/حي الدبابية	٤٧٢٤
شركة المفروق للصناعات الغذائية	الحجز على موجودات الشركة	عمان/شارع القدس	٢١٤٨٨
شركة جنوب اسيا	الحجز على موجودات الشركة	اربدا	٢٩٥٩١٩

اعلان

عملا بأحكام الفقرة (ب) من المادة السادسة من قانون تحصيل الاموال الاميريه رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته واحكام المادة (٦٧) فقرة (أ) من قانون الضمان الاجتماعي رقم ٢٠٠١/١٩ .

يرجى من السادة المذكوره اسماؤهم بالكشف المرفق المبادره لنفع المبالغ المتحققه عليهم لحساب المؤسسه العلمه للضمان الاجتماعي والمبينه ازاء اسم كل منهم خلال فترة انقضاءها (٦٠) ستون يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسميه ، وفي حال تخلفهم عن الدفع ستتخذ الاجراءات القانونية اللازمه .

احمد عبدالفتاح
المدير العام

اسم المنشأه	اسماء المالكين	العنوان	المبلغ المستحق
معمل الترافدين للرخام شركة عبده الحيازي وشركاه	- عبده عبد الكريم عبد القادر الحيازي	ماركا الشمالية شركة حجازي وغوشة	٨٥٦
شركة البشيتي وشموط الصناعية	- محمد ماهر واصف عبد القني شموط - عبد السلام بدر فؤاد البشيتي	ماركا الشمالية	١٦٨٣
شركة نصار الصناعية	- جون ميخائيل نصار - فيفي زوجة جون حنا ميخائيل نصار	ماركا الشمالية مقابل المتيوسم الجلاد	١٠٠٠
كراج المصلحة التعاونية	- اسحق عبد الرحمن العمد	المحطة/مقابل الهيئة الخيرية الهاشمية	١٢٧٩
مشغل شعشاعة للخياطة	- مها نزار شكري شعشاعة	شارع المحطة بجانب سوق البالة	٣٥٩٣٣
مؤسسة الغالب العالمية لصناعة الأحذية	- رلى عبد الكريم خالد الحجيري	ماركا الشمالية مقابل مركز أمن ماركا	٩٣٥
مصنع لبان الربيع	- سعيد محمد احمد ابو النول	المدينة الصناعية بجانب سحالت حنانيا الصناعية	١٦٦٧٠
شركة الكندي للصناعات الدولية (المساهمة العامة)	الحجز على موجودات الشركة	المدينة الصناعية	٨٨٩٢

اسم المنشأة	اسماء المالكين	العنوان	المبلغ المستحق
مصنع فوزي الطويل للأثاث المعنوي	- فوزي خليل شحادة الطويل	ماركا الشمالية خلف شركة هوندا	٦١٩٣
مطعم تكا تشكن	- محمد وفيق محمد أبو زهرة	العقبة / المنطقة للقدقية - شارع النهضة	٢٠٠٧
شركة عدنان خليل الصالحى	- عدنان خليل الصالحى - ابراهيم عدنان الصالحى	سوق الخضار المركزي	٢١١٣
مطبخ عثمان بن عفان الآنية	- محمد ابراهيم عامر الزويد	سحاب / دوار الشهيد	٦٥٤
مصنع عبد الله الحوت	- عبد الله محمد الحوت	أبو علندا / المنطقة الصناعية	٦٩٨
مؤسسة محمد عليان التجارية	- محمد علي محمد عليان	ماركا الشمالية / خلف شركة هوندا	١٧٥٠
روضة لم اللؤلؤ	- احمد عواد سالم ابو حيالة	أم اللؤلؤ	١٣٨٥
كسارة الحطاب	- بدر الدين محمد حسن حطاب - يوسف النجار	الزقاء / الحلابات خلف مصنع الأسمنت الأبيض	٩٠٤٠
بلدية المفرق	الحول على موجودات البلدية	المفرق	٧٠٥٥٣

اعلان

يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم ، يرجى تسديدها خلال ستين يوما من نشر هذا الإعلان تلافيا لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة ٦٤ من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة ٣٩ من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة ٣٩ من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (١) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته .

مدير عام دائرة ضريبة الدخل

د. محمد عدنيات

الرقم	اسماء المالكين التابعين لمديرية (الزرقاء)	الرقم الضريبي	أرصدة الضريبة المستحقة	السنوات
			للس	دينار
١.	اسماعيل مصباح اسماعيل شهاب الدين	٠١٠٠٧٩٤٤٠	٣٥٢	١١٠ ٨١-٧٩ رصيد
٢.	ابراهيم محمد جمعة رباح	٠١٠١٥٩٣٤٧	٨٥٠	١٧٥ ٨٩-٨٤ رصيد
٣.	ابراهيم محمد سعيد عبد الحي	٠١٠١٥٤٨٧٦	٩٧٠	٢٢٣ ٨٣-٧٩ رصيد
٤.	ابراهيم خليل ياسين المصري	٠١٠٠٩٤٢٢٩	٤٠٠	٣٦٠ ٩٢-٩١ رصيد
٥.	احمد حسن الحاج حسن زهران	٠١٠١٢١٢٦٩	٢٥٠	١٣١ ٩٣-٨٨ رصيد
٦.	احمد عمر سلمان عثمان	٠١٠١٥٥٣٨٤	٨٧٠	٢٩٨ ٨٤-٨٢ رصيد
٧.	ابن تسم مرشد اسماعيل مالكيه	٠١٠١٦٧٥٦٠	١٠٠	١٠٣ ٨٨-٨١ رصيد
٨.	أميرة تيسير محمود ابو غوش	٠١٠١٥٩٧٠٣	٩٨٠	٢٠٥ ٨٧-٧٥ رصيد
٩.	ابراهيم احمد خليل عمران	٠١٠٠٨٨٩٤٦	٥٠٠	٢٣٦ ٩٥-٨٢ رصيد
١٠.	ابراهيم علي مراك ارسلان	٠١٠١٥٧٩٦٤	٣٠٠	٤٠٧ ٩٧-٩٤ رصيد
١١.	احمد محمد احمد ناصر	٠١٠١٥٩٤٧٩	٧٣٢	١٠٥ ٨١-٧٩ رصيد
١٢.	لطون الياس نخله عتصره	٠١٠١٧٨٣٦٨	٢٠٠	١٤٥ ٩٠-٧٩ رصيد
١٣.	بشير ابراهيم توفيق تيس ابراهيم	٠١٠١٩٧١٤١	١٩٨	١٩٨ ٩٦-٩٣ رصيد
١٤.	بلال محمد فتوح دلمس	٠١٠٢٨١٣٦٣	٦٠٠	١٤٩٠ ٩٩ رصيد
١٥.	بسام عبد الرؤوف يحيى عيود	٠١٠١٥٥٧١٦	٤٥٠	٢٧٤ ٨٥-٧٥ رصيد
١٦.	بكر محمد علاوي الخلايلة	٠١٠٢١٩٣٠٧	٢٠٠	٢٨٨ ٩٧-٩١ رصيد
١٧.	توفيق صالح علي القطيش	٠١٠١٧٢٧٩٣	٧٠٠	٢٩٣ ٩٥-٨٩ رصيد
١٨.	ثائر عبد اللطيف احمد عبد العزيز	٠١٠٢١٩٣٣١	٥٠٠	٤٤٥ ٩٥-٨٥ رصيد
١٩.	جميل سعيد احمد أبو الحلاوة	٠١٠١٥١٩٩٠	٠٠٠	٣٨٥٠ ٩٩ رصيد
٢٠.	جبر عبد الساتر رشيد ابو لوي	٠١٠١٩٢٢٨٠	٠٠٠	٨٨٠ ٩٣-٨٢ رصيد
٢١.	جوك جميل ابراهيم صرصور	٠١٠٢١٩٧٨١	٧٠٠	٣١٥ ٢٠٠٠-٩٨ رصيد
٢٢.	جميل محمود احمد ابو خضير	٠١٠٢٠٠٨٤٣	٩٠٠	١٤١ ٩٥-٨٥ رصيد
٢٣.	جليلة عبد الكريم مناور ابو القم	٠١٠٢١١٨١٠	٩٢٠	٢٣٧ ٩٨-٩٥ رصيد

الرقم	أسماء المكلفين التابعين لمديرية (الزرقاء)	الرقم الضريبي	أرصدة الضريبة المستحقة		السلوات
			للس	دينار	
٢٤	خير محمد يونس اسماعيل	٥٠٠	١٨١	٩٥-٨٥	رصيد
٢٥	خزيمة علي حسنونه حسنونه	٥٢٠	٦٢٩	٢٠٠٠-٨٢	رصيد
٢٦	خالد محمود سلامة اللولو	١٠٢١٥٧٣٥	٠٠٠	١٢٣٢	رصيد ٩٨-٩٦
٢٧	خلف محمد سلامة المحارب	١٠١٤٥٣٧٠	٢٧٥	١٣٠	رصيد ٨٤-٧٨
٢٨	خليفة احمد العمري العمري بالاضافة للتركة	١٠١٣٩٨٦٩	٩٢٠	٢٢٧	رصيد ٧٧-٧٦
٢٩	خلف صالح سلامة الزويد	١٠١٥٠٢٩٣	٩٠٠	٢٩٥	رصيد ٨٨-٨١
٣٠	دلال مرشد اسماعيل مالكية	١٠١٦٧٥٥٢	٠٠٠	١٠٣	رصيد ٨٨-٨١
٣١	داود عبد الرحمن احمد ابو عوض	١٠١١٩٤٩٣	٤٦٠	١٦٣	رصيد ٩١-٨٢
٣٢	رغدة ابراهيم طوق الدقم	١٠١٤٧٥٠٠	٢٨٦	١٣٤	رصيد ٨٩-٨٣
٣٣	رائد صديقي شائع مصطفى	١٠١٧٥٧١٧	٧٨٢	٢٥٣	رصيد ٩٠-٨٨
٣٤	زهير احمد سليمان الحاج عبد	١٠١٣٨٠٠٥	٩٠٠	١٣٠	رصيد ٨٣
٣٥	زهير موسى موسى ناصر	١٠١٤٥٩٦٦	٢٠٠	١٠١	رصيد ٨٤
٣٦	زيد محمود قاسم زايد	١٠١٤٦٢٥٣	٨١٠	١٧٤	رصيد ٨٤-٧٩
٣٧	سمير ابراهيم ابراهيم العكش	١٠١٦٨٢٠٦	٤٧٥	٢٣١	رصيد ٨٨-٨١
٣٨	سليم محمد سليم الخراطة	١٠١٤٥٩٩٠	٥٩٠	١٠٧	رصيد ٨٤-٧٨
٣٩	سليم عطا ابراهيم اللالا	١٠١٤٦٠١٦	٣٠٠	٢٢٣	رصيد ٨٢-٧٨
٤٠	سعدو عبد الحميد سعدو حسين	١٠١٥٠٩٦٠	٤٣٠	١٣٣	رصيد ٨٤-٧٨
٤١	سعد محمد سعد ابو عريضة	١٠١٥٩٦٨١	٨٥٠	١٦٨	رصيد ٩٣-٨٣
٤٢	سائد احمد فايز البكري	١٠١٤٥١٤١	٨٠٠	١١٨	رصيد ٨٤
٤٣	سعيد اسماعيل خليل ابو عريضة	١٠١٦٩٧٢٥	٠٠٠	١٩٨	رصيد ٨٨-٨٣
٤٤	سعيد محمد العنكة العنكة	١٠١٥٨٥٧٠	٤٠٠	١٨٠	رصيد ٨٩-٨٨
٤٥	سعيد خالد فريج الرواندة	١٠٠٩١٧١٨	٥٠٠	٣٥٧	رصيد ٨٣-٨٠
٤٦	سلامة عطية احمد ابو خرمة	١٠٠٩٥٤٩٧	٢٩٠	٢٢٤	رصيد ٨١-٨٠
٤٧	شاهقة عبد الرحيم صلاح حمدان	١٠١٣٨٠٣٠	٨٠٠	١٢٦	رصيد ٩٨-٩٥
٤٨	صبيح محمد صبيح واما	١٠١٢٤٤٥٤	٠٠٠	١١٠	رصيد ٨٧-٨٥
٤٩	صبيح جبر حمد حسن	١٠١٢٥٣٥٣	٨٠٠	١٤٠	رصيد ٨١-٧٦
٥٠	صالح لبيد عبد الرحمن ابو عوض	١٠١٣٣٢٩١	٨٧٥	١٠٥	رصيد ٨١-٧٥

اعلان

يطلب من السادة المذكورين اثناء ارسدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين ازاء كل منهم ، يرجى تسديدها خلال سكين يوما من نشر هذا الاعلان تلافيا لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة ٦٤ من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة ٣٩ من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة ٣٩ من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ ولقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته . مدير عام دائرة ضريبة الدخل د. محمد عديسات

الرقم	أسماء المكلفين التابعين لمديرية (الزرقاء)	الرقم الضريبي	أرصدة الضريبة المستحقة		السلوات
			للس	دينار	
١	احمد صلاح محمد ابو ليدة	١٠٠٥٢٩٦٨	٣١٦	١٣٤	رصيد ٩٤-٩١
٢	احمد صادق ابو تجيلة ابو تجيلة	١٠٠٥٠٦٣٩	٩٥٥	٢٢٩	رصيد ٧٩-٧٦
٣	احمد ذيب احمد ابو طر	١٠٠٥٦٠١٧	٨٨٠	٢٢٦	رصيد ٩٢-٨٦
٤	ابراهيم سليمان سلمان المشوخي	١٠٠٤٠٦٦٨	-	٢٠٠	للس ٩٨+٩٠
٥	احمد علي احمد عرنتم	١٠٠٥٦٧٦	٤٥٤	١٨٨	رصيد ٨١-٧٦
٦	ابراهيم سعيد ابو حاكمة ابو حاكمة	١٠٠٦٢٦٥٣	٦٠٠	١٣٤	رصيد ٨١-٨٠
٧	احمد فارس ناجي عبد الخالق	١٠٠٢٤٧٠٠	٣٧٩	١٢٧	رصيد ٨٠-٧٩+٧٨
٨	ابراهيم عزام جبر حيدرات	١٠٠٤٠٤٨٠	١٧٠	١٦١	رصيد ٨٧-٨١
٩	اسماعيل خليل عبد الله ابو عيشة	١٠٠٤٨٩٢٨	١٠٠	٤٤١	رصيد ٩٢-٨٦+٨١
١٠	ابراهيم جمعة سليمان ابو محفوظ	١٠٠٥١٦٩٤	٣٠٠	١٣٧	رصيد ٨١-٧٨
١١	احمد محمد يوسف شحادة	١٠٠٤٥٥٥٤	-	٣٣٠	رصيد ٨٨-٧٨
١٢	احمد مصطفى محمد العويدي	١٠٠٦٦٠٣٩	٢٥٠	١٧١٥	رصيد ٩٧-٨٨
١٣	ابراهيم فضل محمد ياسين	١٠٠٩٣٥٦٧	٨٦٤	٣٥٤١	رصيد ٩٩-٩١
١٤	احمد عبد الله احمد عتيق	١٠٠٢٤٢٤٧	٠٢٠	٢١٩	رصيد ٩٠+٨٧-٨٦
١٥	احمد سليمان احمد الرواندة	١٠٠٤٧٤٠٩	٨٥٠	١٥٧	رصيد ٨١-٧٩
١٦	اسعد محمد حسين عبد	١٠٠٤٣٨٨٨	١٤٠	١٦٢	رصيد ٧٧-٧٥
١٧	جمال احمد عبد الهادي زيدان	١٠١٢٦٨٠٥٨	٥٠٠	٧٤٢	رصيد ٨٩-٨٨
١٨	حنا داوود ابراهيم قلقيلي	١٠١١٢٧١٥	٢٣٥	٣٠٥	رصيد ٨٤-٨١
١٩	حسن احمد مصطفى مجد لاوية	١٠٠٦٢٨٧٤	٥٧٤	٢٤١	رصيد ٧٧-٧١
٢٠	حسين عيسى ذيب ابو سعدة	١٠٠٤٧٩٠٥	٤٦٣	١٣٦	رصيد ٨٤+٨١-٧٦
٢١	حسن ابراهيم سليمان الملاح	١٠٠٤٠٢٣٤	٩٦٠	١١٣	رصيد ٨١+٨٠+٧٩-٨٢
٢٢	حسن مصطفى حسن سليمان	١٠٠١٢٨٣٤	٨١٠	٣٠٤	رصيد ٨٧-٧٦
٢٣	خليل عبد المنعم اسماعيل الشنتولي	١٠٠٣١١١١	-	٣٤٨	للس ٩٨

الرقم	أسماء المكلفين التابعين لمديرية (الزرقاء)	الرقم الضريبي	أرصدة الضريبة المستحقة		السنوات
			فلس	دينار	
٢٤	خالد احمد ذيب سويلان	٠١٠١٦٩٦١٠	-	٢٢٠	٩٥-٩٤ اقساط
٢٥	خليل ابراهيم الطاهر الطاهر	٠١٠٠٦٤٤١٩	٨٧٠	١٥٥	٧٧-٧٦ رصيد
٢٦	رياض محمود ذيب ابو زينة	٠١٠٢٥١٥٩٦	٧٠٠	١٤١	٩٨+٩٥ رصيد
٢٧	زيد محمد محفوظ ابو محفوظ	٠١٠٠١٣٠٦٧	-	١٤٢٢	٩٩ اقساط
٢٨	زكي محمد خليل عبد الوهاب	٠١٠٠٥١٣٣٣	٧٨٠	٢٤٩	٩٨-٩٧ رصيد
٢٩	زكريا عبد الكريم بشير عباس	٠١٠١٦٢١٠٠	-	٣٣٠	٨٥-٨٤ اقساط
٣٠	شركة صفوت النجار وشركاه	٠١١٧١٩٧٠٢	-	٢٠٠	٩٨ اقساط
٣١	سامر محمد رمضان ابو حمد	٠١٠٣٠٠٩٣٧	٦٠٠	٢٢٦	٩٩-٩٨ رصيد
٣٢	صبيح عبد الرحمن احمد ابو السيد	٠١٠٠٤٠٩٠٠	٠٣٤	١٩٩	٩٠-٨٤+٨١ رصيد
٣٣	صلاح امين سعادة ابو الوفا	٠١٠٠٥٦١٥٧	-	١٠٠	٩٤-٩٠ اقساط
٣٤	طله محمد جابر الخالدي	٠١٠١٧٧٨٢٥	٩١٠	١١٨	٨٧-٩٠ رصيد
٣٥	طلال محمد عبد الله الصالح	٠١٠٠٥٧٥٣٦	١٢٩	٣٤٩	٧٨-٨٢ رصيد
٣٦	طلال محمد محمود الفريسي	٠١٠٠٤٦٣٣٠	٨٢٥	١٨٧	٧٥-٨١ رصيد
٣٧	علي محمد حمدان ابو الفول	٠١٠٠٨٠٥٤٦	-	١٩٩	٩٠-٩٥ رصيد
٣٨	عبد السلام محمد محمود العويس	٠١٠٠٤٠٨٤٦	٤٠٠	١٣٦	٧٧-٨١ رصيد
٣٩	عبد الكريم سليم عواد العوضات	٠١٠٠٥٩٠٩١	٥٠٠	١٤٨	٧٧-٨١ رصيد
٤٠	عيسى عبد الرزاق العزة العزة	٠١٠٠٥٥٦١٤	-	٣١٤	٧٨-٨١ رصيد
٤١	عبد الرؤوف محمود سليمان سليمان	٠١٠٠٦٣٠١٣	١٨٨	١٠٠	٧٨-٨١ رصيد
٤٢	عبد الله خليل ارشود السبيلة	٠١٠٠٦٢٩١٢	٢٩٢	٣٤٩	٧٨-٩٠ رصيد
٤٣	عبد الطوفان راضي شبيب شبيب	٠١٠٠٤٧٩٨٠	٥٥٠	١٧٦	٧٥-٨٨ رصيد
٤٤	يوسف الفهم قديم قديم	٠١٠٠٤٧٣٨٧	٥٠٠	١٥٠	٧٨+٨١ رصيد

اعلان

عملاً بأحكام الفقرة (ب) من المادة (٦) من قانون تحصيل الاموال
الاميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته .

يرجى من السادة المنكوبين في الكشف المرفق المبارة لدفع المبلغ
المتحققة عليهم لحساب الايرادات/ غرامات محورية والمبينة ازاء اسم كل من
لدى مديرية الاموال العامة/ وزارة المالية خلال فترة اقصاها (٦٠) ستون يوماً من
تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية وفي حال تخلفهم عن الدفع ستتخذ
بحقهم الاجراءات القانونية اللازمة .

الدكتور احمد مشاقبه
مدير مديرية الاموال العامة

الشركة	المبلغ المطلوب		الضمان
	فلس	دينار	
شركة النهضة للبناء والمقاولات	---	165	عمان ت (4621956) ت (4798618)
شركة محمد احمد النبراوي	985	1353	عمان / القويسه
شركة ماهر حرياي واخوانه ماجد نعيم عبد السلام حرياي ماهر نعيم عبد السلام حرياي مازن نعيم عبد السلام حرياي مجدي نعيم عبد السلام حرياي شركة فادي / انيكس لتجارة النفط	---	11384	عمان / سحاب قرب المقبرة الاسلامية
شركة فايز الفندي فايز محمود مفلح الفندي	---	559940	عمان ت (5668394) ت (5525394)
	---	35457	عمان ت (5864010) ت (4612007)

اعلان

عملاً بأحكام المادة (٦/ب) من قانون تحصيل الاموال الاميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته .

يرجى من السادة المذكورين في الكشف المرفق والمطالبين لحساب الايرادات المبادرة لتسديد المبالغ المطلوبة منهم لحساب الايرادات خلال فترة اقصاها (٦٠) ستون يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

وفي حال تخلفهم عن الدفع ستتخذ بحقهم الاجراءات القانونية اللازمة.

الدكتور احمد مشالبه
مدير مديرية الاموال العامة

الرقم	الاسم	العنوان	المبلغ المطلوب	
			فلس	دينار
١.	المتعهد عبد الله الرجوب	مؤسسة الرجوب للتجارة والمقاولات . اربد/ ش الجيش ت (210204)	385	450
٢.	غازي بني هاني	مؤسسة غازي / اربد	506	1205
٣.	قاسم محمد نصار مساعده	اربد	033	154
٤.	محمد امين ابو خيزران	عجلون	145	76
٥.	ابراهيم رضوان بخيت الجغبير	الزرقاء/ ش الملك طلال ت (3900008)	---	890
٦.	نيسير عبد القادر الصباغ	المفرق/ ش الهاشمي ت (4304130)	520	8019
٧.	ستوديو زهرة اللوتس	اربد/ الحصن	800	143
٨.	مريم ارملة / يوسف خليل ش. ربي رستم وطنسي (9252002166)	الزرقاء/ حي الضباط	642	85
٩.	عبد الله ناصر سليمان الهقيش	زيزيا لم الرصاص	307	4001
١٠.	عبد الله شمس الكوز	التوسمه/ خلف كازية جرداته	---	592

اعلان

استناداً لأحكام المادة (٦/ب) من قانون تحصيل الاموال الاميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

يرجى من السادة المذكورة اسمائهم بالكشف المرفق والمطالبين لحساب مؤسسة إدارة وتنمية أموال الأيتام المبادرة لتسديد المبالغ المطلوبة منهم والمبينة في اسم كل منهم خلال فترة اقصاها (٦٠) ستون يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية.

وفي حال تخلفهم عن الدفع ستتخذ بحقهم الإجراءات القانونية اللازمة.

الدكتور احمد مشالبه
مدير مديرية الاموال العامة

الرقم	الاسم	العنوان	المبلغ		التحقق
			فلس	دينار	
١.	محمد صلاح يعقوب يوسف المغربي	عمان وسط البلد ش الهاشمي - مبنى الأيتام	000	3702	51
٢.	نبيل حامد عابدين	عمان وسط البلد ش الهاشمي - مبنى الأيتام	000	1093	50
٣.	محمد احمد الصغير احمد سالم عبد الله ابو دبور	ش - القنص طريق ناعور قبل اشارة الاذاعة - مبنى الأيتام	000	2006	48
٤.	مؤسسة الجوزاء نسيم طارق محمد الحاج محمود	عمان - ش الامير محمد جانب عمارة البرج	000	6416	46
٥.	سلامة علي جبر روحي ناصر يعقوب	جبل عمان - الدوار الثالث ش - الامير محمد عمارة البرج	000	2861	45
٦.	نبيل توفيق سليمان المعشر	جبل عمان - الدوار الثالث ش - الامير محمد عمارة البرج	000	4724	44
٧.	شركة جبري ابو حرب وشركاء	عمان - ش الشهيد وصفي الثلث - مبنى الأيتام	000	4590	42
٨.	رائد احمد محمد عمرو	عمان - ش الشهيد وصفي الثلث - مبنى الأيتام	000	7248	40

الجريدة الرسمية

9.	مؤسسة انشراح - محمد مصطفى سالم	عمان - ش الشهيد وصفي التل - مبنى الأيتام	000	3158	39
10.	محمد وفائي فؤاد أبو زينة	جبل عمان - الدوار الرابع - مبنى الأيتام خلف مسجد صلاح الدين	000	4040	38
11.	هشام عبد الله الحروب	جبل عمان - الدوار الرابع - مبنى الأيتام خلف مسجد صلاح الدين	000	2638	36
12.	هبة هشام محمود إبراهيم	جبل عمان - الدوار الرابع - مبنى الأيتام خلف مسجد صلاح الدين	000	5254	35
13.	محمد عدنان محمد خير	عمان - ت 5605018	000	4241	34
14.	المحامي بشار رشدي شديد	عمان - ت 5689944	000	1069	32
15.	المحامي عوض أبو حطب	عمان - ت 5345444	000	2345	31
16.	محمد سعيد زكي فريج	عمان - ت 4610070	000	5072	30
17.	مالين حلمي شريف العلمي	عمان	000	2515	28
18.	للشركة الوطنية للصرافة ورثة المحامي ارشود الهواري	عمان	000	2938	27
19.	شركة مشغل الرائد للقيامه والالبسة الجاهزة	عمان وسط البلد - الشافسوغ - عمارة الأيتام مقابل بنك القاهرة	000	2192	26
20.	شركة خالد صبحي شحروري وشركاه	عمان - جبل عمان - الدوار الاول ش - الرينبو - مبنى الأيتام	000	3552	25
21.	شركة الاغراب نايف عبد الكريم الاغراب خليل محمد احمد خليل	الرصيفة - ت 3611327	000	6465	23
22.	ماهر فايز البزوه ماجد فايز البزوه	الرصيفة - مقابل محطة خاطر للمحروقات - ت 05/3610722	000	640	22
23.	احمد فوصل ابراهيم فويلر اسماعيل ماجد ابو طوق	عمان - ت 5065987	000	7445	21
24.	شركة محمد علي قرايين وشريكه	الرصيفة - مقابل محطة خاطر للمحروقات	000	7288	20
25.	محمد علي زين الدين كليل	الرصيفة - مقابل محطة خاطر للمحروقات	000	3238	18
26.	شركة عبد الرحمن زين الدين قرايين	الرصيفة - مقابل محطة خاطر للمحروقات	000	3387	17
27.	جابر عدنان خليل زقوت	معان - حي الاسكان مؤسسة سكة حديد العقبة	000	268	16
28.	رائد عدنان خليل زقوت	معان - حي الاسكان مؤسسة سكة حديد العقبة	000	2680	15
29.	كثير عدنان خليل زقوت	معان - حي الاسكان مؤسسة سكة حديد العقبة	000	2680	14

الجريدة الرسمية

30.	المهندس تاج الدين عبد الله الحروب	المدينة الرياضية سوبر ماركت سعد ت - 5607535	000	9550	13
31.	عبد الله حسين حسن جعارات	للشونه الجنوبيه/سويمه مدرسة الشونه الجنوبيه للتاويه	000	1943	11
32.	محمد حسن محمد براهيم	للشونه الجنوبيه/سويمه مدرسة الشونه الجنوبيه للتاويه ت - 571031	000	1943	10
33.	محمد محمود حسن لشطي	للشونه الجنوبيه/الروضه مدرسة الروضه الاساسيه	000	617	9
34.	حسين صالح حسن عواد	للشونه الجنوبيه - الكرامه بجانب بقالة ابو العبد	000	617	8
35.	محمود احمد ايوب ابو جزره	الوحدات - ش ماديا مقابل بنك الاسكان	000	11845	7
36.	محمد شاهر بدوي عبيدو	ابو علندا قرب سوبر ماركت ابو سمير ت - 4161272	000	624	6
37.	يوسف عبد الحميد جبر ابو شيخه	عمان - مدرسة سعيد الدره للتاويه - حي الشميله/قرب دوار الشرق الاوسط ت - 4740829	000	1465	5
38.	كلاح عدنان محمد البعلجاتي	للقوسه عمان - عمارة الأيتام ت - 4778071	000	3275	4
39.	زهور زوجة مناع عبد احمد عبدو	جبل النصر قرب سكة الحديد - منزل ابو جمال ت - 4896167	000	328	3
40.	محمد عمر عدنان حجاج	للوحدات - ش المدارس محل الامل ت 4753363	000	7775	2
41.	شريف حسن عدنان المطارنه	للكرك	000	10500	1

الجريدة الرسمية

اعلان

عملا بأحكام المادة 6/ب من قانون تحصيل الاموال الاميرية رقم 1952/6 وتعديلاته.

يرجى من السادة المذكورة اسماؤهم بالكشف للمرفق المبادى لتسديد كسامل المبالغ المطلوبة منهم لحساب امانات مؤسسة الايتام خلال فترة اقصاها (60) ستون يوما من تاريخ نشر اسماؤهم بالجريدة الرسمية.

وفي حال تخلفهم عن الدفع ستتخذ بحقهم الاجراءات القانونية اللازمة.

الدكتور احمد مشاقبه
مدير مديرية الاموال العامة

الرقم	الاسم	المبلغ	العملة
1.	محمد صلاح يعقوب يوسف	3702	دينار
2.	نبيل حامد عابدين	1093	000
3.	محمد احمد الصغير	2006	000
4.	احمد سالم عبد الله ابو دبور	6416	000
5.	مؤسسة الجوزاء	2861	000
6.	اميم طارق محمد الحاج محمود	4724	000
7.	سلامة علي جبر	4590	000
8.	روحي ناصر يعقوب	7248	000
9.	نبيل توفيق سليمان المعشر	3158	000
10.	شركة حربي ابو حرب	4040	000
11.	رائد احمد محمد عمرو	2638	000
12.	مؤسسة انشراح		
13.	محمد مصطفى سالم		
14.	محمد وفائي فؤاد ابو زينة		
15.	هشام عبد الله الحروب		

الجريدة الرسمية

12.	هبة هشام محمود ابراهيم	5254	000
13.	محمد عدنان محمد خير	4241	000
14.	المحملي بشار رشدي شديد	1069	000
15.	المحملي عوض ابو حطب	2345	000
16.	محمد سعيد زكي فريج	5072	000
17.	مادلين حلمي شريف العلمي	2515	000
18.	الشركة الوطنية للصرافة	2938	000
19.	ورثة المحامي ارشود الهواري	2192	000
20.	شركة خالد صبحي شروري وشركاه	3552	000
21.	شركة الاغراب	6465	000
22.	نايف عبد الكريم الاغراب	640	000
23.	خايل محمد احمد خايل	7445	000
24.	ماهر فايز البزرة	7288	000
25.	ماجد فايز البزرة	3238	000
26.	احمد فيصل ابراهيم فوير	3387	000
27.	اسماعيل ماجد ابو طوق	268	000
28.	شركة محمد علي قرايين وشركاه	2680	000
29.	محمد علي زين الدين كبير	2680	000
30.	شركة عبد الرحمن زين الدين قرايين	9550	000
31.	جابر عدنان خليل زقوت	1943	000
32.	رائد عدنان خليل زقوت	1943	000
33.	كثير عدنان خليل زقوت	1943	000
34.	المهندس تاج الدين عبد الله الحروب	5607535	000
35.	عبد الله حسين حسن جعارات	1943	000
36.	محمد حسن محمد براهيم	1943	000

محكمة العدل

الجريدة الرسمية

اعلان

عملاً بأحكام المادة 6/ب من قانون تحصيل الاموال الاميريه رقم 1952/6 وتعديلاته.

يرجى من السادة المذكوره اسماؤهم بالكشف المرفق المبادره لتسديد كامل المبالغ المطلوبه منهم لحساب امانات مؤسسة الايتام خلال فتره اقصاها (60) ستون يوماً من تساريخ نشر اسماؤهم بالجريدة الرسمية.

وفي حال تخلفهم عن الدفع ستتخذ بحقهم الاجراءات القانونيه اللازمه.

الدكتور احمد مشاقبه

مدير مديرية الاموال العامة

الرقم	الاسم	المحل	المبلغ للس	دينار
1.	محمد صلاح يعقوب يوسف	عمان وسط البلد	000	3702
2.	نبيل حامد عابدين	عمان وسط البلد	000	1093
3.	احمد سالم عبد الله ابو دبور	ش- الهاشمي - مبنى الايتام	000	2006
4.	مؤسسة الجوزاء	ش- القدس طريق ناعور	000	6416
5.	نسيم طارق محمد الحاج محمود	ش- الهاشمي - مبنى الايتام	000	2861
6.	سليمه علي جبر	ش- الامير محمد عمارة	000	4724
7.	روحي ناصر يعقوب	ش- الامير محمد عمارة	000	4590
8.	نبيل توفيق سليمان المشير	ش- الامير محمد عمارة	000	7248
9.	شركة حربي ابو حرب	ش- الامير محمد عمارة	000	3158
10.	شركاه	ش- الامير محمد عمارة	000	4040
11.	رائد احمد محمد عمرو	ش- الامير محمد عمارة	000	2638
	مؤسسة لتشراح	ش- الامير محمد عمارة	000	
	محمد مصطفى سالم	ش- الامير محمد عمارة	000	
	محمد وفائي فؤاد ابو زينه	ش- الامير محمد عمارة	000	
	هشام عبد الله الحروب	ش- الامير محمد عمارة	000	

الجريدة الرسمية

12.	هيه هشام محمود ابراهيم	جبل عمان - الدوار الرابع - مبنى الايتام خلف مسجد صلاح الدين	000	5254
13.	محمد عدنان محمد خير	عمان - ت 5605018	000	4241
14.	المحامي بشار رشدي شديد	عمان - ت 5689944	000	1069
15.	المحامي عوض ابو حطب	عمان - ت 5345444	000	2345
16.	محمد سعيد زكي فريج	عمان - ت 4610070	000	5072
17.	مادلين حلمي شريف العلمي	عمان	000	2515
18.	الشركة الوطنية للصرافه	عمان	000	2938
19.	ورثة المحامي ارشود الهواري	عمان	000	2192
20.	شركة مشغل الرائد للخياطة والالبسة الجاهزه	عمان وسط البلد - عمان - شارع الايتام	000	3552
21.	شركة خالد صبحي شحروري وشركاه	جبل عمان - الدوار الاول ش- الرينيو - مبنى الايتام	000	6465
22.	شركة الاغراب	الرصيفه - ت 3611327	000	640
23.	نايف عبد الكريم الاغراب خليل محمد احمد خليل	الرصيفه - مقابل محطة خاطر للمحروقات	000	7445
24.	ماهر فايز البزره ماجد فايز البزره	ت 05/3610722	000	7288
25.	احمد فيصل ابراهيم فويذر اسماعيل ماجد ابو طوق	عمان - ت 5065987	000	3238
26.	شركة محمد علي قرايين وشريكه	الرصيفه - مقابل محطة خاطر للمحروقات	000	3387
27.	محمد علي زين الدين كليل	الرصيفه - مقابل محطة خاطر للمحروقات	000	268
28.	شركة عبد الرحمن زين الدين قرايين	معان - حي الاسكان	000	2680
29.	جابر عدنان خليل زقوت	مؤسسة سكة حديد العقبة	000	2680
30.	رائد عدنان خليل زقوت	معان - حي الاسكان	000	2680
31.	كثير عدنان خليل زقوت	مؤسسة سكة حديد العقبة	000	9550
32.	المهندسين تاج الدين عبد الله الحروب	المدينه الرياضيه سوبر ماركت سعد ت- 5607535	000	1943
33.	عبد الله حسين حسن جعارات	الشوئه الجنوبيه/سويمه مدرسه الشوئه الجنوبيه للتأليه	000	1943
34.	محمد حسن محمد براهيمه	الشوئه الجنوبيه/سويمه مدرسه الشوئه الجنوبيه للتأليه ت- 571031	000	

محكمة العدل

33.	محمد محمود حسن الشطي	الثونه الجنوبيه/ الروضه	000	617
34.	حسين صالح حسن عواد	مدرسة الروضه الاساسيه	000	617
35.	محمود احمد ايوب	الثونه الجنوبيه- الكرامه	000	11845
36.	محمد شاهر بدوي عبيدو	بجانب بقالة ابو العبد	000	624
37.	يوسف عبد الحميد جبر ابو شيخه	الوحدات- ش مادبا	000	1465
38.	كفاح عدنان محمد البلمجاني	مقابل بنك الاسكان	000	3275
39.	زهور زوجة مناع عبد احمد عبدو	ابو علندا قرب سوهر	000	328
40.	محمد عمر عدنان حجاج	ماركت ابو منير	000	7775
41.	شريف حسن عدنان المطارنه	ت- 4161272	000	10500

اعلان

عملا بأحكام الفقرة (6/ب) من قانون تحصيل الاموال الاميرية رقم (6) لسنة 1952 وتعديلاته.

يرجى من السادة الواردة اسماؤهم بالكشوفات المرفقه مراجعة مديرية الاموال العامة/ وزارة المالية لدفع المبالغ المتحققة عليهم لحساب الايرادات/ متفرقة والمبينة ازاء اسم كل منهم خلال مدة اقصاها (60) ستون يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية ، وفي حال تخلفهم عن الدفع ستتخذ بحقهم الاجراءات القانونية اللازمة .

الدكتور احمد المشاقبة
مدير مديرية الاموال العامة/ وزارة المالية

الرقم	اسم المكلف	العنوان	المبلغ المطلوب	الدينار
1.	محمد عبد المهدي محمد قسايمه	يعمل صائغ مجوهرات قرب عيادة الموظفين شرق بلدية اربد ت (7278409)	500	2102
2.	فرحان الصالح السلامة للسقرات وعبد الله الصالح السلامة للسقرات	الطفيلة/ بواسطة ت(342549)	400	932
3.	تحسين احمد سالم الطراونة	الكرك/المزار الجنوبي ت(373825)	785	562
4.	محمود محمد المعاينة	الكرك/ ادر	950	33
5.	احمد عبد الله احمد الراعوش	مخيم البقعة- شارع العيادات- قرب صيدلية الكرامة	140	424
6.	عبد مرزوق عبد الركيبات	العقبة/ الرمال خلف المركز الصحي	—	41
7.	عبد الله مصطفى الغرابلي	عمان/ الاشرفية	270	3
8.	سادات عبد الفتاح ذيب جابر	البلقاء / عين الباشا	800	85

63	450	عمان الاشرفية شارع دبي ت(4744912)	خالد حسين موسى القاضي	9.
516	196	العقبة ت (2014410)	جون تشن كونستالين/ المطعم الصيني العقبة	10.
34	146	اريد مجمع الشيخ خليل - بناية الريان ت (7395313)	مؤسسة العريان التجارية الصناعية	11.
5820	897	العقبة/ شارع الكورنيش ت(2013445)	فندق الدولية / المؤسسة العربية للاستثمار الفندقي	12.
1925	552	سحاب/ المدينة الصناعية ت(4022399)	شركة امان لصناعة السكب	13.
12629	400	اريد/ مدينة الحسن الصناعية	شركة مجموعة الانظمة الكيمائية	14.
3224	270	المفرق/ قرية المزرعة ت(6202917)	شركة جميل القريوتي وشركاه/مؤسسة علي لتصنيع سوائل الكوابح	15.
4108	560	شارع وصفي التل / قرب مسجد الطباع ت (5624332)	مكتب المختار لتاجير السيارات الصناعية	16.
3629	338	دوار الشرق الاوسط/مجمع الشرق الاوسط التجاري ت(4765145) مخلد عبد ربه فالج الدروع	مكتب المرسى لتاجير السيارات	17.
1918	395	عمان/ مدينة عمان الصناعية /سحاب	شركة مؤسسة هشام ظبيان للصناعة والتجارة	18.
5868	852	العقبة/ شارع رغدان ب(2018518)	مطعم وفرن الطربوش/ غسان ياسين حمدي الكنجي	19.

اعلان

عملاً بأحكام المادة (6/ب) من قانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (6)
لسنة 1952 وتعديلاته.

يرجى من السادة المذكورة اسمائهم بالكشف المرفق والمطالين لحساب الإيرادات المبادرة لتسديد المبالغ المطلوبة منهم والمبينة إزاء اسم كل منهم خلال فترة نقصائها (60) ستون يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية، وفي حال تخلفهم عن الدفع يستخذم الإجراء القانوني اللازمة.

الدكتور أحمد المشاقبة
مدير مديرية الأموال العامة/ وزارة المالية

الرقم	اسم المكلف	العنوان	المبلغ المطلوب دينار	المبلغ المطلوب فلس
1.	طارق عمر مزاح الحميدي الكفيل/ عاطف فايز عاطف بحدولة	عمان/ الشميساني ت (5518498)	10000	000
2.	مطعم القهوة الزرقاء شركة ميس الريم لتجارة السيارات الكفيل/ معاذ فهمي رشيد الخطيب	عمان/ حدائق الملك عبدالله جبل الحسين/ قرب مدرسة عائشة الثانوية الرمثا/ الطرة	10000	000
3.	اسعاف ضيف الله عقلة حناوي ورثة/ جعفر عبدالرحمن محمد الصباح واولادهما/ محمد بشار/ خالد/ رونزا/ رؤى/ اسامة/ انس واولاده من زوجته المطلقة مهند ولونا		18160	320
4.	فايز محمد الربيع وزوجته/ حليلة احمد حسن الحيارى	عمان/ الجيبية ت (5356645)	2599	190
5.	شركة نضال البشاشة واخيه 1- نضال محمد حسين بشاشة 2- عماد محمد حسين بشاشة	مؤسسة الخلد للتحاوص والترانزيت الرمثا/ جمرک العمري/ ص.ب (226)	28800	000

مطالبات

صادرة عن مدير عام الجمارك

• يتحقق على:-

الينا التلهوني

مبلغ (٣٦٦) ثلاثمائة وستة وستين ديناراً سنداً لقرار تغريم مكتب الدرجة القطعية.

فقط المذكور أعلاه المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ٦٠ يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافاً لتحصيله بالطرق القانونية.

• يتحقق على:-

١ - شركة مسعود ابو هديه وشركاه.

٢ - هيثم مسعود محمد ابو هديه.

٢ - مسعود محمد ابراهيم ابو هديه.

مبلغ (١٨٠٠٥٥) مائة وثمانين الفا وخمسة وخمسين ديناراً سنداً لقرار تغريم مكتب الدرجة القطعية.

فقط المذكورين أعلاه المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ٦٠ يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافاً لتحصيله بالطرق القانونية.

• يتحقق على:-

شركة جورج اليوس ابو زيد.

مبلغ (٢٦١٤) الفين وستماية واربعه عشر ديناراً سنداً لقراري تحصيل وتغريم.

فقط المذكورين أعلاه المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ٦٠ يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافاً لتحصيله بالطرق القانونية.

• يتحقق على:-

سليم عبدالمعطي سويلم/ ذيبان.

مبلغ (٢٨٦) مائتين وستة وثمانين ديناراً سنداً لقرار تغريم.

فقط المذكور أعلاه المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ٦٠ يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافاً لتحصيله بالطرق القانونية.

• يتحقق على:-

الشركة العربية لصناعة المواسير المعدنية/ عمان.

مبلغ (٢٢٩٠٨) اثنين وعشرين الفا وتسعمائة وثمانية وثمانين ديناراً سنداً لقرار تغريم مكتب الدرجة القطعية.

فقط المذكورين أعلاه المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ٦٠ يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافاً لتحصيله بالطرق القانونية.

• يتحقق على:-

يوسف ابراهيم سالم ابو شرار.

مبلغ (١٧٩) مائة وتسعة وسبعين ديناراً سنداً لقرار تغريم مكتب الدرجة القطعية.
فقط المذكور أعلاه المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ٦٠ يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافاً لتحصيله بالطرق القانونية.

• يتحقق على:-

شركة النصر للنقل.

مبلغ (١٧١٠) الف وسبعماية وعشرة دنانير سنداً لقرار تغريم مكتب الدرجة القطعية.
فقط المذكورين أعلاه المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ٦٠ يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافاً لتحصيله بالطرق القانونية.

• يتحقق على:-

١ - محمد عايد عديريه الخليل.

٢ - علي حسن ابراهيم حسونة.

٣ - احمد عبدالله عيسى الخطيب.

مبلغ (١٠٧٦٢٤) مائة وسبعة الاف وستماية واربعه وعشرين ديناراً سنداً لقرارات تحصيل وتغريم مكتب الدرجة القطعية.
فقط المذكورين أعلاه المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ٦٠ يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافاً لتحصيله بالطرق القانونية.

• يتحقق على:-

١ - فليح مقداد محمد الجادر/ سعودي.

٢ - عبدالكريم محمد سعيد/ اردني.

مبلغ (٢٤٣٤) الفين واربعمائه واربعه وثلاثين ديناراً سنداً لقرار تغريم مكتب الدرجة القطعية.
فقط المذكورين أعلاه المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ٦٠ يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافاً لتحصيله بالطرق القانونية.

• يتحقق على:-

شركة المرسى للخدمات الملاحية/ العتبة.

مبلغ (٢٨٠) مائتين وثمانين ديناراً سنداً لقرار تغريم مكتب الدرجة القطعية.
فقط المذكورين أعلاه المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ٦٠ يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافاً لتحصيله بالطرق القانونية.

• يتحقق على:-

المشاريع السياحية والمطاعم العالمية/ عمان.

مبلغ (١٤٠) مائة واربعين ديناراً وثلاثماية فلس سنداً لقرار تغريم.
فقط المذكورين أعلاه المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ٦٠ يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافاً لتحصيله بالطرق القانونية.

قرار إمهال

صادر عن محكمة جنايات الكرك في القضية رقم ٢٠٠١/٨٩م

إلى المتهم جودت حسين نور الشماليه/ سكان الكرك/ في القضية الجنائية رقم (٢٠٠١/٨٩) قرار من وجه العدالة.

عملاً بأحكام المادة (٢٣٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية قرر إمهالك لمدة عشرة أيام من تاريخ نشر هذا القرار لتسليم نفسك إلى السلطات القضائية المختصة لمحاكمة عن جريمة التزوير واستعمال مزور بالاشتراك خلافاً للمواد (٢٦٠ و ٢٦٥ و ٢٦١ و ٢٧) من قانون العقوبات.

وإذا لم تسلم نفسك خلال هذه المدة تعتبر فاراً من وجه العدالة، وستوضع أموالك وأملاكك تحت إدارة الحكومة ما دمت فاراً من وجه العدالة. وتحرم من التصرف بها وكل التزام تتعهد به بعد ذلك باطلاً، وإنسي أمر كل فرد من أفراد الأمن العام بإلقاء القبض عليك وتسليمك إلى السلطات المختصة علماً أن موعد الجلسة القادمة هو يوم الاثنين ٢٠٠٢/١/٢١.

رئيس هيئة محكمة جنايات الكرك
حامد الطراونة

.....

محكمة جنايات الكرك